الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي.

إعداد الطالب:

محمد شرود

إشراف الأستاذ:

د. لشهب مسعود

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. صيد فاتح	رئيسا	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 اوت1955
د. لشهب مسعود	مقررا	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 20 اوت 1955
أ. أرزيوقات مولود	ممتحنا	أستاذ مساعد–أ–	جامعة 20 اوت 1955

السنة الجامعية: 2017-2018.

اهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عطائه وفضله الذي أعانني على اتمام عملي هذا

أهدي هذا العمل إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلهما ولا يمكن للكلمات أن توفي حقهما أبي وأمي حفظهما الله وأطال عمرهما.

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة اخوتي حفظهم الله.

إلى كل من قدم لي يد العون طيلة مشواري الدراسي ولو من بعيد.

إلى كل من يتصفح المذكرة في هذه اللحظات.

إلى هؤلاء جميعا أهدي عملي المتواضع.

شكروتقدير:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

"سورة النمل الاية: 19"

أولا أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده حمدا كثيرا على ما يسر لي من علم ومعرفة للقيام بهذا العمل فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "لشهب مسعود" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في اتمام هذا البحث.

كما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة التي حظيت بمناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ، وكل من تزودنا بعلمهم وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

ملخص:

إن دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري تعتبر من أهم الدراسات خاصة في الوقت الحالي باعتبارها الدافع للاستشراف والتطلع على آفاق المستقبل وحلوله في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تعيشها البلاد والتقلبات الحادة التي تشهدها أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، فان هذه الدراسة تهدف إلى معرفة كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وبالضبط على بعض التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلد والآثار التي يمكن أن تخلفها وكيفية الحد منها ،ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة قوية تربط بين متغيرات الدراسة ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي وهذا ما يدفعه إلى ضرورة تنويع هيكل صادراته للحد من هذه الآثار وبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الاقتصاد الجزائري، أسعار النفط، التقلبات.

Abstract:

The study of fluctuations in oil prices and his impact on the Algerian economy is considered one of the most important studies especially in the present time, considering it as the motivation for outlook , And looking at the future prospects and its solutions in the current economic conditions which the country lives in, and the sharp fluctuations in oil prices in international oil markets the study aims to know how the fluctuation of oil prices effect on the Algerian economy and scantly on some internal and sectorial economic balances of the country and the effects at can be and hew to reduce them and through this study we conclude that the Algerian economy is a strong relations hip between the variables of study which means that the fluctuations of oil prices decline m leaves a negative impact on economic stability, this leads to the need to diversify the structure of escorts to reduces the effects and build a modern economy more sustainable.

Key words: oil ,Algerian economy, oil price fluctuations.

الفهرس

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات.....	I
قائمة االجداول.....	IX
قائمةالاشكال.....	XI
قائمة الرموز والمصطلحات.....	XIII
مقدمة عامة.....	أ-ز
الفصل الأول: النفط ومحددات العرض والطلب العالمين.....	1-41
تمهيد.....	02
المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي.....	03
المطلب الأول: عموميات حول النفط.....	03
أولا: موجز تاريخي للنفط.....	03
ثانيا: تعريف النفط.....	04
ثالثا: خصائص النفط ومنتجاته.....	06
رابعا: الصناعة النفطية.....	09
المطلب الثاني: واقع النفط في الاقتصاد العالمي.....	10
أولا: احتياطي العالم من النفط.....	10

ثانيا: الانتاج العالمي واستهلاكه من النفط.....	12
المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي.....	13
المبحث الثاني: الإطار النظري لأسواق النفط العالمية.....	15
المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط.....	15
أولا: تعريف السوق النفطية.....	16
ثانيا: خصائص ومميزات السوق النفطية.....	16
ثالثا: أنواع الأسواق النفطية العالمية.....	17
المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها السوق النفطية.....	19
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلون في السوق النفطية.....	21
أولا: من ناحية الدول المنتجة للنفط.....	21
ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط.....	22
المبحث الثالث: ماهية الأسعار النفطية ومحدداتها.....	24
المطلب الأول: السعر النفطي، أنواعه وكيفية تسعيره.....	24
أولا: مفهوم السعر النفطي.....	24
ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط.....	25
ثالثا: أنواع أسعار النفط.....	29
رابعا: كيفية تسعير النفط.....	31
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.....	33
أولا: الطلب العالمي على النفط ومحدداته.....	33

ثانيا: العرض العالمي على النفط ومحدداته.....	35
المطلب الثالث: عجز محددات العرض والطلب في تحقيق التوازن	37
أولا: عجز عوامل السوق الأساسية على تحقيق التوازن.....	37
ثانيا: العوامل المتعلقة بالعرض (تباطؤ الاستثمار وانقطاع الامدادات)	39
خلاصة الفصل.....	41
الفصل الثاني: قطاع النفط في الجزائر.....	43-79
تمهيد.....	43
المبحث الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر	44
المطلب الأول: لمحة تاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر.....	44
أولا: المحروقات الجزائرية (فترة الاستعمار)	44
ثانيا: تطور قطاع المحروقات الجزائرية (بعد الاستقلال)	47
ثالثا: المحروقات الجزائرية (بعد التأميمات).....	49
المطلب الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.....	50
أولا: أهمية النفط في حجم الصادرات.....	50
ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي.....	52
ثالثا: أهمية قطاع المحروقات ومساهمته في الميزانية العامة للدولة	53
المطلب الثالث: لعنة الموارد والداء الهولندي.....	55
أولا: لعنة الموارد.....	55
ثانيا: المرض الهولندي.....	56
ثالثا: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي.....	58

المبحث الثاني: الامكانيات النفطية الجزائرية.....	59
المطلب الأول: مميزات الثروة النفطية في الجزائر.....	59
المطلب الثاني: النفط الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية.....	62
أولا: الخصخصة.....	62
ثانيا: أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات.....	63
ثالثا: الآثار القانونية الجديدة للمحروقات الجزائرية.....	63
المطلب الثالث: الامكانيات النفطية الجزائرية.....	65
أولا: التطور الاحتياطي النفطي في الجزائر.....	65
ثانيا: تطور انتاج النفط في الجزائر.....	66
ثالثا: الصادرات النفطية في الجزائر.....	67
المبحث الثالث: دور الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري.....	68
المطلب الأول: الفوائض البترولية في الجزائر.....	68
أولا: تعريف الفوائض البترولية.....	69
ثانيا: تطور ايرادات الميزانية العامة في الجزائر.....	70
المطلب الثاني: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.	71
أولا: تطور المديونية الخارجية في الجزائر.....	72
ثانيا: الدفع المسبق للمديونية الخارجية.....	73
المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الخزينة العمومية.....	75

أولا: تعريف صندوق ضبط الموارد.....	75
ثانيا: أهداف صندوق ضبط الموارد.....	76
ثالثا: دور صندوق الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية.....	77
خلاصة الفصل.....	79
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري.....	119-80
تمهيد.....	81
المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية.....	82
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي....	82
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نصيب الدخل الفردي.....	84
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.....	87
أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الايرادات العامة.....	87
ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة.....	89
ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة.....	91
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية.....	93
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.....	93
أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات.....	94
ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات.....	96
ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.....	98

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر.	100
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار صرف الدينار.....	102
أولا: أثر تقلبات أسعار النفط علس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.....	103
ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار مقابل الأورو.	105
المبحث الثالث: استراتيجية تنويع هيكل الصادرات لمواجهة أثر تذبذبات الايرادات النفطية.....	107
المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات دول أحادية التصدير.....	108
أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه.....	108
ثانيا: مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي وأهدافه.....	109
ثالثا: أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية.....	111
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	111
أولا: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي.....	112
ثانيا: تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	112
المطلب الثالث: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوء بعض التجارب الدولية.....	115
أولا: التجارب الدولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي.....	115
ثانيا: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.....	118

خلاصة الفصل.....	119
الخاتمة العامة.....	126-121
قائمة المراجع.....	136-128
الملاحق.....	140-138

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2008).	27
(1-2)	مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات (2008-2016).	51
(2-2)	مساهمة قطاع المحروقات بما فيها النفط في الناتج الداخلي الخام (2008-2016).	52
(3-2)	تطور الموازنة العامة في الجزائر من (2012-2015).	53
(4-2)	مساهمة الجباية البترولية في ايرادات الميزانية العامة للدولة (2012-2015).	54
(5-2)	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري.	61
(6-2)	تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2008-2016).	66
(7-2)	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر للفترة (2008-2016).	67
(8-2)	تطور الصادرات النفطية للفترة (2008-2016).	67
(9-2)	تطور العوائد النفطية (2008-2016).	70
(10-2)	التسديد المسبق للديوان الجزائري سنة 2006.	74
(11-2)	وضعية صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال فترة (2000-2015).	77
(1-3)	تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي خلال للفترة (2000-2015).	82

(2-3)	تطورات أسعار النفط ونصيب الدخل الفردي خلال فترة (2000-2016).	85
(3-3)	تطورات أسعار النفط والايرادات العامة خلال فترة (2000-2015).	87
(4-3)	تطورات أسعار النفط والنفقات العامة خلال فترة (2000-2015).	89
(5-3)	تطورات أسعار النفط ورصيد الميزانية العامة خلال فترة (2000-2015).	91
(6-3)	تطورات أسعار النفط واجمالي الصادرات خلال فترة (2000-2016).	94
(7-3)	تطورات أسعار النفط والواردات الاجمالية خلال فترة (2002-2016).	96
(8-3)	تطورات أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري خلال فترة (2000-2016).	98
(9-3)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تغيرات أسعار النفط خلال فترة (2000-2016).	100
(10-3)	تطورات أسعار النفط ومتوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار أمريكي خلال فترة (2001-2016).	103
(11-3)	تطورات أسعار النفط ومتوسط سعر صرف الدينار مقابل الأورو خلال فترة (2001-2016).	105
(12-3)	تطورات مؤشرات تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2015).	114

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
(1-1)	توزيع الاحتياطات المؤكدة من النفط حسب مناطق العالم وتطورها (1996-2006-2016).	11
(2-1)	الانتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم (2013-2016).	12
(3-1)	الاستهلاك العالمي من النفط حسب مناطق العالم (2013-2016).	13
(4-1)	تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة (1940-1960).	26
(5-1)	تطور متوسط أسعار النفط الخام السنوي خلال الفترة (2008-2018).	28
(1-2)	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016).	72
(1-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2016).	83
(2-3)	تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على نصيب الدخل الفردي خلال الفترة (2000-2016).	85
(3-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على الايرادات العامة خلال الفترة (2000-2015).	88
(4-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015).	90

(5-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2015).	92
(6-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على اجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2015).	94
(7-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على الواردات الاجمالية خلال الفترة (2000-2016).	96
(8-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016).	98
(9-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016).	101
(10-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على نسبة الصرف المتوسطي للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2016).	104
(11-3)	تقلبات أسعار النفط وأثرها على نسبة الصرف المتوسطي مقابل الأورو خلال الفترة (2001-2016).	106
(12-3)	تطور مؤشرات تنوع وتمركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015).	114

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز/ المصطلح	المقصود
API	The American petroleum institute. معهد النفط الأمريكي.
OAPEC	Organization of Arab petroleum exporting countries. منظمة الدول العربية المصدر للنفط.
OPEC	Organization of the petroleum exporting countries. منظمة الدول المصدر للنفط.
IEA	International energy agency. وكالة الطاقة الدولية.
C.F.P.A	Compagnies francise des pétroles de l'Algérie. شركة نفط فرنسية في الجزائر.
B.R.P	Bureau des recherché patroller. مكتب البحوث البترولية.
S.N.Repal	Société nationale de recherche et d exploitions de pétrole en Algérie. الشركة الوطنية الاعادة التأمين واستغلال النفط في الجزائر.
F.R.R	Le fond de régulation des recettes. صندوق ضبط الايرادات.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر النفط موردا حيويا نابضا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول النفطية، وسلعة استراتيجية للصناعة والتجارة الدولية، باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة فهو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها خاصة الدول التي يرتبط دخلها العام على عائدات النفط.

فالاعتماد عليه من قبل معظم اقتصاديات دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة جعل أهميته تزداد يوما بعد يوم رغم كل الجهود المبذولة من قبل هذه الدول لإيجاد بديل لهذا المورد الحساس إلا أن معظم الطاقات البديلة الموجودة لم تستطع منافسته.

ومن جهة أخرى فإن معظم اقتصاديات الدول المتعلقة بأسعار الذهب الأسود وتختلف باختلاف سلوك السعر في السوق فمنذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذه، خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل والمؤثرات سواء كانت اقتصادية أو سياسية لأن القرار الاقتصادي أصبح غير مستقل فهو مرتبط بالجانب السياسي مما يصعب على هذه الدول التحكم في أسعاره حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النفطية عامة والجزائر خاصة بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

فباعتبار الجزائر واحدة من بين الدول المنتجة للنفط واعتمادها بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات للنهوض باقتصادها لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة تفاعل مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى الوطني والدولي ، فكيف لدولة خرجت محطمة من الإستعمار ولا تمتلك أي موارد مالية لإقامة اقتصادها أن تتخلى عن تلك الايرادات المالية ، فمنذ الاستقلال تفطنت الجزائر لأهمية ثرواتها النفطية التي كانت مستغلة من قبل فرنسا وكان قرار التأميم عام

1971 أول خطوة لاسترجاع ثرواتها النفطية فقد لعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وارساء قواعد الاقتصاد الوطني، فمنذ تأميم قطاع المحروقات بلغت صادراتها النفطية أكثر من 95% من اجمالي الصادرات، إلا أن الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على النفط أصبح نقمة عليه فمع بداية الثمانينيات وصولا إلى الانهيار التام للأسعار سنة 1986 ، أدى إلى انهيار اقتصاد الجزائر ، إلى أن تشهد الأسعار مرة أخرى بالانخفاض تدريجيا حتى عام 2016 مما أدى هذا الانخفاض إلى التدهور في جميع المؤشرات الاقتصادية.

وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حبيسة لتغيرات أسعار النفط وما تفرزه هذه التغيرات سواء بالإيجاب أو بالسلب على مختلف المؤشرات الاقتصادية ككل وهذا ما يشكل تحديا وأزمة في حد ذاتها في وجه الاقتصاد الجزائري.

❖ **اشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق وحتى نتمكن من تحقيق أهداف الدراسة نطرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

ومن أجل الاحاطة والالمام بحيثيات هذا الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل المحددات الرئيسية لأسعار النفط؟
- ما مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية؟
- كيف يمكن الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

❖ الفرضيات:

من أجل الإجابة على هذه الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تتحدد أسعار النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالميين وباعتبار هاذين العاملين تقليديين لم تعد تقتصر عليهم فقط، بل أصبحت تؤثر فيهم عوامل أخرى بالنظر إلى احداث تغيرات في أسواق الطاقة العالمية.
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية بدرجة كبيرة.
- يمكن الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري عن طريق تنويع هيكل الصادرات.

❖ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع لأنه يعد مستقبل عدة دول ومن بينها الجزائر.
- يعتبر من القضايا الراهنة في الاقتصاد الجزائري وبالإضافة إلى الدور الذي يلعبه سعر النفط في التأثير على الاقتصاد الجزائري وكذا التحديات التي سيوجهها.
- طبيعة تخصصي الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي كما أنه شكل موضوع بحثي في شهادة الليسانس فيما يخص تقلبات أسعار النفط.

❖ أهداف الدراسة:

إن معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن وخاصة في الظروف التي تمر بها البلاد بحيث تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الإجابة عن التساؤلات الواردة في الاشكالية من خلال التعرف على النفط وأهميته في الاقتصاد الدولي وتحديد ميكانيزمات تسعير النفط في الأسواق العالمية.
- محاولة معرفة الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.
- محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى جانب الامكانات النفطية.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في معرفة أسباب تقلبات أسعار النفط، والآثار التي تخلفها على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

- التعرف على محددات أسعار النفط باعتباره من أهم المؤشرات التي تؤثر على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي العالمي وتحسين رفاهية الشعوب.
- إن الاهتمام البالغ الذي يحض به هذا المورد في مختلف اقتصاديات دول العالم يدفعنا للتعرف على الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره مستقبل الجزائر، لأن معظم سياسة الدولة الجزائرية مبنية على التوقعات المستقبلية لأسعار النفط باعتباره مورد حساس في الميزانية العامة للدولة.

❖ المنهج المستخدم:

للإجابة على الاشكالية والإلمام بمختلف جوانب الدراسة، سوف يتم الاعتماد على **المنهج التاريخي**، الذي استخدم في تتبع التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

ومن أجل فهم واستيعاب الموضوع استخدمنا **المنهج الوصفي والتحليلي** الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج والتفسير وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع من خلال الأشكال والمنحنيات والجداول بالإضافة إلى المنهج الاحصائي وذلك من خلال الحصول على مجموعة من الاحصائيات التي تساعدنا لعرض محتويات هذه الدراسة.

❖ حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2016، واخترنا هذه الفترة لأنها تضمنت العديد من الأحداث سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

❖ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008-2009.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الامدادات بل إلى عوامل أخرى وليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية بالإضافة إلى أن هناك علاقة قوية بين التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول.

- **الدراسة الثانية:**

Houa Kahina. L'in périt des fluxions du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie, mémoire en vue de l'obtention de magister, option : monnaie finance banque, université mouloud Mammeri, tizi ouzou, 2012.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أسعار البترول تأثر في جميع مؤشرات الاقتصاد الجزائري وهذه التقلبات تؤدي إلى تطاير هام في الميزانية ومن ثم حدوث اختلالات في المبادلات التجارية والمداخيل العامة للدولة والواردات والصادرات في الجزائر.

- **الدراسة الثالثة:**

مورية سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2014-2015.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات وبالتالي فإن تقلبات أسعار البترول لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية بالإضافة إلى إن العوائد المتأتية من قطاع المحروقات تلعب دورا بارزا في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر ولتحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر مرتبطا أساسا بالقدرة على خلق بدائل تنموية لا تستند لإمكانية الخضوب أو الانخفاض أمر مهم في استدامة النمو الاقتصادي.

❖ **هيكل الدراسة:**

انطلاقا من طبيعة الموضوع وللإجابة عن الاشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالنفط ومحددات العرض والطلب العالميين، وكذلك قمنا بتسليط الضوء على مكانة النفط في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية للنفط ومميزاتها وأهم المراحل التي مرت بها السوق النفطية العالمية بالإضافة إلى الأسعار النفطية وكيفية تسعير النفط.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني تحت عنوان الجزائر واقتصاد النفط، وتناولنا فيه واقع القطاع النفطي في الجزائر وأهميته ولعنة الموارد على الاقتصاد الجزائري وكذلك الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي بالإضافة للإمكانات البترولية التي تزخر بها الجزائر وتعرف على دور الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثالث فقمنا بتخصيصه لدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري مع كيفية الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط خلال فترة 2000-2016 لدى تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية لكل من الناتج المحلي الاجمالي ، نصيب الدخل الفردي ، الميزانية العامة للدولة ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية لكل من الميزان التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و أسعار صرف الدينار أما فيما يخص المبحث الثالث فقمنا بإبراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية لمواجهة تذبذبات الايرادات النفطية مع شروط و عوامل نجاح هذه الاستراتيجية .

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية اذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، مما يمكنه من اكتساب مكانة هامة في نسيج الحياة بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته، بحيث كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

وتميز القرن العشرون بكونه عصر البترول فبسببه قامت حروب من جهة وتحالفات من جهة أخرى ليتواصل الارتباط الوثيق بين الحياة المعاصرة والنفط ليكون عصب للحضارة الإنسانية والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث ويمكن القول أن مظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت ومازالت ترتكز على الذهب الأسود رغم تقلبات أسعاره التي هزت الكيان الاقتصادي العالمي في العديد من المرات، ولذلك فإن دراسة أسعار البترول وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعيره في الأسواق الدولية تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إلقاء الضوء على مختلف الثروات النفطية وامتداداتها والتعرف عليها والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسواق النفط العالمية.

المبحث الثالث: ماهية الأسعار النفطية ومحدداتها.

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي.

لقد أودع الله سبحانه وتعالى النفط في باطن الأرض منذ ملايين السنين لقوله تعالى : " **ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ** " (**سورة يس، الآية : 80**)، وشاءت قدرته العلية إلى أن يضل حبيسا في مأمنه هنا وهناك في بقاع الأرض كثروة طبيعية ، ليأتي الإنسان ويستفيد منه فبدون الثروة النفطية ما كان للثورة الصناعية أن تقفز تلك القفزات النوعية التي قفزتها ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على البترول من زاوية قريبة وكذلك إلى إنتاجه واستهلاكه والاحتياطات العالمية بالإضافة إلى أهميته في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: عموميات حول النفط.

سنحاول إبراز مفهوم النفط من خلال التطرق إلى موجز تاريخي للنفط وتعريفه وخصائصه ومنتجاته بالإضافة إلى تعريف الصناعة النفطية وخصائصها.

أولا: موجز تاريخي للنفط.

عرف الإنسان النفط منذ القدم في بلاد العراق ومصر وغيرها من إقطار العالم [1]، بحيث كان يستعمل في التدفئة ورصف الطرق والبناء وصناعة العقاقير وعلاج لدهن الجروح...إلخ، فقد ذكر كذلك في التاريخ القديم أن سفينة نوح عليه السلام قد تم تغطيتها من الداخل والخارج بالقطران **القير الأسود، وبالرغم** من قدم استخدام النفط إلا أن اكتشاف مكامن النفط [*] كان في النصف الثاني من القرن الماضي

1- حافظ برجاس ومحمد المجذوب، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص ص. 22-23.

* **المكامن النفطية (المصايد النفطية):** وهو تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية وهجرتها عبر الصخور إلى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية.

عام 1830 وكان ذلك بتدفق النفط أثناء عملية استخراج الملح في الولايات المتحدة، ثم اكتشف في روسيا عام 1856، وفي رومانيا عام 1957، وبعدها تمكن " جيمس بونج" في إسكتلندا من التوصل إلى طريقة لاستخراج الزيت النفطي عام 1841، ولكن تم حفر أول بئر للنفط عام 1859 على يد الكولونيل " إدوين دريك" في ولاية "بنسلفانيا" الأمريكية وهو يعتبر أول اكتشاف تجاري، وخلال فترة قصيرة جدا حفرت مئات آبار في نفس المنطقة. [1]

وبالعودة إلى أصل هذا الذهب الأسود نجد آراء الجيولوجيون والكيمياويون المعنيين والمختصين بشؤون البترول قد اختلفت حول كيفية تكونه في الطبيعة ، فهناك نظريات بعضها قديمة وبعضها حديثة وتختلف باختلاف العلماء وطبيعة الاكتشافات النفطية ، فالنظريات القديمة تقول بأن منشأ النفط غير عضوي غير أنها لا تتعدى كونها افتراضا نظريا بأدلة قليلة تحتاج إلى الإثبات العلمية ، أما النظرية الحديثة والأكثر شيوعا فهي النظرية العضوية والتي تقول أن النفط نشأ من تحلل الحيوانات والنباتات المائية خاصة البحرية المطمورة تحت طبقات متتالية منذ مدة طويلة. [2]

ثانيا: تعريف النفط.

قبل التطرق إلى تعريف النفط لابد من الإشارة إلى أن تعريف النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العامة أو الجامعات سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية فيستخدمون كلمة النفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

1- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، الطبعة الخامسة، 1997م، ص.94.

2- محمد صبحي عبد الحكيم، **موارد الثروة الاقتصادية**، دراسة النهضة العربية، الجزء الثاني، 1966، ص. 202.

ترجع كلمة بترول إلى الأصل اللاتيني "***petroleum***" المتكون من كلمتين "***Petr***" وتعني الصخر و "***oléum***" بمعنى الزيت، مشكلة بذلك " **زيت الصخر**" [1]، أما الاسم الدارج له فهو " الذهب الأسود" نسبة إلى الذهب فهو نفيس ونادر وهو الأمر بالنسبة للبترول أما السواد، فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح " نافت" والتي تعني قابلة السريان، ولقد أطلقها البابليون لكونه [2] مادة سائلة.

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن خليط مركب يحتوي على 200 أو أكثر من مختلف المركبات العضوية وأغلبها من المحروقات ومختلف الخامات تحتوي على أمزجة وسلاسل مختلفة من هذه المركبات المتعددة. [3]

ومن هنا نستنتج أن النفط هو عبارة عن جميع الترسبات المتشكلة في باطن الأرض منذ ملايين السنين، نتيجة تفكك بقايا الحيوانات والنباتات بصورة طبيعية.

" يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبهما الأساسية وكل جزء تتألف من ذرات

1- أمينة مخلفي، **اقتصاد النفط**، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، 2014، ص. 6.

2- حمد بن محمد آل شيح، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الاولى، 2007، ص. 70.

3 -hafard devold, **oil and gas production hand book** , edition 1,3 Oslo, June. 2006, p.17.

وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد تنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى". [1]

ثالثا: خصائص النفط ومنتجاته.

تتعدد أشكال النفط من منطقة إلى أخرى في طبيعته بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، وذلك من خلال خصائصه العامة التي تتمثل فيما يلي:

1-حسب درجة الكثافة النوعية:

وهي من أهم المؤشرات للدلالة على وجود النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي (API) [2]

$$\text{درجة معهد النفط الأمريكي لأي نفط خام (API)} = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفط الخام عند درجة } 60^\circ} - 131.5$$

ونعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن الحجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة الحرارة وتتراوح من 1 إلى 60 درجة فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناءاه على هذا المقياس يصبح النفط ثلاثة أنواع:

1-1- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية أي من الدرجة 35 فما فوق مثل: النفط الجزائري ويستخرج منه البنزين والغاز الطبيعي ... إلخ.

1- أمينة مخلفي، المرجع نفسه، ص ص. 6-7.

2 -MOHAMED ELHOUCINE BENARAAD، **ELEMENTS D'ECONOMIE PETROLIERE، LES HYDROCARBURES، PRESENT ET FUTURE**، OPU ALGERIE، P.38.

1-2- النفط الثقيل: وتكون درجة كثافة النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة ويستخرج منه المازوت، الإسفلت مثل: النفط السوري.

1-3- النفط المتوسط: وتكون درجة كثافته النوعية 28-35 ويستخرج منه (زيت التشحيم) مثل: النفط السعودي.

2- حسب نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى: **2-1 النفط الحلو:** وهو النفط الذي يكون فيه نسبة الكبريت قليلة.

2-2 النفط المر: وهو الذي يحتوي على نسبة كبريت عالية.

3- حسب نقطة الانسكاب:

ويقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط، فكلما ارتفعت نسبة الشمع فيه زادت لزوجة النفط وبالتالي وجب تسخينه ويعني ذلك ارتفاع نقطة انسكابه، وهو ما يزيد من تكاليفه ويقلل من جودته.

4- حسب نسبة الشوائب: كلما زادت نسبة الشوائب في النفط كالأملاح المعدنية والماء كلما زادت تكاليف إنتاجه وهذا ما يؤدي إلى تخفيض جودته. [1]

5- حسب وحدات قياس النفط: وذلك يكون وفق الوحدات التالية " الوزن" أو " الحجم:"

5-1- حسب الحجم: وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية " البرميل" والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر ويقاس ذلك بالمتر المكعب أي يعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

1- نعيمة حمادي، تقلبات **أسعار البترول على التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص. 4-5.

5-2- حسب الوزن: الوحدة المستعملة عالميا هي الطن، وفيها حوالي 7 براميل من النفط وتشمل ثلاثة مقاييس: - الطن الطويل: يساوي 1006 كغ.

- الطن المتري: ويساوي 988كغ.

- الطن القصير: ويساوي 906 كغ.

منتجات النفط: فالنفط الخام يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها.

تعريف المنتجات النفطية: هي مواد ذات استخدامات متعددة مشتقة من النفط الخام عند تكريرها في مصافي النفط.

ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية حسب طبيعة استخدامها كالآتي: [1]

1- **استخدام المنتجات النفطية للنقل:** مثل: البراقين، وقود الديزل، وقود الطائرات ...إلخ.

2- **استخدام المنتجات النفطية للتدفئة وإنتاج الطاقة:** مثل: زيوت الفضالة، غاز النفط المسال، زيوت القطار...إلخ.

3- **مواد خام وزيوت متنوعة: مثل:** الشمع، الكوك الهيدروجيني الصناعي، زيوت وشحوم التزليق.

4- **البتروكيميائيات:** مثل: المتفجرات، المبيدات الحشرية، الأسمدة، الحبر، الأصباغ...إلخ.

1- **النفط، النشأة والتكوين، الإنتاج والتكرير**، مجلة العلوم والتقنية، مدينة الملك عبد العزيز العلوم والتقنية، الرياض، العدد 27، ديسمبر 1995، ص. 5.

رابعا: الصناعة النفطية.

تعرف على أنها: " مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان". [1]

خصائص الصناعة النفطية: من أهم خصائص الصناعة النفطية التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الصناعية الأخرى هي:

1- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال كبيرة من أجل استغلال الثروة النفطية، بحيث تكون متفاوتة من منطقة إلى أخرى بسبب تباين مكان تواجد النفط.

2- تقوم الصناعة النفطية على وسائل ومعدات عمل وانتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا، الا أنها تتسم بسرعة تغير واستخدامها مما يعني تغيير عناصر الانتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة.

3- تتميز بالتكامل الرأسي، بحيث تتداخل مراحل انتاج النفط ويصعب أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر.

4- يعتمد النشاط الصناعي النفطي على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.

5- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطر في معظم المراحل الانتاجية وخاصة في مرحلة البحث والتقييم وذلك بسبب أتعاب الاستثمار العالي والفترات الزمنية الطويلة من دون التحقيق من وجود الثروة النفطية.

1- أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص.20.

6- الصناعة النفطية تقوم على مادة أولية ناضجة وغير متجددة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة.

7- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطاتها، والذي يمتد بشمل السوق الدولية.

8- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الانتاج، مما يزيد من آثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق النفط وتغير السلعة الإنتاجية. [1]

المطلب الثاني: واقع النفط في الاقتصاد العالمي.

أولا: احتياطي العالم من النفط.

" يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف، وبتغيير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف الاقتصادية والتقنية السائدة".

ويمكن التمييز بين: [2]

1- **الاحتياطي النفطي المؤكد أو المثبت:** ويقصد بها كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية، ويرمز لها بعض الصناعيين المختصين برمز p90 وتعني ذلك يمكن أن تنتج بنسبة 90%.

2- **الاحتياطي المرجح وجوده:** ويقصد به، الكميات من النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة لتلك المكامن التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت.

1- أمينة مخلفي، المرجع نفسه، ص ص. 22-23.

2- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، د. سنة، ص ص. 5-6.

3-الاحتياطات الممكنة: هي تلك الكميات من النفط التي يمكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده.

4-الاحتياطي المحتمل: هي تلك الكميات من النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض ثبت وجود النفط فيها.

وتجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد عاما بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة، فحسب التقرير الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول أوبك (***OAPEC***) [*] بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم سنة 2011 ب 1241.6 مليار برميل وفي سنة 2015 بلغ الاحتياطي العالمي 1285.4 مليار برميل، أما عن توزيع هذه الاحتياطات فالشكل رقم (**1-1**) ي ذلك:

الشكل رقم (1-1) توزيع الاحتياطات المؤكدة من النفط حسب مناطق العالم وتطورها (1996-2016_2006).

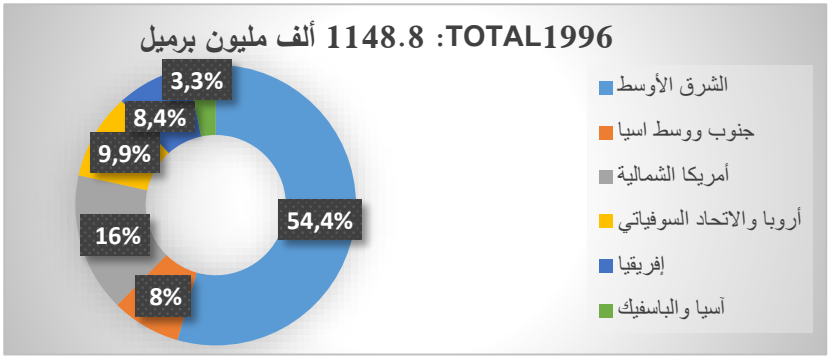

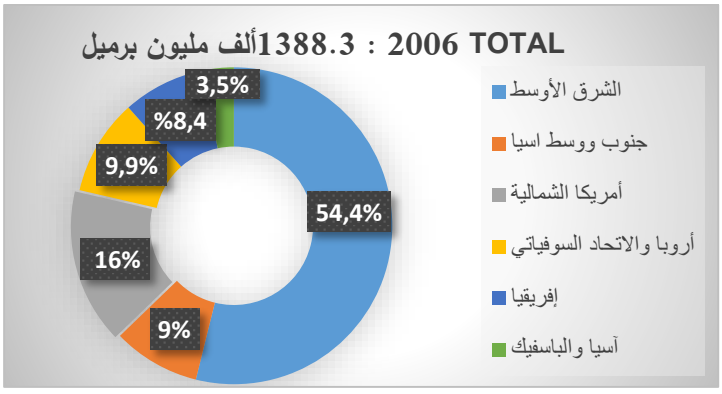

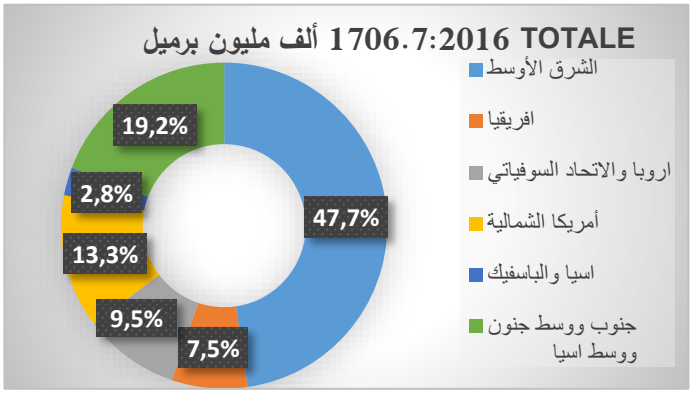

SOURCE: BP STATISTICAL REVIEW OF WORLD ENERGY JUNE

*** OPEC**: ANNUEL STATICTICAL REPORT, KUWAIT, 2016, P. 5-28.

ثانيا: إنتاج العالم واستهلاكه من النفط.

ساهم تطور وسائل الإنتاج عبر مختلف الشركات البترولية العالمية تكنولوجيا وفنيا في رفع القدرة الإنتاجية للنفط، ففي سنة 2011 وصل إنتاج النفط الخام إلى 72506,6ألف برميل يوميا ليرتفع سنة 2015إلى 78006ألف برميل يوميا، والشكل رقم **(1-2)** يوضح تطور الإنتاج العالمي للنفط.

الشكل رقم(1-2): الإنتاج العالمي من النفط حسب مناطق العالم(2013-2016)

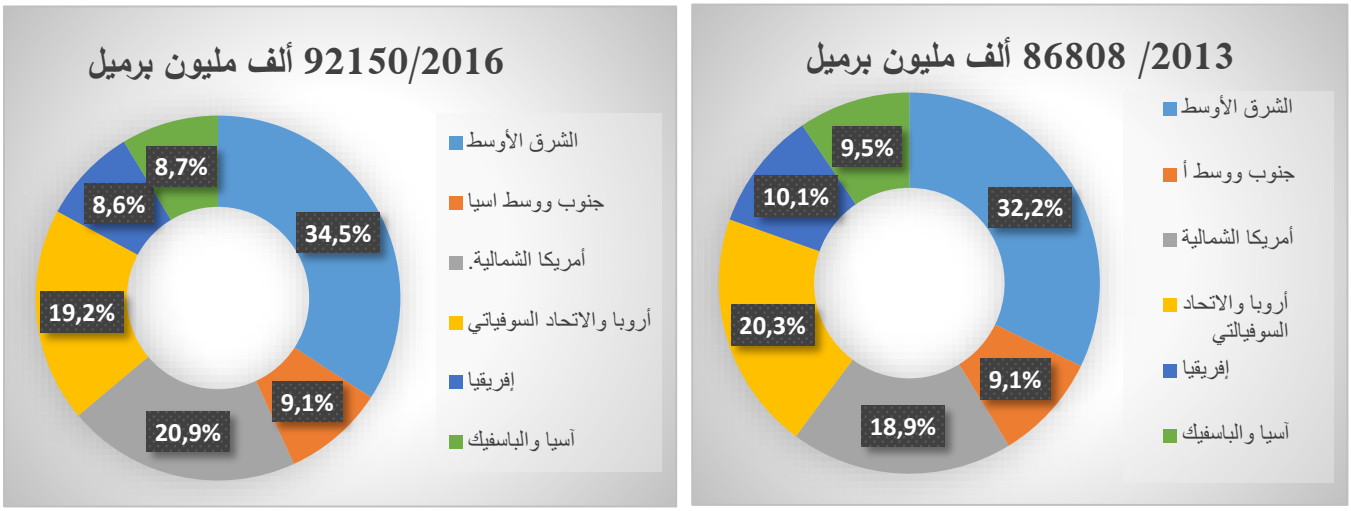

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: BP statistical review of world energ

يستهلك النفط في جميع دول العالم و لكن تختلف نسب استهلاكه من دولة إلى أخرى، بحيث أن هناك مجموعة من الدول تحتكر إنتاج النفط ، ف 70%من مجمل استهلاك النفط العالمي هو من نصيب عدد قليل من الدول الصناعية ،وتأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بحيث بلغ استهلاكها اليومي أكثر من 16مليون برميل عام 1992،وتليها اليابان ب 5،5 ثم روسيا ب4،4 أما بقية الدول الصناعية فيتراوح استهلاكها ما بين المليون و المليونين و نصف مليون برميل يوميا ،و تشير مختلف المراجع و الدراسات الى أن حاجة العالم للطاقة سوف تزداد بدون شك و يرجع دالك لتزايد عدد سكان فكلما ارتفع عدد سكان الأرض كلما زاد استهلاكهم للطاقة بحيث يتوقعون أن الاستهلاك النفطي العالمي سوف ينمو

بمعدل 2%سنويا كحد أدنى ، و الشكل رقم03 يوضح ارتفاع نسب الاستهلاك النفط بين سنتي (2013-2016)

الشكل رقم (1-3): الاستهلاك العالمي من النفط حسب مناطق العالم (2013-2016).

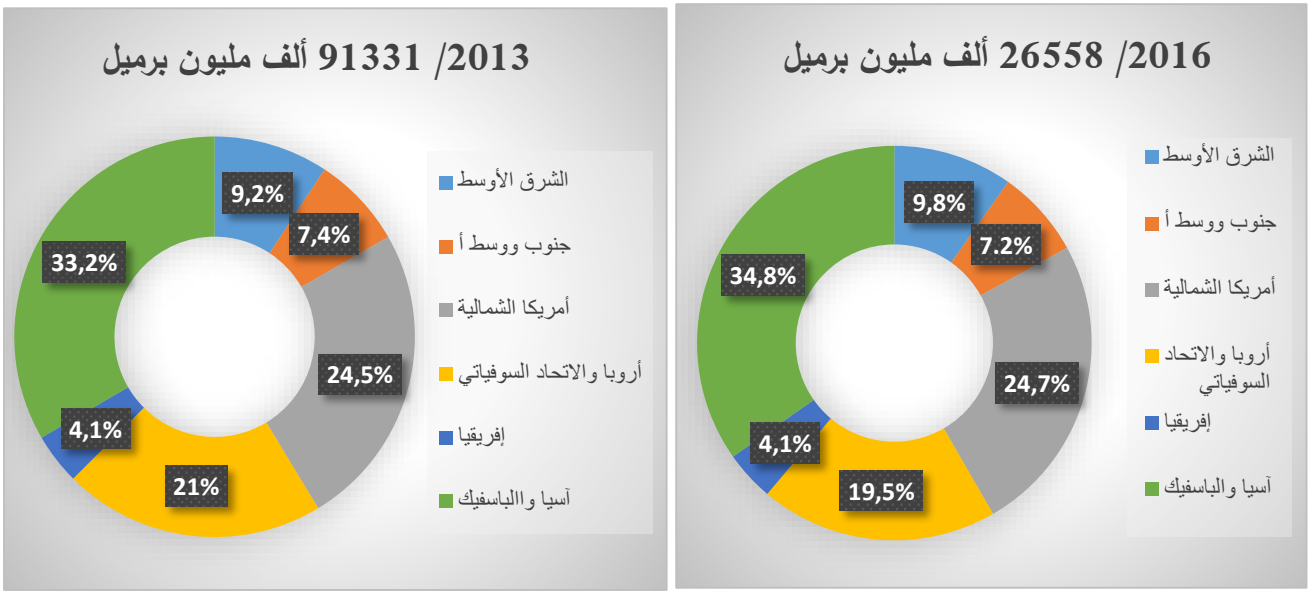

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على.BP statistical review of world Ennery jaune 2017 et jaune 2014

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي.

يعتبر النفط المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول فبه تقوم الصناعة، باعتباره الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك آلات المصانع وبهذا يمكن القول بأن العمليات الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فبدون النفط تتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات عديدة

وخطيرة في اقتصاديات الدول قد تزعزع الاقتصاد الدولي، وهذا لماله أهمية قصوى في العديد من المجالات والتي نذكر منها: [1]

1- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية فهو يقوم بإيصال السلع والخدمات بمختلف أنواعها وأشكالها، بحيث تبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع باعتبار أن النفط هو المصدر الأساسي للوقود والذي يتحرك بواسطة جميع وسائل النقل بحيث يستحوذ مع الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي.

2- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

بعد قيام الثورة الصناعية توالت الاختراعات في مجال الآلات الزراعية وما زاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة من جهة ومصدر المنتجات البتروكيميائية والتي ساهمت إلى حد بعيد في تحقيق التقدم الزراعي. [2]

3- الأهمية العسكرية للثروة النفطية:

يعتبر النفط المحرك لآلات المصانع الحربية والتي بدونها لا يمكن إنتاج أي آلة حربية مهما كان نوعها فبعد الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الطائرات والذبابات أخذت المؤسسات العسكرية اهتماما بالغا لتأمين النفط وذلك سواء بالسيطرة على مصادر إنتاجه أو الحصول عليه.

1- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص. 70-71.

2- وحيد خير الدين، المرجع نفسه، ص ص. 43-76.

4- الأهمية السياسية للثروة النفطية:

يعتبر النفط مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور فمن أراد أن يفرض سيطرته على العالم لابد أن تكون له استقلالية تامة من حيث الطاقة فالنفط أصبح يستخدم كسلاح سياسي عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل خطر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسواق النفط العالمية.

تعتبر أسواق النفط من أهم الأسواق العالمية باعتبارها تتداول سلعة أساسية ويكون ذلك وفقا لقوى العرض والطلب بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، وقد تزايدت أهمية السوق النفطية بتزايد هذه المادة الحيوية والتي دعت إلى تطورها يوما بعد يوم ولكن ما يميز هذه السوق كونها سوق احتكارية بدرجة كبيرة ويقصد بالسوق الاحتكارية بأنها شكل من أشكال الأسواق التي تهيمن على السوق أو الصناعة من خلال عدد قليل من البائعين القلة الذين يقدمون سلعة متطابقة أو متشابهة كما يعرف عنهم بأنهم صناع الأسعار.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط.

تستحوذ أسواق النفط العالمية بقدر كبير من الاهتمام وهذا لتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، كما تتميز هذه الأسواق بعدم الاستقرار مما يجعلها تحظى

باهتمام متزايد مقارنة بالأسواق الأخرى [1]، الأمر الذي جعلها تتميز بسمات وخصائص وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المطلب.

أولا: تعريف السوق النفطية.

" هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح من المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى". [2]

ثانيا: خصائص ومميزات السوق النفطية.

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1-خصائص السوق النفطية:

1-1- سوق احتكار القلة: ويقصد به أن هناك عدد قليل من الشركات تسيطر على السوق البترولي، وهذه الشركات تنتهج استراتيجية من خلال التركيز على عدد قليل من المشاريع الضخمة مما يؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي. [3]

1- أميرة ادريس، تقلبات **أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص. 121-122.

2- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

3 -Haoua Kahina، **l'impact des fluctuation du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**، mémoire en vue l'obtention de magister، option: monnaie finance banque، univ mouloud Mammeri، tizi ouzou , 2012, p.21.

1-2- سوق غير مستقرة: وهذا السوق يتميز بعدم الاستقرار والثبات وذلك راجع إلى تصاعد أهمية البترول في الاقتصاد العالمي، بسبب الاعتماد الكلي عليه في شتى المجالات أو لعدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب.

1-3- عدم قابلية التغيير في الأجل القصير: أي عدم مرونة وقابلية الطلب للتغيير في الآجل القصيرة.

1-4- ارتباط السوق البترولي بأسواق أخرى: إذ يتأثر السوق البترولي بصورة مباشرة بأسواق ذات صلة بها مثل: شركات الشحن وغيرها.

1-5- سوق التكامل الرئيسي والأفقي: أي أن العمليات التي تقوم بها الشركات البترولية العالمية والشركات المحلية للصناعة البترولية تكون متكاملة رأسيا وذلك من أول مرحلة إلى آخر مرحلة، بحيث تكون هذه العمليات مكملة لبعضها ولا يمكن الفصل بينها.

ثالثا: أنواع الأسواق النفطية العالمية.

1- الأسواق الفورية للنفط:

ومن أمثلة هذه الأسواق: سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، سوق روتردام في أ وروبا ...إلخ، وهي عبارة عن الأسواق التي يحكمها قانون العرض والطلب إذ يمكن اعتباره بمثابة سوق حر أي هو السوق الذي يتم فيه مواجهة عرض البائعين مع طلب المشترين على البترول وذلك قصد إنهاء المعاملات في وقت محدد ومعروف وعند سعر معين ، كما أن الأسواق الفورية للنفط ليس لها مكان جغرافي محدد بدقة ويتم التعامل فيها لمدة 24 ساعة دون انقطاع[1]، بحيث لم يكن انطلاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز

1 -Ayoub Antoine، **oil: economic and politics**، energy studies review: N01، Canada، 1994.p.50.

15% من حجم التجارة العالمية للنفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثرا تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات مثل: بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري ...إلخ، وعرفت هذه الأسواق قديما، لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل الأسعار وتتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار [1]، ويمكن أن نميز نوعين في الأسواق الآجلة:

أ- السوق البترولية المالية الآجلة:

تم الاعتماد على هذا النوع من الأسواق في عام 1993 في نيويورك، وهي عبارة عن أسواق للبورصات، فالمعاملات فيها لا تقتصر على بضاعة عينية ولكن تشمل أوراق مالية، وذلك عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات ومن أهم البورصات البترولية: بورصة نيويورك للتبادل التجاري، بورصة لندن للتبادل التجاري.

ب-السوق البترولية المادية الآجلة:

وتتم فيها باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، لأن قواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

1- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص. 247.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها السوق النفطية العالمية.

مرة السوق البترولية العالمية بعدة تغيرات منذ ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، من عام 1859 إذ كانت هناك عدة مراحل شهدتها السوق البترولية العالمية أهمها:

- **المرحلة الأولى (1857-1870):**

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة من بروز الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى [1]، ومع ظهور الصناعة النفطية كانت عبارة عن شركات بترولية مغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخلقت جو من المنافسة بحيث كانت هذه المنافسة تزداد يوما بعد يوم مما أدى إلى اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى أصبحت شركات عالمية عملاقة.

- **المرحلة الثانية (1870-1960):**

كانت بداية هذه المرحلة منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى ظهور منظمة (***OPEC***) ، إلى أن أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة، وذلك لتعدي شركات التي سيطرت على الصناعة الأمريكية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، كما أن الحرب العالمية الثانية ساهمت في أحداث تغيرات جوهرية على الأسواق البترولية العالمية ، عند عقد اتفاقية

1- نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص. 53.

"**أكناكاري**" بين هذه الشركات والتي تعرف ب " **الأخوات السبع**"(*) والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية في العالم بينها مما أدى إلى تقليص نشاط الدول المصدر للبترول. [1]

- **المرحلة الثالثة(1960-1986):**

في هذه المرحلة تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (*OPEC*) عام 1960، [2] ومنذ بروزها قل احتكار الشركات العملاقة (الأخوات السبع) وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج، وبعد الفترة التي تأسست فيها ***OPEC***، تميزت فترة السبعينات بتأميم الصناعة النفطية على أسواق أما فترة الثمانينات فقد ساد فيها ركود اقتصادي عالمي، وهذا الركود رجع سلبا على أسواق البترول وهذا ما يمكن أن تلمسه في الأزمة البترولية 1986، [3] وغيرها من الأحداث التي ساهمت في إضعاف موقف منظمة الأوبك.

- **المرحلة الرابعة (1986-إلى يومنا هذا):**

تميزت هذه المرحلة بعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى بروز العولمة وغيرها من التغيرات التي كان لها أثر واضح على أسواق النفط العالمية، ومن أبرز أمثلة هذه الأحداث خلال هذه الحقبة الأزمة المالية الآسيوية، انهيار الاتحاد السوفياتي وأحداث 11 ديسمبر، الأزمة المالية [4]2008، وأزمة أسعار البترول 2014، مما أدى ذلك إلى مضاعفة جهود منظمة ***OPEC*** لاسترجاع استقرار

---

* **<u>الأخوات السبع:</u>** هو مصطلح صاغه رجل الأعمال *Enrico Matter* في الخمسينيات حيث كان رئيس شركة النفط الايطالية *ENI* وذلك ليصف شركات البترول السبعة التي شكلت الإتلاف من أجل إيران، وهيمنة على صناعة البترول العالمية منذ منتصف الأربعينيات وحتى السبعينات أين تحكمت بأكثر من 8.5% من احتياطي البترول العالمي.

1- يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 435، ماي 2015، ص ص. 104-105.

2- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص.18.

3-Le Marche pétrolier، magazine analyses économique، N53، France, 2004، p. 08.

4- عبد الوهاب لهب عطار، التطور **التاريخي لأسواق البترول**"، اطلع عليه بتاريخ: 21-02-2018 www.alghad.com/articles

الأسعار في السوق وهذا ما لمسناه مؤتمر فيينا 30 نوفمبر 2016، أين تم الاتفاق بخفض الإنتاج البترولي لاستعادة التوازن.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلون في السوق النفطية.

أولا: من ناحية الدول المنتجة للنفط:

1- منظمة الأوبك:

" تعد منظمة الدول المصدرة للنفط التي تأسست عام 1960 الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، حيث تساهم بحوالي 80 مليون برميل يوميا، ووصل معدل إنتاجها إلى نحو 28 مليون برميل يوميا بما يعادل نحو 35% من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 مليون برميل يوميا عام 2030". [1]

كما تلعب الأوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى الأسعار، بوصفها كارتل، اقتصاديا بقيمة سوقية هائلة وهذا نتيجة لضخامة حجم الاحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها وهذا ما يجعلها تتحكم في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق.

2-الدولة المنتجة خارج الأوبك:

يعد الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1988، شعرت الدول المصدرة للبترول والغير أعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك الاجتماع في القاهرة يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك،

1- مدحت العراقي، **ارتفاع اسعار النفط أسباب التوقعات**، دراسة اقتصادية، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، 05 شارع مسعود محمد القبة القديمة، الجزائر، العدد الثامن، 2006، ص. 19.

أنغولا، ماليزيا والصين، كما شاركت كولومبيا مترددة ، أكدت هذه المجموعة أنها تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق البترولية، وأن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع الأوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي والذي أطلق عليه اسم " **الدول المستقلة المصدرة للبترول**".

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط:

1-الوكالة الدولية للطاقة (*IEA*): ***I: international E: energy A: agency***

تأسست (***IEA***) في عام 1994 وهي تشمل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة " أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان" مقرها الرئيسي في باريس، وتضم 28 دولة من المستوردين الأساسيين للنفط وبصفتها عالية ومستقلة تعمل ضمن منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية.

وتستهدف الوكالة الدولية للطاقة تحقيق ما يلي: [1]

- تحقيق أرباح مرتفعة للشركات النفطية.
- المساهمة في تطوير المصادر البديلة للنفط.
- تأمين إمدادات نفطية دائمة لدول الوكالة.
- إيجاد جهاز مكون من أغلب الدول المستهلكة للنفط في مواجهة الأوبك.

ولفرض تحقيق أهداف الوكالة تم الاتفاق بين دول الأعضاء سنة 1977 على مجموعة من السياسات منها:

- الاهتمام بسلامة البيئة والمصالح الأمنية المحلية، الناجمة عن انتاج الطاقة واستهلاكها.

1- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص ص. 162-163.

- العمل على ترشيد الطاقة في مقدمة الأولويات وتخفيض معدل نمو الطلب على الطاقة مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي.
- تحرير أسعار الطاقة المحلية بهدف رفعها إلى المستوى الذي يشجع على ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر جديدة وبديلة لها.

2-الشركات العالمية للنفط (الأخوات السبع):

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية، وهي مملوكة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبريطانيا، بحيث أنها كانت تسيطر على 80% من الإنتاج البترولي العالمي [1]، إضافة إلى امتلاكها 70 من صناعة التكرير العالمي وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها، وكذلك تملك أكثر من 50% من ناقلات البترول، كما تقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها.

وأكبر هذا الشركات هي: " أكسون" شركة " غولف" شركة " تكساكو" وشركة " موبايل أوبل" بالإضافة إلى الشركتين الهولنديتين " تشل" والبريطانية " بريتيش بتروليوم" ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترولية الوطنية ومن بينها: أرامكو، شركة النفط الإيرانية، بريتيش المكسيكية ...إلخ، بحيث أن هذه الشركات البترولية تؤثر على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر وذلك بتطوير أساليب الانتاج والبحث والتنقيب.

1- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، العدد 52، أبريل 1982، ص ص. 5-6.

المبحث الثالث: ماهية الأسعار النفطية ومحدداتها.

يعتبر النفط داخل السوق البترولية أهم نشاطات الصناعة النفطية والتجارة الدولية، لذا تلجأ الأطراف الفاعلة في السوق إلى وضع تسعيرة إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات بالإضافة إلى عدة عوامل تأثر فيه فكل تغير في هذه المحددات أو العوامل يؤثر فيه فكل تغير في هذه المحددات أو العوامل يؤثر في سعر النفط سواء بالزيادة أو النقصان، فلقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات عدة، وعليه سنحاول في هذا المبحث الالمام بمختلف جوانب السعر النفطي.

المطلب الأول: السعر النفطي، أنواعه وكيفية تسعيره.

أولا: مفهوم السعر النفطي.

فالسعر كما متعارف عليه لأية سلعة هو ناتج لتفاعل كلا من العرض والطلب على سلعة معينة والتي يتحدد على أساسها سعرها، بالمثل فالسعر النفطي هو كغيره من السلع يتم تحديد سعره على أساس العرض والطلب بالإضافة إلى مجموعة من المحددات التي تحكمها، مما يجعله معرضا لتقلبات مستمرة جعلت الأسعار النفطية غير مستقرة [1]، مسببة حالة من عدم الاستقرار والتخوف والترقب المستمر.

وبعبارة أخرى السعر هو: " عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها ويتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء

1 -Lionel ragot، **les déteignant du prix du pétrole**، les journées de l'économie survivre à un pétrole cher et volatil , 12 novembre, 2009، p.5.

المنتج"، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود. [1]

ثانيا: التطور التاريخي لأسعار النفط.

إن التطور التاريخي لأسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفق مصالح الشركات النفطية، لذلك ظهرت عدة أنواع لسعر البترول وذلك حسب الهدف الذي تقتاضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1-تطور أسعار النفط قبل 1970:

منذ اكتشاف النفط سيطر عدد قليل من الشركات على الصناعة النفطية، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة [2]، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وتوجيه سياسة الانتاج بما يحقق مصالحها على مدى أكثر من نصف قرن. [3]

ومن أمثلة ذلك: فشل المحاولة التي قام بها مصدق رئيسي وزراء إيران لتأميم البترول الايراني عام 1951، عندما ثار الخلاف بين الشركات البريطانية بنحو 15 سنتا للبرميل.

ولقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:

1- بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص. 62.

2- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص ص. 195-196.

3- حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، 32 شارع عبد الخالق ثروت، القاهرة، 2003، ص. 233.

- نقطة أساس وحيدة للتسعير.
- الخليج العربي نقطة أساسية ثابتة للتسعير.

والشكل رقم (1-4): يوضح تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة (1940-1960).

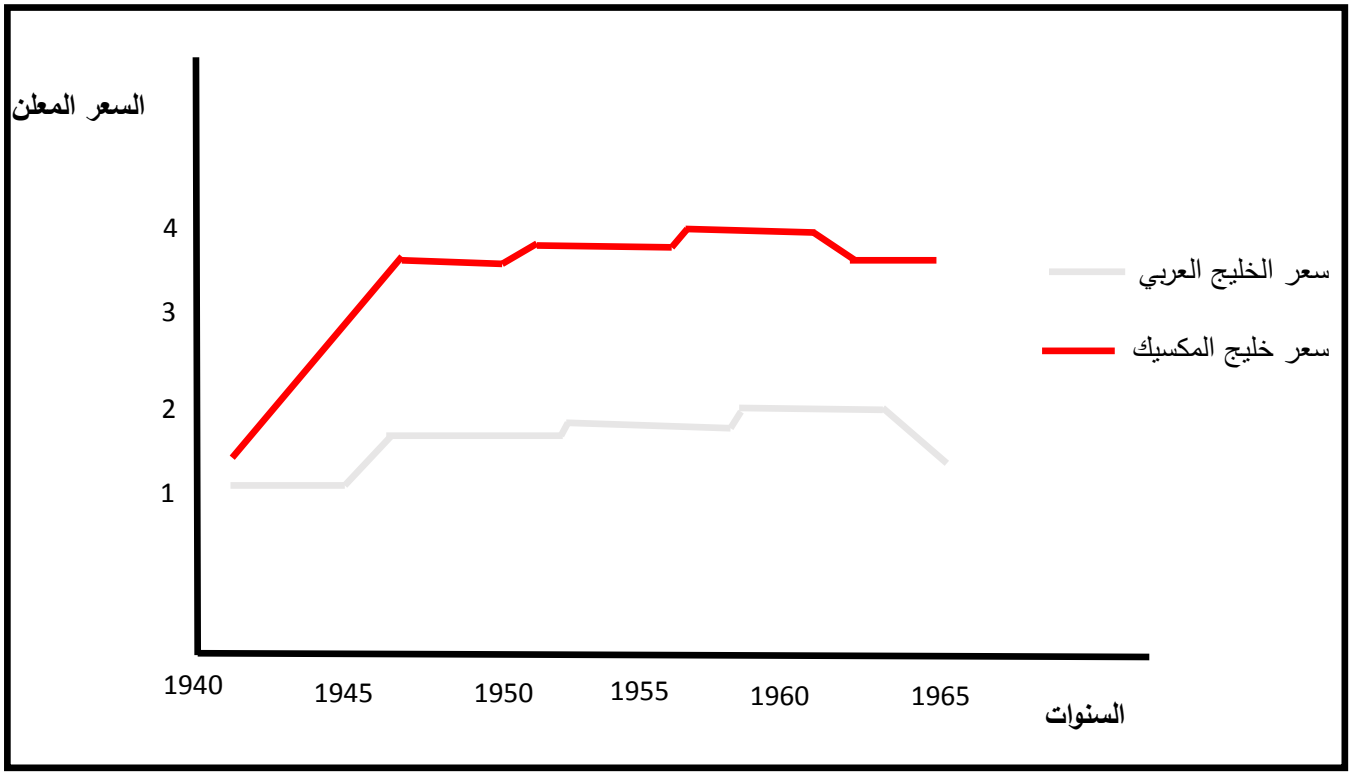

المصدر: بن بوزيان محمد ولخديمي عبد الحميد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 01، ماي 2013، ص. 120.

2-الشكل رقم(1-1) تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2008).

السنوات	السعر المتوسط للبرميل(دولار)	السنوات	السعر المتوسط للبرميل(دولار)	السنوات	السعر المتوسط للبرميل)دولار)
1970	1.21	**1983**	29.04	**1996**	20.29
1971	1.7	**1984**	25.2	**1997**	18.86
1972	1.82	**1985**	27.01	**1998**	12.28
1973	2.7	**1986**	13.53	**1999**	17.44
1974	11	**1987**	17.73	**2000**	27.6
1975	10.43	**1988**	14.24	**2001**	23.12
1976	11.6	**1989**	17.31	**2002**	24.36
1977	12.5	**1990**	22.26	**2003**	28.1
1978	12.79	**1991**	18.62	**2004**	36.05
1979	29.19	**1992**	18.44	**2005**	50.59
1980	35.52	**1993**	16.33	**2006**	61
1981	34	**1994**	15.53	**2007**	69.04
1982	32.38	**1995**	16.86	**2007**	94.1

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات: www.opec oïl Price.com

في هذه المرحلة شهدت أسعار النفط الكثير من التقلبات ابتداء من عام 1970 تضاعفت أسعار النفط من 1021 دولار للبرميل حتى وصلت إلى 11 دولار للبرميل مع نهاية 1974 ، وبعدها استقرت أسعار النفط العالمية ابتداء من 1974 حتى عام 1978 ما بين 11 دولار للبرميل و 12.79 دولار للبرميل، أما الفترة الممتدة ما بين 1979 إلى غاية 1982 لاحظنا ارتفاع نسبي في أسعار النفط والفترة

ما بين 1983 إلى غاية 2002 كان هناك تذبذب في متوسط أسعار النفط ما بين 29.04 و 24.36 دولار للبرميل وابتداء من عام 2003 دخلت أسعار النفط مجالا جديدا ، بحيث سجلت أسعار النفط ارتفاع تدريجي حتى بلغت أسعار النفط عام 2008 94.1 دور للبرميل.

3-تطور أسعار النفط خلال (2008-2018)

يمكن توضيح تطور أسعار النفط في العالم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5): تطور متوسط أسعار النفط الخام السنوي خلال الفترة (2008-2018).

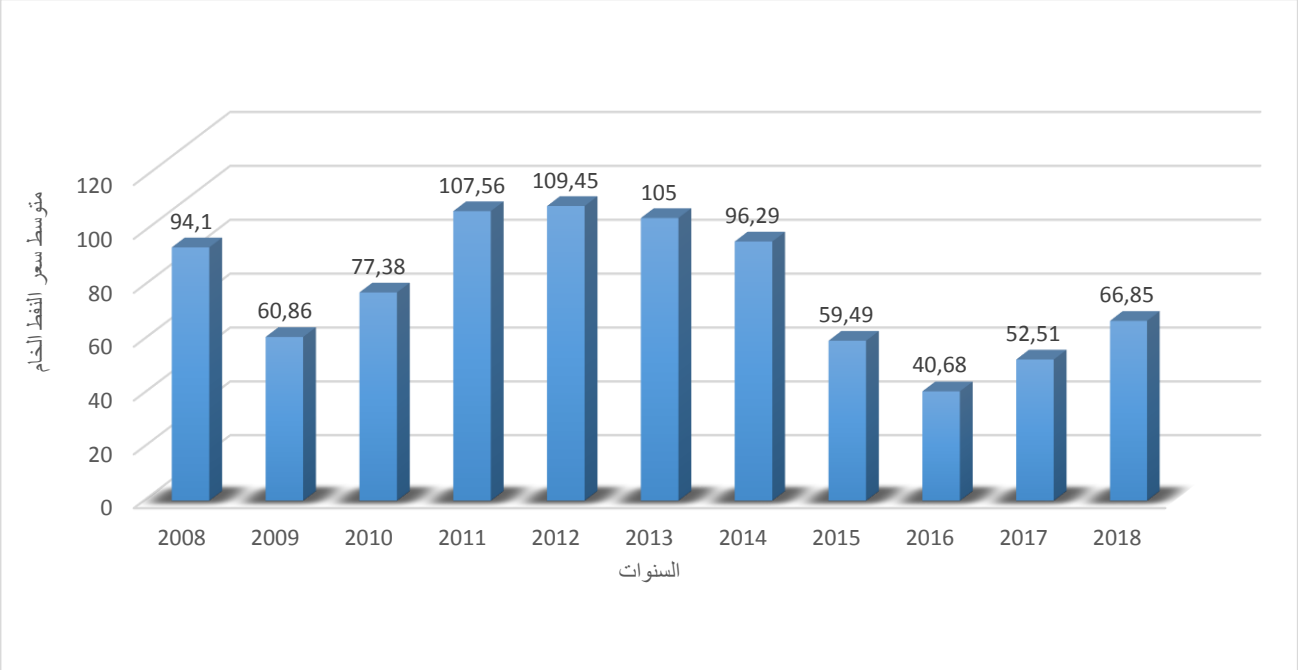

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الاحصائيات: www.opec.oil.price.com

شهد عام 2008 الكثير من التطورات فيما يتعلق بأسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت الكيان الاقتصادي العالمي مما أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود، مما جعل الطلب العالمي على النفط ينخفض ، وفي أواخر 2009 لاحظنا من خلال الشكل رقم 05 بدأ السعر في

الارتفاع مجددا وهذا راجع إلى زيادة النمو الاقتصادي مما جعل الطلب على النفط يزداد ليصل متوسط سعر البرميل 107.46 سنة 2011 وشهد السعر حالة استقرار إلى غاية 2013 ، وبعدها بدأت تتراجع الأسعار لتنخفض سنة 2014 إلى 96.29 دولار للبرميل، واستمر الانخفاض حتى وصل متوسط سعر البرميل إلى 40.68 دولار للبرميل سنة 2015 ، وهذا الانخفاض أدى إلى تقليص العرض النفطي من قبل الدول المصدر للنفط مما أدى إلى ارتفاع السعر النفطي نسبيا ، بحيث بلغ عام 2018 متوسط سعر النفط 66.25 دولار للبرميل.

ثالثا: أنواع أسعار النفط.

هناك العديد من المصطلحات السعرية، حيث أن كل سعر نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن باقي الأنواع الأخرى، ويمكن إبراز الأكثر شيوعا واستخداما فيما يلي:

1-السعر المعلن *Poste Price*: وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية ويكون محسوبا بالدولار الأمريكي، وكان العمل به منذ عام 1980 عندما أعلنت شركة " **ستاندأويل**" عن سعر برميلها النفطي بحيث استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها والأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن. [1]

2-السعر الحقيقي *Real zed Price*: هو سعر السوق الفعلي مخصوم منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع أو المشتري أو لتفادي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود الحتميات.

1- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، الجزائر، 1983، ص. 197.

3-سعر الإشارة أو المعمول به *Référence Price*: ويمكن أن يأخذ باتجاهين هما: [1]

أ- أن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النفطية الوسطى بين السعرين، ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا سنة 1965.

ب-يعني سعر الإشارة سلة من النفط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي بشكل مؤشر أو إشارة لتسعير مجموعة من النفط حسب قرب أو بعد درجة الكثافة من نفط الإشارة.

4-سعر الكلفة الضريبية *Taxco st Price*: ويتعامل بهذا السعر مع الشركات البترولية الأجنبية العاملة في كثير من بلدان العالم المنتجة [2]، حيث تقوم باستخراج البترول، ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة) وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية.

5-السعر الفوري أو الآني*Spot Price* : وهو سعر البرميل النفطي الذي يكون معبر عنه بوحدة نقدية واحدة سواء كان ذلك في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام [3]، وبدأ السعر الفوري بالظهور بعد أن أخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشر لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية، والسعر الفوري أو الآني

1- نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره ص ص. 103-104.

2- مالك الأخضر، بعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على الحصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، د. سنة، العدد 04، ص. 79.

3- أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص.97 .

يتميز بعدم الثبات والاستقرار بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاحتلال وعدم التوازن ما يعرض ويطلب من السلطة البترولية.

6-سعر التحويل *Conversion Price*: هو تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين تابعة للشركة الأم أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة.

7-سعر السوق *Market Price*: وهو السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي.

8-السعر الاقتصادي *Economie Price*: هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على عوامل اقتصادية، بحيث تتضمن هذه العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية [1]، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعة، تكليفها وأسعار السلع البديلة لها والتي تقدم نفس الخدمة وتحتوي نفس المواصفات).

رابعا: كيفية تسعير البترول.

لا شك بأن الشخص المطلع على نشرات النفط سوف يلاحظ أن أسعار النفط متغيرة وليست ثابتة، بل هناك معادلة سعرية، تعتمد على صيغة مبنية على نشرة معينة، وأهم هذه النشرات هي نشرة " بلاتس"

1- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص. 131.

النفطية عند الشحن وعادة ما يكون هناك فارق للنفط، [1] فالنظام التسعيري التالي للنفط هو نظام المعادلة السعرية والذي يتم اللجوء اليها في نهاية1987.

1-معادلة التسعير:

تعمل معادلة التسعير الحصول على سعر النفط معين انطلاقا من سعر نفط مرجعي وذلك وفق الصيغة التالية:

سعر النفط المراد تسعيره = سعر نفط الاشارة الفوري أو المستقبلي -+فروقات

وهذه الفروقات تهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفط المشابهة له، وتتضمن هذه الفروقات " فروقات نوعية" و " **فروقات الموقع الجغرافي**"، وبالتالي الفروقات قد تكون علاوة أو خصم.

فتصبح المعادلة بالشكل التالي: [2]

سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروقات النوعية + فروقات الموقع الجغرافي

أ- **سعر خام القياس:** تعتمد أسعار نفط (برنت) بالنسبة للنفط المصدر إلى أوروبا، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الاشارة إلى سعر نمو تكساس (*WTI*).

1- عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل **الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مراجعة وتقديم: خالد الوزني، دار الفارس للنشر والتوزيع مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص. 49.

2- عبد الله جامع، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص. 64-65.

ب- **فروقات نوعية:** تختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومواصفاته بحيث نجد أن هذه الفروقات النوعية على المحتوى الكبريتي ودرجة كثافة *API*.

ت-**فروقات الموقع الجغرافي:** ويقصد بها الفرق الحامل ما بين أجور النقل وأسواق الاستهلاك الأقرب عن موانئ تصدير النفط الخام والأبعد عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المصدرة في اعداد معادلة تسعيرها للنفط قد تكون لها سياسات تسعير مختلفة حسب الوجهة.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن معرفة أهم المحددات والمؤشرات في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول المنتجة فأسعار النفط تتحدد في السوق العالمية كما في السلع والخدمات فهناك عدة عوامل تتحدد على أساسها أسعار النفط العالمية ومن أهمها العرض والطلب العالميين على النفط والذين بدورهما يتأثران بعوامل أخرى يصعب التحكم فيها.

أولا: الطلب العالمي على النفط ومحدداته:

تعرف الوكالة الدولية للطاقة (***AIE***) الطلب النفطي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير والمخزونات الدولية، ومن الكميات الخاصة أو النفط غير المكرر للتوزيع مباشرة. [1]

1- **محددات الطلب العالمي على النفط:** يتأثر الطلب النفطي كباقي الأنشطة الاقتصادية بعدة عوامل نذكر منها: [2]

1 -Joli Morrice ،**prix du pétrole**، conseil d'analyse économique، paris, 2001، p.16.

2- بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص.76.

- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، بحيث كان عدد السكان في العالم كبير ومتزايد كلما كبر معه الاحتياجات من الطاقة وبالتالي يتوسع وينمو الطلب معه والعكس صحيح.
- **النمو الاقتصادي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي تكون علاقة بين النمو الاقتصادي والطلب منذ سنة 1973، والتي كانت في حدود 1 أي لكل 1% من الاقتصادي تتطلب 1% من النمو في استهلاك النفط.
- **متوسط الدخل الفردي:** أي كلما ارتفع دخل الفرد أدى ذلك إلى ارتفاع معه حجم استهلاك الطاقة [1]، بحيث أصبح استهلاك الغرب من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة.
- **المناخ:** إن استهلاك الطاقة في الدول التي تتميز بمناخ بارد يكون فيه استهلاك الطاقة أكثر من البلدان التي لها مناخ معتدل كما أن الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد النفطي سنة 2004 كان أحد مسبباتها العوامل المناخية إذ عرفت تلك السنة شتاء قارس خصوصا الدول المستهلكة مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية.
- **الوضع السياسي:** تؤثر الاضطرابات السياسية على الطلب العالمي من النفط، حيث أن حدوث أي أزمة سياسة خاصة في البلدان المنتجة للنفط يؤدي ذلك مباشرة إلى حدوث اضطرابات في أسعار النفط، لأنه يولد تخوفا لدى الدول الكبرى المستهلكة له من نقص في الامدادات النفطية، كارتفاع الطلب على النفط بعد غزو العراق من قبل القوات الأمريكية في مارس 2003 مما أدى إلى ارتفاع أسعاره.
- **السعر:** يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية.

1- بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص ص.77-78.

- **هيكل الناتج القومي:** على العموم تكون الدولة الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أكبر قطاع الصناعة في تلك البلدان. [1]

ثانيا: العرض العالمي على النفط ومحدداته:

يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أي الطرف العارض أو يكون عرضا عاليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارفين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد [2]، بحيث يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

1-محددات العرض العالمي للنفط: [3]

فالعرض النفطي يتأثر بمجموعة من العوامل كباقي السلع، ولكن تختلف تدرجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل هي:

- **الطلب على النفط:** هناك علاقة طردية بين الطلب والعرض باعتبار أن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون وبالتالي العوامل المؤثرة في الطلب النفطي تصبح نفسها المحددة للعرض النفطي.

1- داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص. 12.

2- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص. 311.

3- نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية -الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص.70.

- **مستوى الأسعار**: يغير مستوى سعر السلعة الحديثة من العوامل المؤثرة وبصورة كبيرة وأساسية على العرض فارتفاع السعر وتزايده يكون حافزا لزيادة العرض، والعكس في حالة الانخفاض.
- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار للمنتجات البديلة يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره.
- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي فإحلال حروب وأزمات سياسية في مناطق الإنتاج يؤدي ذلك إلى إحداث اختلالات في العرض العالمي، بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1980، 1979، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع.
- **مستوى التقدم التكنولوجي:** [1] إن مستوى التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج مما يؤدي إلى توفير قدرة عالية الأحداث بين العرض والطلب.
- **مقدار توفير المادة النفطية (الاحتياطات):** أي كلما كان المقدار المتوفر من الاحتياطي النفطي أو المنتجات النفطية كبيرا كلما أثر تطور وتزايد الكميات المعروضة من السلعة النفطية والعكس صحيح.

1- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص.73.

المطلب الثالث: عجز محددات العرض والطلب في تحقيق التوازن.

أولا: عجز عوامل السوق الأساسية على تحقيق التوازن.

تتمثل أساسا هذه العوامل في ضعف الطلب العالمي وعدم مواكبة نمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتباطؤ الاستثمار وانقطاع الامدادات النفطية.

1-ضعف الطلب في مواجهة نمو وارادات الصين والهند:

يقول بعض المحللين أن نقطة بداية أزمة أسعار 2008 في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط الخام على امتداد السنوات الماضية ففي السنوات الخمس الممتدين عام 1998 2000.ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1%[1]، أي 4.2 مليون برميل يوميا، حيث تعود أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة كما آسيا والشرق الأوسط.

2-كثافة استخدام النفط في الاقتصاديات الناشئة:

يعتبر النمو الاقتصادي السريع من الأسباب الرئيسية وراء الزيادة المطردة لاستهلاك خامات النفط، بحيث تشير المعطيات المتوفرة حول نمو استهلاك النفط في الصين في الفترة الممتدة ما بين عام 2003 و 2007قد نما ب 35% لتغذية نمو اقتصادها، إلا أن استهلاك الفرد من النفط في الصين والهند لا يزال منخفضا مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع بمعنى أن أي نمو في الدخل المتاح يؤدي إلى زيادة الطلب بدرجة كبيرة وبالتالي تستمر عوامل السوق بضغطها على الأسعار. [2]

---

1 -Cambridge energy research associates (2008)، recession shock: the impact of the economic and financial cassis on the oil market ; op، city، p.23.

2 -bp **statistical review of world energy 2008**، energy chalking tool، available at: www.bp.com/iframe.do categorized: 9024179& contented: 7044895#.

3-علاقة الطلب على النفط الخفيف بأسعار الخامات:

قدم المحللون سببين رئيسيين جعلهم يعتقدون أن نمو الطلب لم يلعب دورا كبيرا خلال سنة 2008.

أولا: هناك محللون أثبتوا في عام 2005 أن سوق النفط وصل إلى توازن دقيق بين العرض والطلب ولدرجة أن كل زيادة طفيفة فقط في الطلب تؤدي إلى عجز شديد في السوق أي بسبب عدم مرونة العرض والطلب في السوق. [1]

ثانيا: والبعض الآخر من المحللين لاحظوا أن هناك نمو في الطلب على أنواع معينة من الوقود، وكما كان متوقع بحيث نما الطلب على وقود ديزل ووقود الطائرات ...إلخ، في جميع أنحاء العالم بنسبة 34% خلال العقد الماضي مقارنة بمعدل نمو بلغ 13% فقط من البنزين بحيث لم تكن هناك مواكبة من قبل الطلب مع هذا النمو السريع، بالإضافة إلى ظهور تشريعات جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا تطالب بخفض نسبة الكبريت في المازوت الأمر الذي جعلهم ينافسون النفط الخفيف ، لأن معظم المصافي عاجزة على انتاج وقود منخفض الكبريت، وفي سنة 2003 أثرت الزيادة الغير متوقعة للطلب على النفط الخفيف على أسعار خامات النفط بشكل عام، مما أدى في النهاية إلى عجز السوق على تحقيق التوازن وهذا بسبب ارتفاع الطلب على النفط الخفيف منخفض الكبريت وتراجع الطلب على النفط الثقيل.

1- داود سعد الله، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص. 82-83.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالعرض (تباطؤ الاستثمار وانقطاع الإمدادات).

إن الطلب العالمي على النفط خاصة لمجموعة معينة من الوقود تمت بشكل كبير، في حين لم تكن هناك مواكبة في نمو المسجل من العرض، وفي الحقيقة منذ عام 2004 شهد تباطأ ملحوظا في معدل نمو المشتقات النفطية حيث انخفض ب 0.2 سنة 2007 للمرة الأولى من 5 سنوات. [1]

1-أسباب ضعف العرض في مواكبة مستويات الطلب:

هناك عدة أسباب لضعف العرض وعدم مواكبة مستويات الطلب ويمكن ادراج الأسباب الرئيسية فيما يلي:[2]

- الانخفاض في نمو الانتاج وهذا راجع إلى الفترات الطويلة التي مرت بها الصناعة النفطية من ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة.
- عدم تتبع الأوبك سياسة فعالة للحد من ارتفاع الأسعار المسجلة أخير، بالإضافة إلى مضاعفة انتاج الدول غير عضو في الأوبك.
- الارتفاع المفاجئ في التكاليف الجديدة للنفط والغاز تعد من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تباطؤ الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار في الآونة الأخيرة.
- النقص الحاد في المهارات الذي يؤدي بذلك إلى تأخير المشاريع وبالتالي تراجع في القدرة الانتاجية.

---

1 -Bp. statistical review of world energy, 2008: op، cit.

2- داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص. 86-87.

2-تعطيل إمدادات النفط إلى السوق:

يقدر اجمالي التعطيل في الإمدادات ب 2 الى 3 مليون برميل يوميا بسبب مجموعة من الأحداث: تعطيل الامدادات النفطية القادمة من نيجيريا وهذا بسبب هجمات المتمردين، اعصار كاترينا بالإضافة إلى انخفاض القدرات الانتاجية لكل من فنزويلا والعراق، وبسبب كل هذه العوامل تراجع الفائض في الطاقة الانتاجية في السوق بين سنتي 2003و 2008 وبالتالي يكون من المستحيل على المنتجين مواجهة احتمال تعطل الامدادات لاستعادة توازن سوق دون الحاجة لتغيرات هامة في الأسعار. [1]

1- داود سعد الله، مرجع سابق، ص ص.89-90.

خلاصة:

من خلال الفصل الأول لدراستنا اتضح لنا أن النفط يتميز بالعديد من الخصائص التي تميزه عن بقية السلع الأخرى، فهو يعتبر سلعة استراتيجية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية نظرا للدور الفعال والمؤثر الذي يلعبه في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، كما رأينا أن سعر النفط يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل بحيث يتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص أبرزها أنها سوق دولية ذات طابع شبه احتكارية مما جعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي.

ومنه فسوق النفط تعتبر مركز صراع دائم بين الدول المنتجة والمستهلكة له، فالسوق النفطية ستظل تتسم بالتغيير وذلك لصعوبة التحكم فيها وفي العوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى عدم استقلالية القرار الاقتصادي في الوقت الراهن، مما يجعله يحظى بميزة تميزه عن باقي الأسواق الأخرى وهي عدم الاستقرار وذلك نتيجة خضوعه لتضارب مصالح هذه الدول مما يؤدي بذلك إلى خلق أزمات سعرية من شأنها أن تؤثر على مختلف اقتصاديات دول العالم.

الفصل الثاني

تمهيد:

لقد كان قطاع المحروقات ولا يزال الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، فعوائده تمثل المصدر الرئيسي للخزينة العامة للدولة والدافع نحو التقدم والتطور الاقتصادي، وذلك منذ اكتشاف أول حقل بترولي في الجزائر عام 1956، والذي يعود إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر على الثروات في الجزائر، فقد أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات بما فيه النفط حتى أصبح اقتصاد الجزائر يتوقف على حركة أسعار النفط ما جعله عرضة للصدمات الخارجية.

فلقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة تطورات منذ حصول الجزائر على استقلالها واسترجاع ثرواتها من خلال قرار التأميم سنة 1971، وتوالت هذه التغيرات إلى يومنا هذا بحيث تمتلك الجزائر امكانيات نفطية معتبرة ، وهي الأن تحتل مراكز متقدمة على المستوى العالمي مما جعلها تكتسي مكانة هامة بين الدول المصدرة للنفط، فاكتساح هذه المكانة لا تعود فقط إلى ما تمتلكه الجزائر من احتياطات وكميات للإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا إلى خصائصه ومميزاته التي يحظى بها النفط الجزائري بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي تمتلكه الجزائر.

وبناءا على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر.

المبحث الثاني: الامكانات النفطية الجزائرية.

المبحث الثالث: دور الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر.

ان تواجد البترول جيولوجيا في الجزائر منذ القدم ، بحيث كانت عيون النفط تشتغل منذ العهد الفينيقي والعهد الروماني[1]، وترجع الاستكشافات الأولى للنفط في الجزائر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى أن شهد عام 1956 أول الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" الذي باشر في الانتاج عام 1957 ، والجدير بالذكر أن الجزائر أنداك تحت نفوذ الفرنسي الذي كان يتحكم في كافة الحيثيات ، الاقتصادية للجزائر وإلى أن نالت الجزائر استقلالها واسترجاع ثرواتها عن طريق تأميمها عام 1979 [2]، وهو يعتبر أول تأميم في الوطن العربي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر.

مر قطاع المحروقات في الجزائر بعدة مراحل والتي قسمناها إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأولى فترة الاستعمار، المرحلة الثانية بعد الاستقلال، المرحلة الثالثة بعد التأميمات.

أولا: المحروقات الجزائرية (فترة الاستعمار):

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر البترول كمؤشر من مؤشرات القوة الاقتصادية، فبادرت فرنسا للقيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، سنة 1952 وابتداء من هذه السنة قامت بوضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول –الجزائر– "***C.E.P.A***" " ***Compagnie Francise des***

1- Rabah Mahonia، **le pétrole algérien**، ENAP، Alger, 1974، p.112.

2– حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

pétroles d'Algérie"، والشركة الوطنية للبحث وإستغلال الثروة البترولية في الجزائر "***Socèti expiation poudrai pétrole*" ***S.N.Repal***"[1] والمعروفة "ب سينريبال".

وفي نفس السنة كانت هناك استكشافات من قبل وكالة فرنسية مختصة في البحث عن البترولP، R، B

"***Bureau des Recherches pétrolier***" ولكن كان استكشافا غير ناجح في منطقة "ميزاب" بحيث كان أول استكشافا للهيدروكربون عام 1954 في منطقة عين صالح، وفي عام 1956 بدأت الآمال تتحقق ففي جنفي تم العثور على أول حقل بترولي في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة اكتشف أكبر حقل بترولي وهو حقل حاسي مسعود وبالتالي فإن عام 1956 يعتبر نقطة بداية الصناعة للنفطية في الجزائر.

1-قانون البترول الصحراوي: [2] ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والتي من مهامها التثمين والتوسيع الاقتصادي والترقية الاجتماعية، والتسيير المشترك لكل من الجزائر ، موريتانيا ، النيجر والتشاد وكانت تأخذ مجمل هذه النصوص عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 22-11-1958 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 22-11-1959 وتمثل ما يسمى آنذاك قانون البترول الصحراوي وهو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية والنظم المطبقة عامة في الشرق الأوسط.

---

1 - Hocine Malti، **histoire secrète du pétrole algérien**، la découverte، paris , 2010، p.15.

2- عبد الهادي حاج قويدر، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009 دراسة تحليلية**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012، ص. 19.

فهذا القانون هو قانون استعماري لأن نصوصه لم تكن تخدم سكان المجلس وإنما كان يخدم مصالح استعمارية نظرا لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة، فقد قبل صدوره بارتياح من قبل الأوساط الصناعية والمالية والأجنبية.

2-اتفاقيات إيفيان: [1] تم توقيع اتفاقية إيفيان في 13 مارس 1962 والتي نصت على وقف اطلاق النار، كما تضمنت اعلان مبادئ خاصة بالتعاون بين فرنسا والجزائر، والتي تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين وجاءت هذه الاتفاقية بالأحكام البترولية التالية:

- تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير التي منحتها الحكومة الفرنسية لشركات فرنسية أو أجنبية.
- تتعهد فيها الجزائر وفرنسا بالتعاون فيما بينها من أجل مواصلة الجهود إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية وذلك عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي سمي الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض" بمساهمة من الحكومتين من نفقاتها.
- حق الشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال عند تساوي العروض.
- تسديد بالفرنك الفرنسي أثمان البترول المصدرة إلى فرنسا أو منطقة الفرنك الفرنسي.
- الفصل في المنازعات أمام هيئة تحكم دولية، بعد أن كانت تحال على هيئة فرنسية.
- من خلال هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في اتفاقية إيفيان وبالرغم من اعتراف بحق السيادة الجزائرية وأن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة عمومية الا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية واستمرار العمل بقانون البترول الصحراوي.

1- عبد الهادي حاج قويدر، المرجع نفسه، ص ص. 22-23.

ثانيا: قطاع المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال.

بعد حصول الجزائر على الاستقلال حاولت الجزائر اعادة النظر في هذه الاتفاقية وابتعاد سيادتها على ثرواتها الطبيعية من خلال اتباع استراتيجية تمكنها من بناء قاعدة اقتصادية وكان ذلك بإنشاء شركة سوناطراك واجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي انبثق عنها اتفاق الجزائر وتأميم المحروقات عام 1971. [1]

1-نشأة شركة سوناطراك : جاءت فكرة انشاء سوناطراك بعد سوء التفاهم الذي حصل بينها وبين الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر والذي قررت هذه الأخيرة في عام 1963 بإنشاء خط أنابيب جديدة لنقل البترول من حقول الصحراء إلى أرزيو غربي مدينة وهران ، فبادرت الجزائر باتخاذ قرار جذري للقيام بهذا المشروع و أن تتولى بنفسها ادارته وتشغيله ومن أجل تنفيذها هذا القرار قررت الحكومة في 31-12-1963 انشاء الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" تكون بمثابة جهاز فعال في الاقتصاد الوطني وبالفعل تم انشاء هذا الخط الممتد من حوض الحمراء إلى أرزيو في التاريخ المقرر عبر مسافة تقدر ب 805 كلم وتم تشغيله في 19-02-1966 ، ورغبت الجزائر في انشاء مؤسسة قوية من أجل تنفيذ سياستها البترولية فقد أوكلت لها عدة نشاطات أهمها:

- القيام بجميع العمليات للتنقيب والانتاج وللنقل والتسويق (بموجب المرسوم رقم 63-491).
- قامت باستعادة أو استرجاع ثرواتها من المحروقات.
- العمل على قيام عملية تصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني.

1- عبد الهادي حاج قويدر، مرجع نفسه، ص ص. 25-26.

2-اتفاق الجزائر: دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مخاوف طويلة مع الحكومة الفرنسية استغرقت 18 شهرا كانت تهدف إلى خلق مشاركة فعالة للحكومة الجزائرية في جميع العمليات البترولية، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي، وبالرغم من صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها في الأخير أثمرت بإمضاء اتفاق يوم 29-07-1965 يسمى "اتفاق للجزائر" [1] وجاء هذا الاتفاق ما يلي:

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50%إلى 53% بالنسبة إلى سنوات (1945-1966-1967) ثم إلى 54% ابتداء من عام 1968 إلى غاية تأميم 1971.
- مساهمة فرنسا والتزامها في التطوير الصناعي بالجزائر.
- الغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جدير يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة "***S.N.RIBAL***" الفرنسية مع تعيين رئيس لها من الجزائر.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

3-تأميم المحروقات: إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال كان عامل مساعدا لقرارات التأميم [2]، وذلك لأن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جولية 1965 التي منحت امتيازات كبيرة للجزائر والسيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة 1969 -1970، إلا أن ذلك لم يعد عليها بفائدة كبيرة بسبب هيمنة الشركات الفرنسية.

1- عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطبعة، بيروت، 1974، ص. 14.

2- عبد الهادي حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص. 29.

فتأميم المحروقات في الجزائر جاء تدريجيا بدأ من التوزيع والتكرير وذلك بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية ' (بريتيش بتروليوم) بالإضافة إلى وضع الشركة البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت اشراف الدولة ، وعن تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 13-05-1968 ، مما جعل ميدان التوزيع وطنيا 100%، وتأميم لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة "جيتي" ، ومن جهة أخرى قامت الحكومة الجزائرية بمباشرة مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في سياسة الاستغلال والذي أسفر عنها انسحاب فرنسا من المفاوضات في 04-02-1979 ، وهذا الانسحاب رفع بالجزائر إلى اصدار قرار تأميم من خلال الاعلان عنه في خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" في يوم 24-02-1971 بمناسبة عيد العمال ، للتأميم هو ذلك الاجراء الذي تتخذه الدولة وتنقل بمقتضاه ملكية مشروع و مجموعة من المشروعات الاقتصادية إلى الأمة الممثلة في شخص الدولة.

ثالثا: المحروقات الجزائرية بعد التأميمات. [1]

بعد تأميم قطاع المحروقات والغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية ووضع الآليات والاجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة وقضية الأسعار لم تعد للشركات البترولية أي دخل فيها بل أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية، فأقرت مجموعة من القواعد نظمتها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أبريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات وكذا النظام الضريبي، التي تناولت ما يلي:

1- عبد الهادي حاج قويدر، المرجع نفسه، ص. 116.

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، بمعنى أن سعر البترول يصدر من طرف الوطن بقرارات كاملة السيادة، أي أن التسعير يخضع لمبدأ تغيير الظروف.
- تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي عام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتحد أساسا لحساب الضريبة الواجبة التطبيق.

ومن جهة أخرى فقد تم حصر العقود التي يمكن أن تبرمها شركة "سوناطراك" مع شركات أجنبية في نوع واحد وهي "عقود الخدمات"، لكن بعد 15 سنة أثبتت التجربة عجزها على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم في ظل النتائج المحققة فعلى طول الفترة المحصورة ما بين 1971 و1985 لم تبرم الجزائر عقودا مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل عقدين في السنة للأمر الذي دفع المشرع الجزائري في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على دفع هذا القطاع.

المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري كونه يحتل مكانة هامة لأنه المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة فهو يمثل 2/3 من الانتاج والدخل المحلي للدولة بالإضافة الي أنه مصدر للأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط، فعوائده تمثل نبض مداخيل الخزينة العامة للدولة فهي تساهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط.

أولا: أهمية قطاع النفط في حجم الصادرات:

وحتى تتضح لنا الصورة المرتبطة بأهمية قطاع المحروقات بما فيها النفط الخام، والمكانة التي يحظى بها في حجم الصادرات الاجمالية تم وضع الجدول رقم **(2-1)** الذي يوضح لنا مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات.

الجدول رقم (2-1): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات (2008-2016).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية (مليون دولار أمريكي)	قيمة الصادرات في قطاع المحروقات (مليون دولار أمريكي)	قيمة الصادرات من البترول الخام (مليون دولار أمريكي)	قيمة الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار أمريكي).
2008	78590	77194.6	30513.7	1386
2009	45186	4415.1	16855.8	766
2010	57090	56121.6	20724.8	969
2011	72888	71661.8	28744,8	1227
2012	71736	70583.7	27750.4	1153
2013	64713	63326.2	24326.5	1050
2014	59996	58361.6	18343.2	1634
2015	34566	33080.7	10037.7	1485
2016	29311	27917.5	8876.4	1395

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2008-2016) على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة المكانة الهامة التي يحتلها قطاع المحروقات بما فيها النفط في الاقتصاد الوطني، فكل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كانت صادرات المحروقات تمثل مالا يقل عن 57% من حجم الصادرات الجزائرية، ومن جهة أخرى فإن التجارة الخارجية للجزائر تعتمد على قطاع المحروقات باعتباره المورد الأساسي للعملة الصعبة، وما يمكن استنتاجه من الجدول أن الجزائر ومنذ الاستقلال اعتمدت على التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري عرضت لتقلبات أسعار النفط.

ثانيا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي.

لقد عرف الناتج الداخلي الخام عدة تطورات حتى يومنا هذا حيث انتقل اجمالي الناتج الداخلي من 11043.07 سنة 2008 إلى 17606.8 سنة 2016، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى قطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام والجدول رقم **(2-2)** يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-2) مساهمة قطاع المحروقات بما فيها النفط الناتج الداخلي الخام (2008-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	اجمالي الناتج الداخلي الخام	مساهمة قطاع المحروقات	مساهمة القطاعات الأخرى	حقوق ورسوم على الواردات	نسبة المحروقات من PIB
2008	11090.0	4997.6	5438.5	653.9	%45.1
2009	10034.3	3109.1	6209.4	715.2	%31.0
2010	12049.5	4980.4	7130.0	735.9	%34.7
2011	14588.6	5242.5	8491.5	854.6	%35.9
2012	16209.6	5536.4	9595.7	1077.5	%34.2
2013	16647.9	4968.0	10440.2	1239.7	%29.8
2014	17228.6	4657.8	11328.7	1242.1	%27.0
2015	16702.1	3134.2	12214.2	1353.7	%18.8
2016	17406.8	3025.6	13042.0	1339.2	%17.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2008-2016) على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

ثالثا: أهمية قطاع المحروقات ومساهمته في الميزانية العامة للدولة.

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تمثل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2008-2016).

الجدول رقم (2-3): تطور الميزانية العامة في الجزائر من (2012-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	الايرادات				نفقات	رصيد الميزانية
	ايرادات جباية	جباية على النفط	ايرادات اخرى	مجموع		
2012	376.4	1519.0	376.4	3804.0	4782.6	978.6
2013	248.4	1615.9	248.4	3895.3	4131.5	236.2
2014	258.6	1577.7	258.6	3927.8	4494.3	566.5
2015	4750.0	1722.9	475.0	4552.5	4917.0	364.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الديون الوطني للإحصائيات على موقع: WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن ايرادات الميزانية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2012 إلى 2015 حيث انتقلت من 3804.0 مليار دينار سنة 2012 إلى 4552.5 مليار دينار سنة 2015 وهذا على عكس النفقات التي عرفت تراجع مستمر إلى غاية 2014 إلى أن ترتفع مرة أخرى سنة 2015 وهذا ما لاحظناه أيضا في الجبانة على النفط وهذا راجع إلى تقلبات أسعار النفط الحاصلة في الأسواق الدولية،

الشيء الذي انعكس على رصيد الميزانية حيث عرفت الميزانية العامة عجزا مستمرا منذ 2012 إلى غاية 2015.

أ- مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة:

تشكل الجباية على النفط المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة ، بحيث تساهم وبشكل كبير في الايرادات الكلية وقد عرفت نموا متواصل حيث انتقلت من 9519.0 مليار دينار سنة 2012 إلى 1615.9 مليار دينار سنة 2013 [1]، وهذا راجع إلى الارتفاع المتواصل في الأسعار ، وفي سنة 2014 كان هناك تراجع نسبيا في الجباية على النفط حيث بلغت 1577.7 مليار دينار بسبب انخفاض الأسعار ، وفي سنة 2015 كان هناك ارتفاع ملحوظ حيث بلغت الجباية البترولية 1722.9 مليار دينار كما أن الايرادات الجباية الأخرى قد عرفت هي الأخرى ارتفاعات متواصلة خلال هذه الفترة (2012-2015) وانتقلت من 3427.6 إلى 4077.6 مما جعل الميزانية العامة للدولة لا تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية وهو ما يمكن توضيحه أكثر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): مساهمة الجباية البترولية في ايرادات الميزانية العامة للدولة (2012-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015
الجباية	3427.6	3646.9	3665.2	4077.6
الجباية على النفط	1519.0	1651.9	1577.7	1722.9
غير الجباية	376.4	258.4	258.6	475.0
الميزانية العامة	3804.0	3895.3	3927.8	4552.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016، رقم 46،ص67.

1- اطلع عليه يوم 21-03-2018 على الساعة 20:15 WWW.ONS.DZ

المطلب الثالث: لعنة الموارد والداء الهولندي.

تتميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم بظاهرة المرض الهولندي "***Putsch Pisasse***" وهي ظاهرة تنشأ وتتزايد أعراضها في فترات الطفرات النفطية وذلك بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أو زيادة في كمية مستوى الصادرات النفطية علما أن هناك تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي.

أولا: لعنة الموارد:

1- تعريف لعنة الموارد: [1] هو عبارة عن مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة وكانت بداية استعماله منذ الثمانينات ليصفو كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد البلد فتتحول هذه النعمة إلى لعنة، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أو ثروة نفطية.

2- أسباب لعنة النفط: هناك بعض المراقبين الذين يلقون اللوم على القوى الأجنبية، التي تتدخل في البلدان الغنية بالنفط التلاعب بحكومتها.

في حين يلقي آخرون اللوم على شركات النفط العالمية التي تستقبل هذه الموارد سعيا وراء السيطرة وتحقيق الأرباح، وعلى الرغم من حجج الفريقين تنطوي على بعض الحقائق إلا أنها تستطيع الصمود إذ خضعت لفحص دقيق ففي العقود الأخيرة استطاعت دول كبيرة منتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا وروسيا أن تصمد بصورة استثنائية منذ ضغوطات الدول الغربية.

1- ندى عبدر، **الايرادات النفطية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة القاهرة، 2013، ص. 30.

الاعتماد الكلي للعديد من الحكومات على الايرادات النفط في تمويل مشاريعها، وهذا يساعد في تفسير أن عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط غير ديموقراطية.

ثانيا: المرض الهولندي.

1- **تعريف المرض الهولندي:** تعريف "**كليمنت جينياك**" المرض الهولندي ظاهرة تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى ارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول ويؤدي كذلك إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات. [1]

تعريف " **كريستين إبراهيم زادة**": [2] " المرض الهولندي هو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة في داخل بلد ما".

2- **الجذور التاريخية للمرض الهولندي:** [3] تعود تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية ولهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر والمعنى العام لهذا المرض يتصرف إلى مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية التي تم اكتشافها كانت معدنية أو زراعية، وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، فأعراض المرض الهولندي اصابة إسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم

---

1 - clément Gignac، mondialisation prix des matière première duché diseuse congres de asdeq réflexions préliminaires، Québec، canada 04 mai 2006.

2- كريستين إبراهيم زادة، **المرض الهولندي ثورة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 40، العدد 01، مارس 2003، ص. 50.

3- مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 15 كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفي، العراق، 2010، ص ص. 05-06.

الذهب والنحاس، وشهدت أستراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة نفسها في الحصول على المعدن النفيس.

ومع بداية القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط، والغاز الذي ينسب إليها ظاهرة "المرض الهولندي" بشكل خاص، وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت نفس الظاهرة كل من المكسيك والنرويج وأذربعان نتيجة اكتشافها النفط والغاز مما دفع الدول الأوروبية لتشخيص أعراض المرض استطاعت أن تتعامل مع عوارضه وعلاجها.

وفي العقود الأخيرة حطت ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الغربية وخصوصا البلدان النفطية الخليجية وفي العراق تحديدا بحيث لم تفلح هذه الدول في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية متقدمة.

3- أسباب وعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

أ- أسباب عامة لظهور المرض الهولندي: [1]

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادها.
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدي الرئيسي.
- ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والاعلانات والقروض بشكل كبير.

1- cordon، **booing sector and Dutch disease economics survey and consolidation**، oxford economic، papers, 1984، p.360.

ب-العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي: [1]

- فشل السياسات الاقتصادية.
- ضعف المبادرة والاشكال على الدولة.
- الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي.

1- أثر انتقال الموارد (*Resource transportation effet*): يكون هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج للانتقال بين القطاعات المختلفة عند ازدهار أحد القطاعات ليكن قطاع النفط بفعل ايرادات يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال مما يفاقم تراجع باقي القطاعات.

2- أثر الانفاق (*expéditeur effet*): إن ازدياد عوائد القطاع الربحي يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية فمن المؤكد يوجه جزء من الدخول نحو الانفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومع جهود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة ، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة نحو قطاع السلع المحلية فتفاقم وضع قطاع سلع التجارة غير المزدهرة أو ما يعرف بقطاع التصدير التقليدي وهنا يظهر أثر المرض الهولندي.

1- مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص. 7-9.

المبحث الثاني: الامكانيات النفطية الجزائرية.

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني، وفي غياب قطاع بديل له، لم يكن أمام الجزائر من خيار سوى مراقبة التطورات الدولية في قطاع المحروقات وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الاصلاحات في قانون المحروقات وذلك لتكيف القطاع المحلي مع معطيات الواقع الدولي والامكانات النفطية التي تزخر بها بلادنا.

المطلب الأول: مميزات الثروة النفطية في الجزائر.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة يرتكز على مكونات أساسية تتمثل في الجودة والتكلفة وجميع المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول التي تدخل في تحديد احدى مكونات قوته التنافسية ويمكن أن نلاحظ في البترول الجزائري المميزات التالية: [1]

1-ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك): ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من أسواق الاستهلاك يعطيها أفضلية وذلك لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وأيضا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، فهذا القرب يترتب عليه ما يسمى " **بالفرق الناجم عن الثقل**" مما يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل مقارنة بمنافسيها ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فالجزائر حتما ستستفيد من الريع النفطي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا

1- عيسى مقيلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص. 47.

وفي الأسواق الأمريكية والكندية، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

يعد النفط الليبي للمحروقات الجزائرية، وذلك بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية ورغم المنافسة الشديدة تبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول في الوضع الأفضل من حيث الموقع الجغرافي، فهذه الأفضلية تدخل في ميزة آجال توصيل سلعة الزبون مما ينعكس على حفظ تكاليف النفط.

2-ميزة نوعية النفط الجزائري: [1]

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات ***condensat*** بحيث تعد من أجود أنواع النفط فهو أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

ان البترول الجزائري المعروف ب "**صحاري بلند**" يتضمن على خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت مما يميزه عن باقي النفط "العربية الخفيفة" فهو شبيه بنفط بحر الشمال والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف.

1- عيسى مقيلد، المرجع نفسه، ص. 49.

الجدول رقم (2-5): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	كبريت%	%نوعية من المنتجات البترولية		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	متوسط	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، د.م.ج، الجزائر، 1983، ص ص. 12-13.

نلاحظ من خلال هذا الجدول خاصة فيما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية ***API*** أن البترول الجزائري يعد من بين أفضل أنواع البترول انتاجا للمشتقات الخفيفة كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي ميزة جيدة تعطي الجزائر قوة تفاوضية في ابرام العقود.

المطلب الثاني: النفط الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية.

سارعت الجزائر إلى اجراء تغيرات عميقة في قطاع المحروقات وهذا لمواكبة التغيرات العالمية، فقد حاولت الجزائر في إطار تغيرات اتجاه الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بمراعاة اجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار منها: [1]

- تحظير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الاصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد.
- اعتبار القطاع الخاص في مجمله استراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام.

أولا: الخصخصة*:

ومن دوافع اختيار الذهاب إلى خوصصت المؤسسات العمومية في الجزائر ما يلي:

- الاهتمام المتزايد للمؤسسات العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية بحيث ارتفعت المصروفات الادارية بسبب زيادة العمال فوق الحاجة.
- الرغبة في خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز.
- ضعف القدرة الانتاجية للمؤسسات العمومية ومن تراكم الديون وسوء التسيير.

1- خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية –العربية دراسة حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص. 199.

*- **الخصخصة:** هي عبارة عن تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الانتاجية المملوكة كليا أو جزئيا للقطاع العام.

- بالإضافة إلى أن الخوصصة أصبحت مطلب عالمي فرضته شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ثانيا: أسباب تبني الجزائر الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات.

قامت الجزائر بسياسة الشراكة في قطاع المحروقات لعدة أسباب نذكر منها كما يلي: [1]

- اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.
- الاحتياجات الطاقوية للبلد باعتباره يستهلك كمية معتبره من الطاقة حيث بلغ اجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر 1127.7 ألف برميل/يوم.[2]
- التفاعل مع الأوضاع في السوق البترولية، خاصة عند انشاء منظمة الأوبك وانخفاض انتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط سنة 1980، وارتفاع الطلب العالمي على النفط مما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في سياسات الاقتصادية المتبعة لمواجهة الأزمات.
- دور الشراكة في نقل التكنولوجيا باعتبارها كاملا، مهما لتطور المؤسسة الاقتصادية مما يجعل الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان.

ثالثا: الآثار القانونية الجديدة للمحروقات الجزائرية.

إن الصدمة النفطية لسنة 1896 أدت إلى تراجع العائدات الجزائرية لأكثر من 43% لذلك كان الزاما على الجزائر القيام بإصلاحات قانونية في مجال المحروقات.

1- خميسة عقابي، المرجع نفسه، ص. 200.

2 -http://www.oapecorg.org 17:00 28-03-2018.

1- قانون 1986 للمحروقات وبداية التحول:

ان القانون رقم 86-14 المؤرخ في 11 اوث 1986 هو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من امكانية انشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصادية مختلطة مما نتج عنه ابرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة.[1]

ومع تزايد حاجة الجزائر إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون، قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991 لتوسيع مجال عمل الشركات الأجنبية واستغلال للآبار المكتشفة سابقا[2]، وساهمت هذه التعديلات في جلب العديد من الشركات العالمية الأجنبية إلى ابرام عقود الاكتشاف طوال السبعينات في الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي العملة الصعبة الذي ظل ثابتا في الجزائر بين سنتي 1991-1997 مما ساعدها على اعادة الاستقرار للمؤشرات الاقتصادية.

2- قانون 2005 للمحروقات:

يعد هذا القانون الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك كل قطاع المحروقات في مجال الاستكشاف أو الانتاج، وجعلها على قدم سواء مع الشركات الدولية، فضلا عن ذلك فقد أحدث قانون 2005 تغييرا مهما على الأطر المؤسساتية ونظام العقود.

وكذا نظام الجباية بالإضافة إلى ذلك فقد خلق قانون 2005 نتائج سلبية متعددة سواء على شركة سوناطراك أو مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر، بحيث صاحب هذا القانون انخفاض كبير في الانتاج وجهود في استثمارات والنتيجة كانت انكماش قياسي لصادرات الجزائر.

1- شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، العدد الثامن، فيفري 2005، ص. 09.

2- خميسة عقابي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 202-203.

3- تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات:

منذ اعتماد قانون 2005 شهدت الجزائر تراجعا شديدا في الاحتياطات النفطية وفي الانتاج، وقد تم ملاحظة هذا في العام الموالي بحيث قدر تراجع انتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25% ولم توفق الجزائر في اعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ عام 2010، وهذا راجع إلى صورة سلبية للاستثمار في الجزائر. [1]

فالقانون الجديد المعتمد يشبه نظام تقاسم الانتاج لقانون 86-14، بحيث يحاول هذا القانون تصحيح الاختلالات في قانون 2005 الذي اعتمد على نظام الامتياز، والهدف من تغيير الإطار التشريعي والقانوني هو بعث الاستكشاف في قطاع المحروقات من جديد ومن أجل ضمانة الشركات الأجنبية.

المطلب الثالث: الامكانيات النفطية الجزائرية.

تمتلك الجزائر امكانيات نفطية معتبرة، تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية، وهو ما سنبرزه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى تطور الاحتياطي النفطي والقدرة الانتاجية المصدرة لقطاع النفط في الجزائر.

أولا: تطور الاحتياطي النفطي في الجزائر.

شهد الاحتياطي مؤكد من النفط الخام منذ سنة 2008 إلى غاية 2016 حالة استقرار وهو ما يبينه الجدول التالي:

1- خميسة عقابي، المرجع نفسه، ص. 204.

الجدول رقم (2-6): تطور احتياطات النفط الخام في الجزائر خلال فترة (2008-2016).

الوحدة: مليار برميل.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك لسنوات (2013-2017).

من الجدول نلاحظ أن حجم الاحتياطي لم يتغير في الفترة الممتدة من 2008-2009 وهي الفترة التي تميزت بتقلبات أسعار النفط مما أدى إلى جهود نسبية في حجم الاحتياطي وهذا يعود إلى عاملين أولهما سياسة الدولة المتبعة وثانيهما عجز شركة سوناطراك على التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف. [1]

ثانيا: تطور انتاج النفط في الجزائر.

كلما كان هناك ارتفاع في أسعار النفط الخام كلما كان هناك زيادة في الانتاج وهذا راجع إلى سياسة الدولة الجزائرية فمنذ بداية وضع البرامج الوطنية للنمو والتنمية أصبح قطاع المحروقات يأخذ النصيب الأكبر من الاعتمادات المالية الموجبة للاستثمار والشكل التالي يبين تطور إنتاج النفط في الجزائر

1- فاطمة الزهراء زرواط، عبد الحميد بدواحه، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية محول الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2015، ص. 07.

الجدول رقم (2-7): تطور انتاج النفط الخام في الجزائر للفترة (2008-2016).

الوحدة: ألف برميل / يوم.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
انتاج النفط الخام	1350	1221	1190	11620	1203	1203	1193	1175	1146

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقارير منظمة الأوابك لسنتي (2013-2016).

من خلال الجدول نلاحظ أن انتاج النفط في الجزائر شهد حالات من التذبذب، ففي سنة 2008 بلغ انتاج النفط الخام في الجزائر 1350.0 ألف برميل/يوم إلى أن يشهد الانتاج تراجعا نسبيا إلى غاية 2011 بحيث تقلص انتاج النفط إلى 1162.00 ألف برميل/يوم، وفي سنة 2012 إلى غاية 2013 ارتفع قليلا إلى أن يشهد مرة أخرى تراجع في الانتاج إلى غاية 2016.

ثالثا: الصادرات النفطية في الجزائر.

بعد استرجاع الدولة الجزائرية سيادتها على ثروة النفط، طبقت عليها منظمة الأوبك نظام الحصص والتي كان من ورائها زيادة العائدات النفطية وللجدول رقم (2-8) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-8): تطور الصادرات النفطية للفترة (2008-2009).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات النفط الخام	840.9	747.4	708.8	697.6	685.9	603.4	483.2	519.5	5415

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك لسنتي (2013-2016).

من خلال الجدول نرى أن صادرات الجزائر شهدت تراجع في صادراتها خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2016 وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها تراجع الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض حصتها في الأوبك بالإضافة إلى الأزمة التي أصابت السوق البترولي.

المبحث الثالث: دور الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري.

ان للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة وهي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من محروقات بحيث أن هذه الكميات تتحكم فيها عوامل خارجية، بينما العوامل الداخلية أهميتها محدودة وهامشية وبالتالي فإن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد توسيعي يبحث عن زيادة الصادرات. (1)

وتعتبر بداية الألفية الجديدة أهم فترة سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في قيمة العوائد النفطية، بسبب الارتفاع الهام في أسعار النفط، ونتيجة لوجود هذا الفائض فكرت الحكومة الجزائرية في ايجاد طرق من أجل استغلال هذه الفوائض بطرق عقلانية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق للدور الذي لعبته الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري والتي استفادت منها بعد الطفرات النفطية التي شهدتها أسعار النفط في فترات معينة.

المطلب الأول: الفوائض البترولية في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري في فترات معينة عوائد نفطية متزايدة الشيء الذي سمح بتكوين أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يمكن تسميتها بالفوائض البترولية.

1 - Ammar belhimer، **la dette extérieure de l'Algérie**، casbah، Alger , 1998، p.08.

أولا: تعريف الفوائض البترولية.

يقصد بها الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات البترولية أساسا وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تحصل عليها الدولة والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة مما يجعله يتراكم سنة بعد أخرى.

فالفائض من العوائد النفطية هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار الأصل الإنتاجي وغير قابل للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل عليه موضوعيا لمورد انتاجي كافيا لكنه يعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية وهو فائض ظاهري لأنه لم يولد عن انتاج الجاري لسلعة متكررة وانما عن امتلاك لمورد طبيعي غير متجدد [1]

الا أن استخدام هذه الفوائض تتوقف على قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الفوائض البترولية وهو ما يمكن تفسيرها بالطاقة الاستيعابية* للسوق الداخلية.

فمشكلة الطاقة الاستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق آفق مجال الاستثمار والفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة [2]، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز وتحويلها إلى رأس مال كيفي ووسائل انتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تقليل من الاعتماد الكلي على البترول.

1- محمد عبد الشفيع عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطبعة، بيروت، 1983، ص. 246.

*- **الطاقة الاستيعابية:** هي قدرة اقتصاد الدولة على استخدام موارده المتوفرة واستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها.

2- بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص ص. 143-144.

ثانيا: تطور ايرادات الميزانية في الجزائر.

سجلت المالية العام في الجزائر سنة 2014-2015 عجز في الميزانية مقابل عجز قدره 1257.3 مليار دينار من اجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 أي بنسبة 7.3 %فإن تمويل عجز السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار أما السنوات 2014 و 2015تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من صندوق ضبط الايرادات والجدول رقم **(2-9)** يوضح تطور العوائد النفطية.

الجدول رقم (2-9): تطور العوائد النفطية (2008-2016)

الوحدة: العوائد النفطية (مليار دولار) /أسعار النفط (دولار للبرميل).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العوائد النفطية	53.706	30.584	38.584	51.409	48.271	44.462	40.628	21.751	18.638
أسعار النفط	99,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر و

OPEC ANNUAL STATISTICAL DULLETIN 2016-2017, P . 20.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذبات في العوائد النفطية وفي أسعار النفط، بحيث يمكن تقسيم الجدول إلى ثلاثة مراكل كالآتي: المرحلة الأولى من 2008 إلى 2009، المرحلة الثانية من 2010 إلى 2011، المرحلة الثالثة من 2012 إلى غاية 2016.

في المرحلة الأولى نشاهد أن هناك تراجع في العوائد النفطية من 53.706 مليار دولار سنة 2008 إلى 30.854 مليار دولار سنة 2009 يقابله تراجع في أسعار النفط الخام من 99,9دولار أمريكي للبرميل عام 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي للبرميل مما يجعل الخزينة العامة للدولة تتأثر بشكل مباشر بسبب

اعتماد الجزائر على العوائد النفطية والتراجع الكبير الذي تهدف أسعار النفط والعوائد النفطية ، أما في المرحلة الثانية نلاحظ أن هناك ارتفاع نسبي في العوائد النفطية بحيث بلغت سنة 2010 إلى 38.584 مليار دولار ويستمر هذا الارتفاع إلى غاية نهاية سنة 2011 يصل إلى 51.409 مليار دولار، يقابله ارتفاع في أسعار النفط من62,2 دولار أمريكي للبرميل في 2009 ليصل سنة 2010 الى 80,2 دولار أمريكي للبرميل إلى أن يستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2012 وصلا إلى 111دولار أمريكي للبرميل، والذي استفادة منه الجزائر وانتعاش الخزينة العامة للدولة، أما المرحلة الثالثة فشهدت العوائد النفطية تراجع مستمر إلى غاية سنة 2016 وانتقلت من 48.271 مليار دولار سنة 2012 إلى 18.638 مليار دولار سنة 2016 وفي المقابل شهد أسعار النفط هو الآخر تذبذب في الأسعار انطلاقا من 111 دولار أمريكي للبرميل سنة 2012 إلى 45 دولار أمريكي للبرميل سنة 2016 مما جعل الفوائض البترولية تتراجع بنسبة كبيرة وذلك راجع إلى تراجع العوائد النفطية وتذبذب أسعار البترول مما جعل الجزائر تشاهد ارتفاعا كبيرا في سنة 2015 مقارنة بنسبة 2014 حيث بلغ 103% وانخفاض في إيرادات الميزانية ب 11.1% [1] ، والمرتبط أساسا بالانخفاض في ايرادات الجباية.

المطلب الثاني: دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.

يعد انهيار أسعار البترول سنة 1980 وانخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى[2]، تأثر على الاقتصاد الجزائري وتجعله يعاني من أزمة المديونية الخارجية، الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول ، فقامت بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي تحت رعاية الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي، وفي سنة 2008 بدأت الجزائر تحقق بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفضل الاصلاحات

1- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، تقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص ص. 77-78.

2- حاج قويدر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية واستمرار ارتفاع أسعار النفط في 2008 و 2009 الشيء الذي سمح لها بتكوين فوائض بترولية وللاستفادة من هذا الوضع قامت الجزائر بتسديد الديون الخارجية.

أولا: تطور المديونية الخارجية في الجزائر.

قبل التطرق إلى دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية سنتطرق بصفة مختصرة إلى تطور المديونية الخارجية في الجزائر والشكل رقم **(2-1) يوضح تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016).**

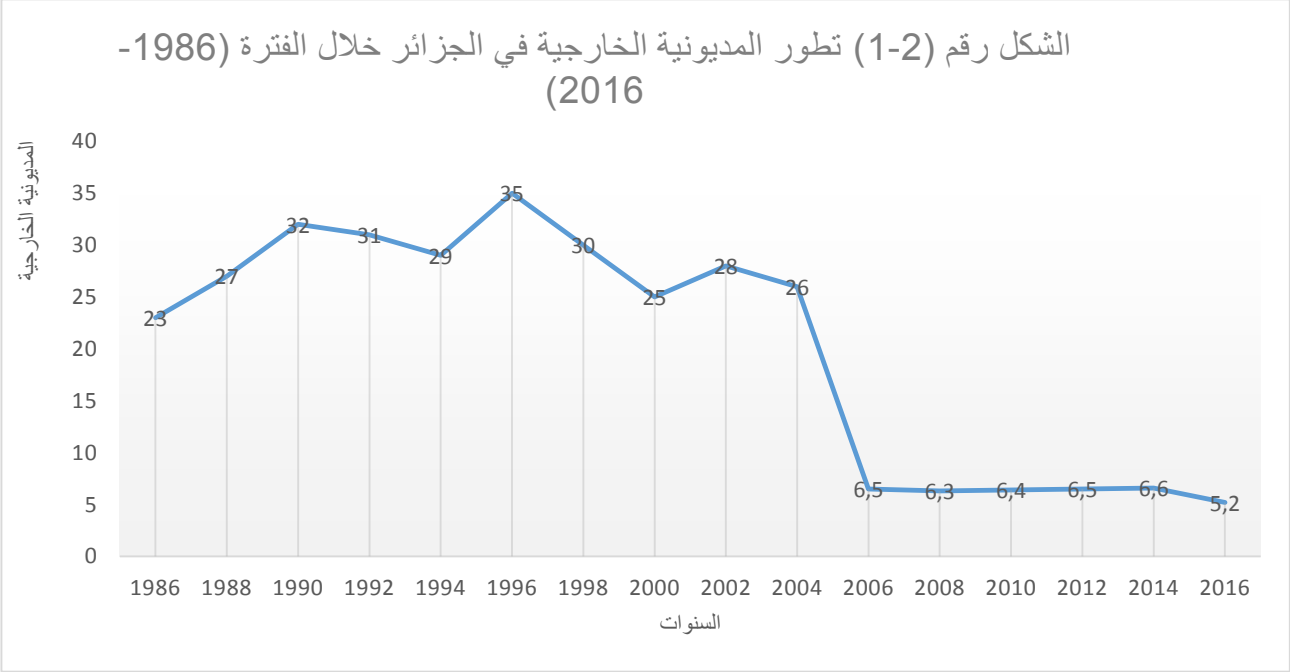

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل أن المديونية الخارجية في الجزائر ارتفعت وذلك انطلاقا من سنة 1986 وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط بالإضافة إلى تدهور صرف الدولار مما سبب تضخم في حجم المديونية حتى بلغت ذروتها عام 1996 بحيث وصلت إلى 35.34 مليار دولار ، أي ما يعادل ثلاثة

ربع الثروة المنتجة في نفس السنة[1]، إلى أن تشهد المديونية الخارجية انخفاضا مستمر وهذا راجع إلى الفوائض التي استفادت منها الدولة الجزائرية لمدة 15 عاما متتالية إلى غاية عام 2014 الذي شهدت فيه عجز وهذا منذ سنة 1998، إلى أن تشهد مرة أخرى بالانخفاض سنة 2015 وارتفاع طفيف في السنة الموالية.

ثانيا: الدفع المسبق للمديونية الخارجية.

ان الاستقرار الذي عرفته المديونية الخارجية للجزائر، وكذا التراكم المستمر في حجم الاحتياطات نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول دفع السلطات الجزائرية سنة 2004 إلى تسديد الديون الخارجية مسبقا، أذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن.

1- عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق 1999-2009**، الديون للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص. 40.

الجدول رقم (2-10) التسديد المسبق للديون الجزائرية سنة 2006.

الوحدة: مليون دولار

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبلغ التسديد
فرنسا	11 ماي 2006	1600
السويد	11 ماي 2006	92
البرتغال	20 ماي 2006	20
هولندا	22 ماي 2006	45
بلجيكا	21 ماي 2006	225
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3
الولايات المتحدة	15 جوان 2006	62.5
النمسا	21 جوان 2006	396
إسبانيا	22 جوان 2006	690
النرويج	22 جوان 2006	95.6
كندا	24 جوان 2006	255
فلندا	27 جوان 2006	11.8
المملكة المتحدة	28 ماي 2006.	202

المصدر: زايري بلقاسم، قريجيح بن علي، **إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجزائر، 2008، ص. 23.

إن هذا التسديد المسبق للديون الجزائرية أدى إلى تحسين في مؤشرات المديونية وإلى الحفاظ على الثقة في الادارة المالية للدولة من قبل الحكومة الجزائرية، فلقد انخفض مؤشر نسبة الدين من الناتج المحلي الخام

في نهاية سنة 2006 إلى 48% بعدما كانت في السنوات التسعينات 47% كل هذا جعل الجزائر في البلدان الأقل مديونية في العالم وأصبحت من بين الدول ذات الدولية العالية.

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الخزينة العمومية:

شهدت الجزائر منذ سنة 2000 ارتفاعات مستمرة لأسعار النفط، كان من نتائجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية والتي فاقت كل التوقعات، فكان من الضروري ايجاد طريقة من أجل التحكم في هذه الموارد واستخدامها بشكل عقلاني، وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق يحتوي على هذه الفوائض وسمي " صندوق ضبط الموارد" "***le fond de régulation des rodâtes ERR'.***

أولا: تعريف صندوق ضبط الموارد.

جاء قرار انشاء صندوق ضبط الموارد من أجل امتصاص الأموال التي حققتها منذ سنة 2000 وهذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط إذ حققت عوائد مالية معتبره بسبب ارتفاع الجباية البترولية[1]، ومن أجل الاستفادة من هذه الأموال والحفاظ عليها واستعمالها في الأوقات العصيبة جاء قرار الحكومة الجزائرية لإنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 جوان 2000 وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على ما يلي [(2)]:" يفتح في كتابات الخزينة حسب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، والملاحظ أن منذ تأسيس صندوق ضبط الموارد طرأ عليه عدة تعديلات.

1- بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص. 133.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص.04.

ثانيا: أهداف صندوق ضبط الموارد. [1]

- يهدف إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتجة عن انخفاض الجباية البترولية لمستوى تقديرات قانون المالية.
- العمل على تخفيض المديونية العمومية سواء المديونية الداخلية والمديونية الخارجية وذلك بالتنسيق مع البنك الجزائري.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها، وهذا بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة* دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري ويمكن ارجاع سبب تعديل إلى ما يلي:

ان الفوائض التي حققتها الجزائر، دفعت الحكومة الجزائرية بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت " سياسة الانتعاش الاقتصادي" بحيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين وهما برنامج خلق تنفيذ هذه السياسة عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2001-2007 بسبب ارتفاع حجم الانفاق الحكومي من جهة، وتحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى وهذا الأمر أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازي.

1- بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

*- **الخزينة العمومية:** إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة بحيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلفة العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

ثالثا: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية:

وليتبين الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الايرادات في تمويل الخزينة العمومية وبالتالي الميزانية العامة يجب علينا معرفة مصادر هذا الصندوق ووضعيته فيما يخص تطورها هذا الصندوق والدور الذي يلعبه في تمويل العجز كالتالي:

الجدول رقم (2-11): وضعية صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات	تراكم الأرباح من 2000-2013	نهاية سنة 2014	توقعات 2015
موارد FRR			
ر.ص في نهاية السنة السابقة	5633751	5563511	52848448
الضرائب على النفط المدرجة في الميزانية	16771700	157700	1722940
الضرائب على النفط المستردة	342584407	4070229	4357101
القيمة المضافة لفرض الضرائب على البترول	17486707	2493229	2634161
ر.ص قبل الانفاق	17486707	805672.0	7919009
الانفاق من FRR			
الميلغ الرئيسي للدين العام	2600172	0	0
تسديدات بنك الجزائر	607956	0	0
تمويل العجز	8715068	2771892	3489710
ر.ص بعد الانفاق في نهاية	5563511	5284848	4429290

SOURCE : MINISTER DES FINANCES, RAPPORT DE PRESENTATION DEPROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR, 2015, P. 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد اعتمادا كليا على الفوائض المالية المتأتية من البترول والتي بلغت مستويات قياسية في السنوات القليلة الماضية وتراكمت هذه الفوائض بين سنوات 2000-2013 وبلغ صندوق ضبط الموارد 172.86707 مليون دينار جزائري وهو رقم جيد أما في سنة 2014 و 2015 نلاحظ أن هناك تراجع في قيمة الفوائض البترولية وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها تراجع أسعار البترول بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط دفع بالجزائر إلى تراجع في التصدير وهذا بسبب تراجع حصتها في الأوبك مع ظهور منتجين جدد إلى هذا المورد، وبالتالي تراجع في صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ 8056740 مليون دينار جزائري فجاءت توقعات سنة 2015 أيضا تراجع في رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

أما فيما يخص عن الدور الفعال الذي لعبه صندوق ضبط الموارد حيث نلاحظ أن الجزائر شهدت عجز في الميزانية العامة الشيء الذي يدفعها إلى استخدام صندوق ضبط الموارد فمن خلال الجدول نرى أن الصندوق ساهم بشكل كبير في سد هذا العجز في السنوات الأخيرة على التوالي مما شهد تراجع كبير في رصيد صندوق ضبط الموارد من 17486707 مليون دينار قبل الانفاق إلى 4429290 بعد سد العجز في السنوات الأخيرة مما جعل هذا الصندوق عرضة للنفاد.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكن استنتاج ما يلي:

- إن المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في ايرادات الميزانية العامة للدولة جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، فلقد عمل نمو القطاع البترولي منذ تأميمه عام 1971 على تدهور القطاعات الأخرى بالإضافة إبقاء الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط وما تفرزه هذه التقلبات في الأسواق العالمية سواء بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.
- تمتلك الجزائر امكانيات نفطية معتبرة تميزها عن باقي النفط في العالم سواء باكتسابها موقع جغرافي هام أو نوعية النفط التي تمتلكه بالإضافة إلى هذه المميزات قامت الجزائر بعدة اصلاحات اقتصادية وهذا لمواكبة التغيرات العالمية وتقليل من الخدمات النفطية التي مرت بها الجزائر ورغم كل هذا ما زالت الجزائر وإلى يومنا هذا تعاني من الخدمات النفطية بحيث شاهدنا خلال دراستنا أن هناك تراجع نسبي في انتاج النفط بالإضافة إلى تراجع في صادرات نفطية وهذا راجع في الأساس إلى تراجع حصة الجزائر في الأوبك بسبب الأزمة التي أصابت السوق البترولية في الآونة الأخيرة.
- إن ارتفاع أسعار البترول في السنوات القليلة الماضية سمح للجزائر القضاء على مديونتها الخارجية، إلا أن المشكلة الحقيقية للجزائر تكمن في عجز السلطات تحويل الفوائض البترولية إلى رأسمال عيني.

الفصل الثالث

تمهيد:

رغم الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين التي هدفت إلى تغيير بنية الاقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من تبعية البترول بحيث مازال قطاع البترول وإلى يومنا هذا المحرك الرئيسي للاقتصاد نظرا للضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الغير نفطية خاصة القطاع الصناعي والزراعي.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تقلبات أسعار النفط والآثار التي تخلفها في الاقتصاد الجزائري، ولقد اقتصر هذا البحث على دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية، والمتمثلة في الميزان التجاري وأسعار صرف الدينار والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية والمتمثلة أيضا في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الدخل الفردي والميزانية العامة للدولة.

وقد تم اختيار هذه العناصر باعتبارها ذات علاقة مباشرة بأسعار النفط بالإضافة، قدرة الباحث التطرق إلى كل التوازنات الاقتصادية الكلية كتلك المتعلقة بالشغل والبطالة والتضخم...، بالإضافة إلى الوقوف على بعض الحلول لتنويع هيكل الصادرات الجزائرية وقصد الإلمام بكل هذه الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية

المبحث الثالث: استراتيجية تنويع هيكل الصادرات لمواجهة آثار تذبذبات الايرادات النفطية.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التطورات الحاصلة في أسعار النفط وأثرها على التوازنات الداخلية والمتمثلة في الناتج الداخلي للإجمالي GDP ونصيب الدخل الفردي والميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي GDP.

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على أنه القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والذي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

الجدول رقم (3-1) تقلبات أسعار النفط وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة (2000-2016).

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) / الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.6	74.8	
الناتج المحلي الاجمالي	53.42	54.64	55.91	56.22	94.16	102.44	114.69	135.27	
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
أسعار النفط	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45
الناتج المحلي الاجمالي	159.67	137.24	161.20	200.24	209.06	209.75	214.12	165.15	161.10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2000-2015) و: OPEC ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 2008.P11

OPEC ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 2014. P17 / OPEC ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 2017.P17

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

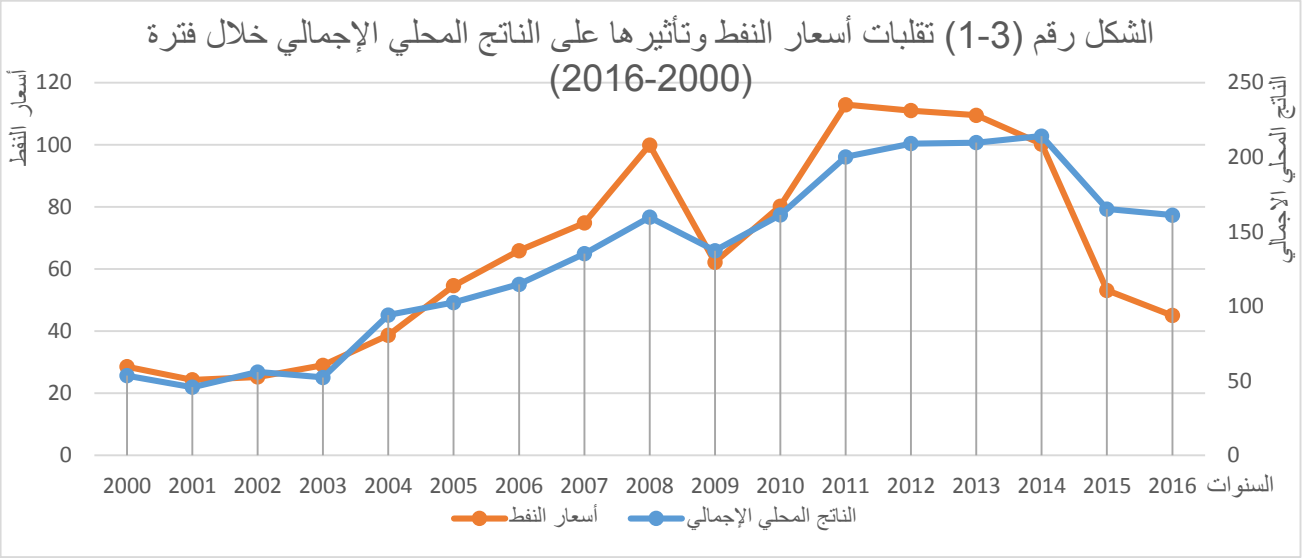

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الرسم البياني يمكن ملاحظة أن الناتج المحلي الاجمالي مر بعدة مراحل خلال فترة الدراسة بحيث يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل كالتالي: المرحلة الأولى من (2000-2008) والمرحلة الثانية (2008-2009) والمرحلة الثالثة (2009-2014) والمرحلة الرابعة (2014-2016)، المرحلة الأولى (2000-2008) نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي أخذ منحنى تصاعدي تنتقل من 53.42 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 159.61 مليون دولار أمريكي سنة 2008، وجاء هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط بحيث أخذت هي منحنى تصاعدي فانتقلت من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008.

في المرحلة الثانية (2008-2009) نلاحظ في الشكل الموجود أعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي أخذ منحى تنازلي فانتقلت حصيلة الناتج المحلي الاجمالي من 159.67 مليون دولار سنة 2008 إلى 137.24 وهذا بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام السنوي من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، وراجع هذا للانخفاض بسبب أزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي تأثرت بها الأسواق النفطية العالمية.

المرحلة الثالثة (2009-2014) في هذه المرحلة شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع مستمر من 137.24 مليون دولار سنة 2014 إلى 214.12 مليون دولار سنة 2014 وهذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال هذه المرحلة وصولا إلى أعلى مستويات لها بحيث وصل سعر البرميل في سنة 2012 إلى 112.9 دولار للبرميل وهذا بسبب النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب العالمي على النفط.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة (2014-2016) نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي شهد انخفاض مستمر انطلاقا من 214.12 مليون دولار سنة 2014 إلى 161.10 مليون دولار سنة 2016 وهذا بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 وصولا إلى أدنى مستويات لها سنة 2016 والذي وصل إلى 45 دولار للبرميل.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان أصل عدم الاستقرار في قيمة الناتج المحلي الاجمالي راجع أساس إلى عدم الاستقرار في أسعار النفط وهو ما يدل على وجود علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وأسعار النفط مما يبقي الناتج المحلي الإجمالي عرضة لما تفرزه تقلبات أسعار النفط سواء بالسلب أو بالإيجاب والذي ينعكس على النشاط الاقتصادي الوطني والذي ينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على نصيب الدخل الفردي.

ويقصد بنصيب الدخل الفردي على أنه الناتج الذي يحصل عليه الفرد وأسرته من عمله الذي يعمل فيه كما يمكن حسابه بقسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان، فقد عرفت الجزائر عدة تطورات في الدخل الفردي خلال فترة الدراسة **والجدول رقم (3-2) يبين لنا تقلبات أسعار النفط وأثرها على نصيب الدخل الفردي خلال فترة الدراسة والممتدة من (2000-2016).**

الوحدة: أسعار النفط: (دولار للبرميل) / الدخل الفردي (100 دولار).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
الدخل الفردي	175702	173286	177402	209434	259891	310012	346461	393518	490525
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
الدخل الفردي	386883	446339	543241	556513	547112	546643	416022	391688	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر و

http://data.albankaldaldawli.org/indicator/ny,gdp.pcap.cd? End 2010-2016 le 28/04/2018 a 21 :25m

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

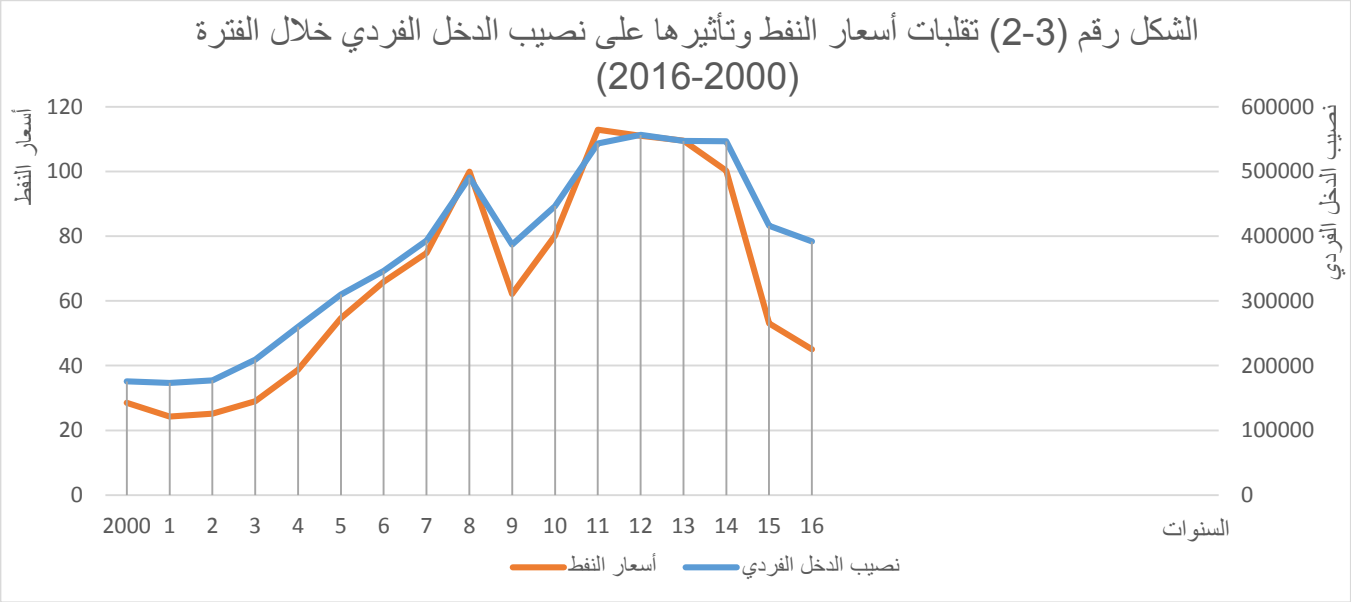

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل نلاحظ أن سنة 2000 كان نصيب الدخل الفردي 1757.02 دولار بعد ذلك تراجع في السنة الموالية إلى 1732.86 دولار لسنة 2009 وهذا التراجع ناتج عن انخفاض أسعار النفط

من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.3 دولار للبرميل سنة 2001 وهذا التراجع في أسعار النفط ناتج عن التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 2002 ارتفع حجم الدخل الفردي ليصل إلى 1774.02 دولار وهذا ناتج عن ارتفاع أسعار النفط إلى 25.2 دولار للبرميل وبعد ذلك واصل ارتفاع الدخل الفردي من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 على التوالي من 1774.02 دولار سنة 2002 إلى 4905.25 دولار سنة 2008 وجاء هذا الارتفاع المستمر في نصيب الدخل الفردي جاء تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط فهي الأخرى عرفت ارتفاعا مستمرا في أسعار النفط فانتقلت من 25.2 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008.

وبعد ذلك عرف الدخل الفردي تراجعا كبيرا ليصل إلى 3868.83 دولار لسنة 2009 وجاء هذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط لتصل هي الأخرى إلى 92.2 دولار للبرميل وجاء هذا الانخفاض في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 ليرتفع أسعار النفط في سنة 2010 إلى 80.2 دولار للبرميل وبالتالي ارتفع الدخل الفردي وبلوغ أعلى مستوى له لتصل إلى 5535.13 دولار سنة 2012 وذلك ناتج عن الارتفاع المستمر في أسعار النفط لتصل إلى 111 دولار للبرميل سنة 2012.

وبعد ذلك عرف الدخل الفردي تراجع مستمر من سنة 2015 إلى غاية نهاية سنة 2016 فانتقل الدخل الفردي من 5466.43 دولار سنة 2013 إلى 3916.88 دولار سنة 2016، وجاء هذا الانخفاض المستمر في الدخل الفردي تزامنا مع انخفاض أسعار النفط فانتقلت هي الأخرى من 109.5 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 45 للبرميل سنة 2016 وجاء هذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والدخل الفردي خلال فترة الدراسة ، بحيث كلما لاحظنا أنها ارتفعت أسعار النفط ارتفع الدخل الفردي والعكس صحيح وهذا راجع

أساسا إلى العلاقة الموجودة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي فإذا ارتفعت أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع العوائد النفطية وبالتالي زيادة في قيمة الناتج الوطني الاجمالي لأن الزيادة في أسعار النفط تزيد في نسبة الصادرات فتؤدي بذلك إلى زيادة في قيمة الناتج الوطني وبالتالي زيادة في نصيب الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة.

إن الموازنة العامة للدولة تعتمد على الاجراءات النفطية كمصدر تمويل مهم والبتي ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، وبالتالي وبالنفقات العامة للدولة تبقى حسية لما تفرزه هذه التقلبات والتي ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، ولتوضيح هذا الأثر سوف نقوم بتحليل الميزانية العامة ودراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الايرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الميزانية العامة كلا على حدي.

الجدول رقم (3-3) تقلبات أسعار النفط وأثرها على الايرادات العامة خلال فترة (2000-2015).

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) / الايرادات العامة (مليار دينار جزائري).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.6	74.8	99.9
الايرادات العامة	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2229.7	3082.5	3639.8	3687.8	5190.5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1		
الايرادات العامة	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

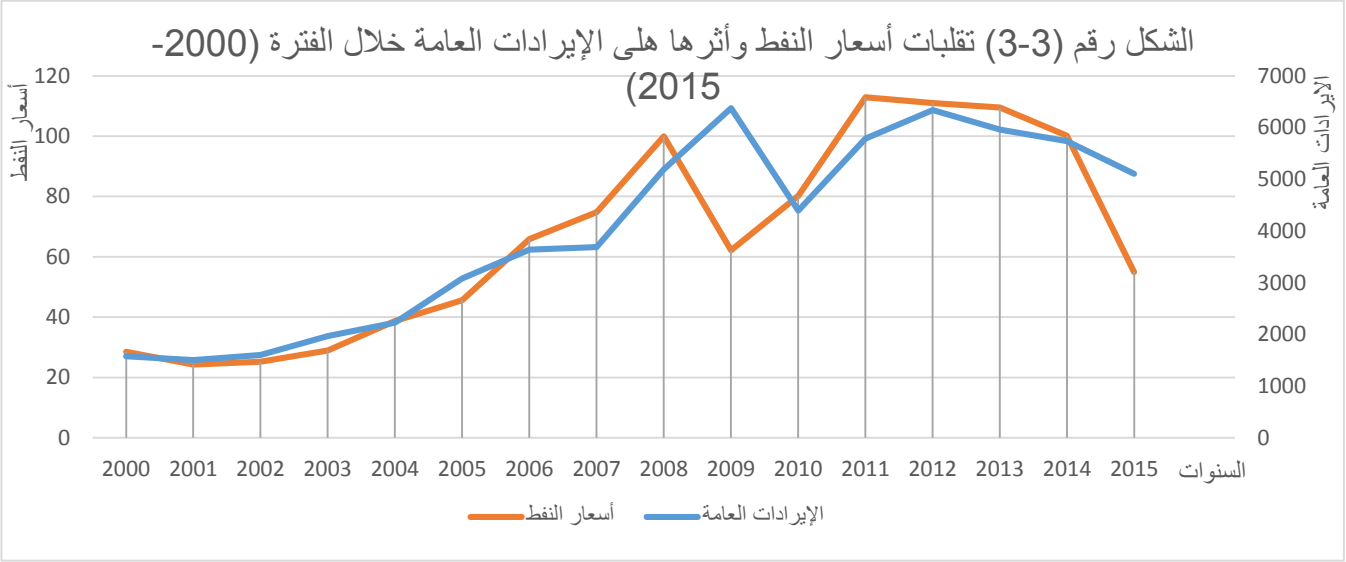

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

ومن خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة ما يلي:

نلاحظ أن الايرادات العامة وأسعار النفط مرة بعدة مراحل خلال فترة الدراسة ، ففي سنة 2001 عرفت الايرادات العامة تراجعا مقارنة بالسنة الماضية بحيث انتقلت من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 1505.5 سنة 2001 ، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط التي انخفض من 28.5 دولار للبرميل إلى 24.3 دولار للبرميل ، وبعد ما أخذت الاجراءات العامة منحنى تصاعدي فانتقلت الايرادات العامة من 1603.2 مليار دينار سنة 2002 إلى 5190.5 مليار دينار سنة 2008 وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط من 25.2 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008.

وفي سنة 2009 شهدت الاجراءات العامة انخفاض من 5190.5 مليار دينار في سنة 2008 إلى 3670 مليار دينار سنة 2009 وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع أسعار النفط التي كانت سببها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى أن تشهد الاجراءات العامة ارتفاعا في سنتي 2010و 2011

فبلغت الايرادات 4392.9 و 5790.1 مليار دينار على التوالي ويستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2012 وجاء هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط وصولا إلى أعلى مستوياتها.

وفي سنة 2013 أخذت حصيلة الايرادات العامة منحى تنازلي فانتقلت من 5957.5 مليار دينار سنة 2013 إلى 5103.1 مليار دينار سنة 2015 وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض أسعار النفط من 109.5 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015.

ومن هنا نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والاجراءات العامة للدولة، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت الايرادات العامة للدولة والعكس صحيح.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة.

إن تحديد حجم النفقات العامة يعتبر مسألة هامة وهذا باعتبار أن هناك ظاهرة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن بين العوامل المحددة لحجم الانفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات وذلك بالحصول على المواد الضرورية والجدول الموالي يبين تطور النفقات العامة.

الجدول رقم (3-4) تقلبات أسعار النفط وأثرها على النفقات العامة خلال فترة (2000-2015)

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) /النفقات العامة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8
النفقات العامة	1178.1	1321	1550.6	1752.7	1891.8	2052	2453	3108.5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
أسعار النفط	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1
النفقات العامة	4191.1	4246.3	4512.8	5853.6	7058.1	6092.1	6998.2	7656.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر (2000-2016).

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

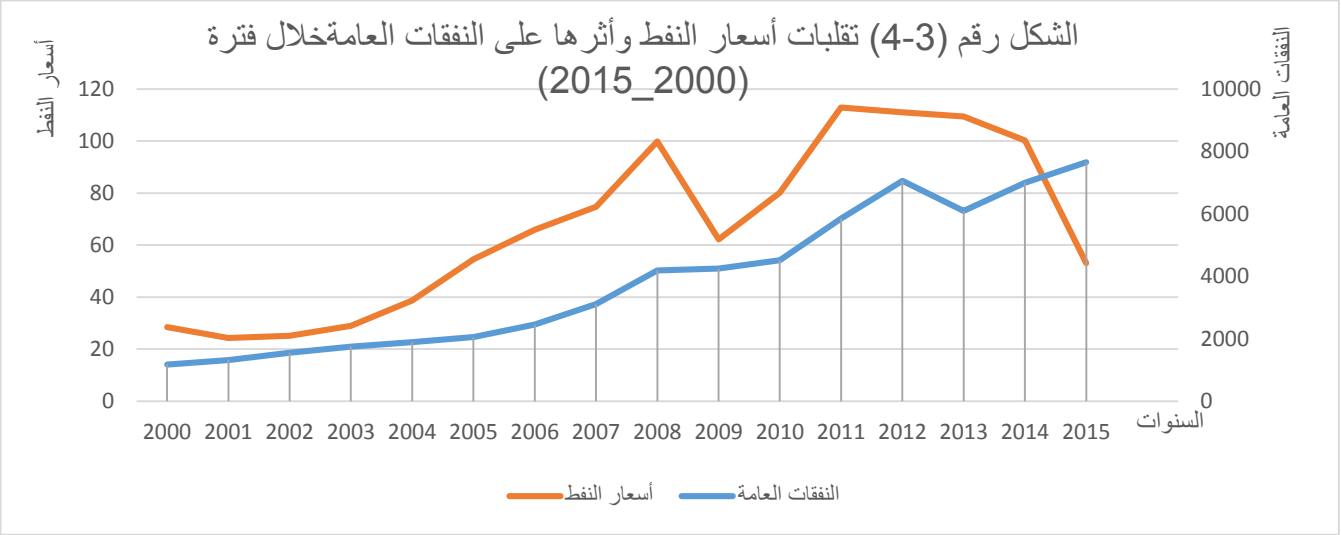

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

فمن خلال تطلعنا على الجدول الموجود أعلاه فإننا نلاحظ أن أسعار النفط و النفقات العامة كلاهما عرفا تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، فنلاحظ أن النفقات العامة شهدت زيادة مستمرة فانتقلت من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 7058.1 مليار دينار، وجاءت هذه الزيادة المستمرة في النفقات العامة تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلا في بعض السنوات وهي 2001 و 2009 و 2012 بحيث لاحظنا أن النفقات العامة لم تتأثر بتراجع الذي شهدتها أسعار النفط العام وهذا بسبب سياسة الدولة المنتجة وتطبيق برامجها التنموية للانتعاش الاقتصادي ، كما نشير أن زيادة النفقات العامة لا تعبر عن زيادة مطلقة في حجمها ذلك لأن القيمة الحقيقية للدينار ، عرفت انخفاض في بعض السنوات، مما يؤدي إلى كون جزء من هذه الزيادة هو نتيجة ارتفاع السعر أما في سنة 2013 شهدت نفقات العامة انخفاض يساوي 13.7% أي من 7058.1 مليار دينار سنة 2012 إلى 6092.1 مليار دينار سنة 2011 وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع في أسعار النفط إلا أن تستمر أسعار النفط في أخذ منحى تنازلي في سنوات المتبقية عكس النفقات العامة التي أخذت منحى تصاعدي وانتقلت من 6092.1 مليار دينار سنة 2011 إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 أي أن هذه الزيادة في نفقات جاءت بسبب السياسة

المنتهجة من قبل الدولة لأعمال برامجها التنموية على عكس السنوات الأخرى التي كانت بسبب ارتفاع أسعار النفط.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن النفقات العامة مرتبطة بشكل شبه كلي على أسعار النفط وهذا ما لاحظناه في السنوات الأولى من فترة الدراسة على عكس السنوات الأخيرة التي لم تتأثر فيها النفقات العامة بشكل مباشر بل تأثره بشكل غير مباشر من خلال تأثير أسعار النفط على (FRR) وبالتالي على النفقات العامة وهذا بسبب قيام الدولة الجزائرية بتحصين المالية العامة من تقلبات أسعار النفط عن طريق انشاء صندوق ضبط الموارد (FRR)، ولكن هذا التأثير الغير مباشر سوف يكون على المدى القصير فقط.

ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم (3-5) تقلبات أسعار النفط وأثرها على رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) / رصيد الميزانية (مليار دينار جزائري).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
رصيد الميزانية	398.8	171	10.5	262.9	436	896.4	1150.6	456.8	906.9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
رصيد الميزانية	-713.1	-178.2	-168.6	-710.9	-143.7	-1375.3	-2621.7	-2387.2	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2000-2016).

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

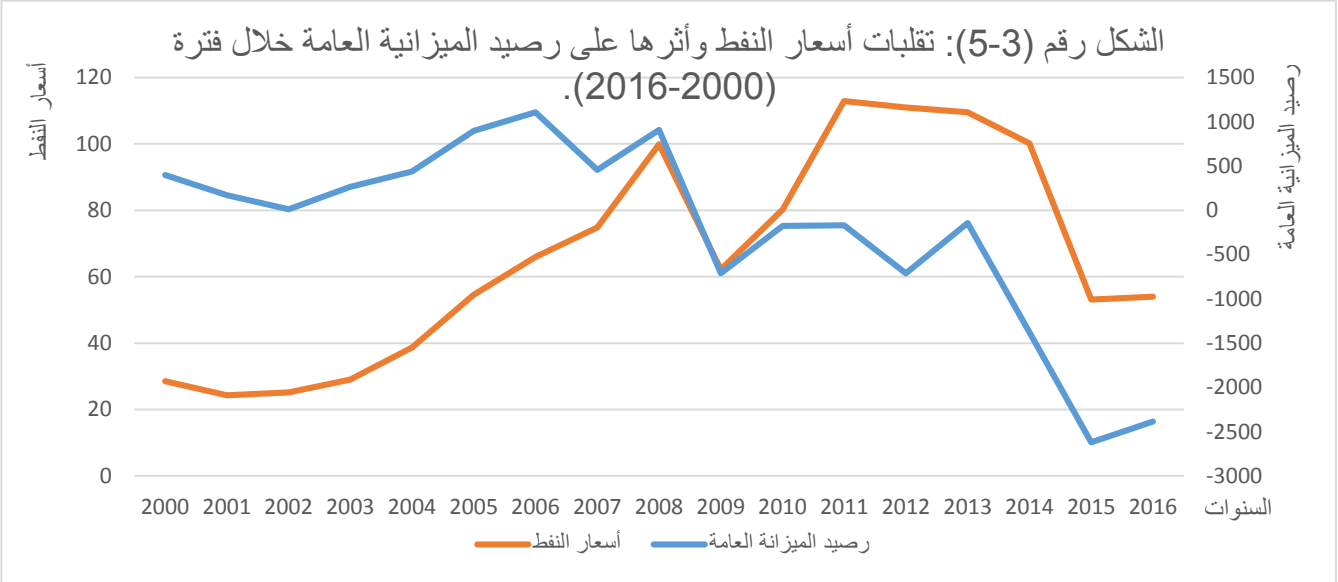

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2000-2016).

من خلال الشكل الموجود أعلاه يتضح لنا أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر حقق فوائض مالية معتبرة وجاءت هذه الفوائض نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط خلال تسع سنوات على التوالي فانتقلت أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 مما أدى إلى تحقيق وفرة مالية بحيث انتقل رصيد الميزانية من 398.8 مليار دينار سنة 2000 إلى 906.9 مليار دينار سنة 2008 ، وللاستفادة من هذه الأموال قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الموارد (FRR) وتحصين المالية العامة من تقلبات أسعار النفط، ومنذ سنة 2009 عرف رصيد الميزانية عجز مالي مستمر إلى غاية 2015 بحيث ارتفعت حصيلة العجز المالي من 713.1 مليار دينار سنة 2009، إلى 2387.2 مليار دينار سنة 2015، وجاء هذا العجز المالي بسبب انخفاض أسعار النفط وهذه الزيادة في النفقات العامة تارة أخرى، بسبب تطبيق الجزائر لبرامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو وكل هذا كان نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر، جراء ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية.

من خلال ما سبق نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر وبالتالي يتضح لنا الدور الذي يلعبه أسعار النفط في تحديد توازن الميزانية، خاصة أمام انحصار مصادر الايرادات لذلك فإن استقرار الموازنة العامة للدولة يبقى رهينة لما تفرزه تقلبات أسعار النفط.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الخارجية.

إن أسعار النفط لعبت دورا كبيرا في توفير العملة الصعبة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي بالإضافة إلى توفير احتياطات صرفها إلى، ولذلك سوف نقوم بتحليل واستعراض أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات التوازن الخارجي وهي الميزان التجاري (صادرات وواردات)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعر الصرف.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.

سنحاول في هذا المطلب دراسة تقلبات أثر أسعار النفط على الميزان التجاري، ولكي نقوم بدراسة تحليلية من زاوية قريبة سوف نتوسع أكثر عن طريق البحث في آثار تقلبات أسعار النفط على أهم مكونات الميزان التجاري من خلال تطرقنا: أولا أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات ثم على الواردات ثم على رصيد الميزان التجاري.

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات.

الجدول رقم (3-6) تقلبات أسعار النفط وأثرها على اجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) /اجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
اجمالي الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
اجمالي الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر (2000-2016).

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-6) تقلبات أسعار النفط وأثرها على اجمالي الصادرات خلال فترة(2000-2016).

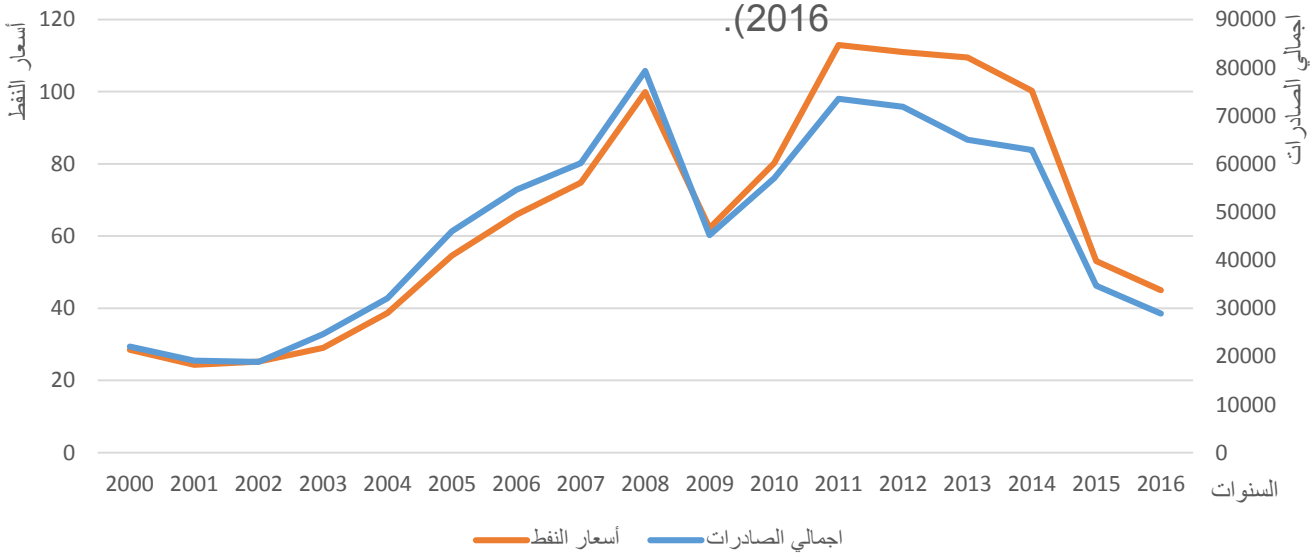

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الصادرات الاجمالية عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة، متزامنة مع التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط بحيث يمكن تقسيم الشكل إلى أربعة مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى (2000-2008) عرفت اجمالي الصادرات في سنتي 2001-2002 انخفاض طفيف فانتقلت حصيلة اجمالي الصادرات من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 19132 و18815 سنتي 2001-2002 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض في أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.3 و25.3 دولار للبرميل سنتي 2001-2002 على التوالي إلى أن تأخذ اجمالي الصادرات منحنى تصاعدي انطلاقا من 32.83 مليون دولار سنة 2003 إلى 79298 مليون دولار سنة 2008 وهذا سبب ارتفاع أسعار النفط من 29 دولار للبرميل في 2003 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008.

المرحلة الثانية (2008-2009) عرفت فيها اجمالي الصادرات تراجع في قيمة الصادرات من 79298 مليون دولار سنة 2008 إلى 45194 مليون دولار سنة 2009 وهذا التأثير للأزمة المالية العالمية على أسعار النفط بحيث شهدت انخفاض كبير من 99.5 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009.

المرحلة الثالثة (2010-2012) شهد اجمالي الصادرات منحنى تصاعدي فانتقلت قيمة اجمالي الصادرات من 57053 مليون دولار سنة 2010 إلى 76866 مليون دولار سنة 2012 وجاء هذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، من 8.6 سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2012.

أما المرحلة الرابعة (2012-2016) شهد فيها اجمالي الصادرات انخفاض مستمر فانتقلت من 71866 مليون دولار سنة 2012 وصولا إلى 28883 مليون دولار سنة 2016 وجاء هذا التراجع في قيمة الصادرات بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط التي انتقلت من أعلى مستويات لها إلى أدنى مستوياتها.

من خلال ما سبق تبين لنا أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط واجمالي الصادرات يعني ذلك أن أي انخفاض أو ارتفاع في أسعار النفط الخام يؤدي ذلك إلى ارتفاع أو انخفاض في حصيلة الصادرات الكلية في الجزائر.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات.

إن أسعار النفط تلعب دورا هاما في التأثير على حجم الواردات توفيرها وسائل الدفع الخارجي.

الجدول رقم (3-7) تقلبات أسعار النفط وأثرها على الواردات الاجمالية خلال فترة(2000-2016).

الوحدة: أسعار النفط (دولار أمريكي) /الواردات الاجمالية (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
الواردات الاجمالية	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
الواردات الاجمالية	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	46727	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر وتقارير المديرية العامة للجمارك.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

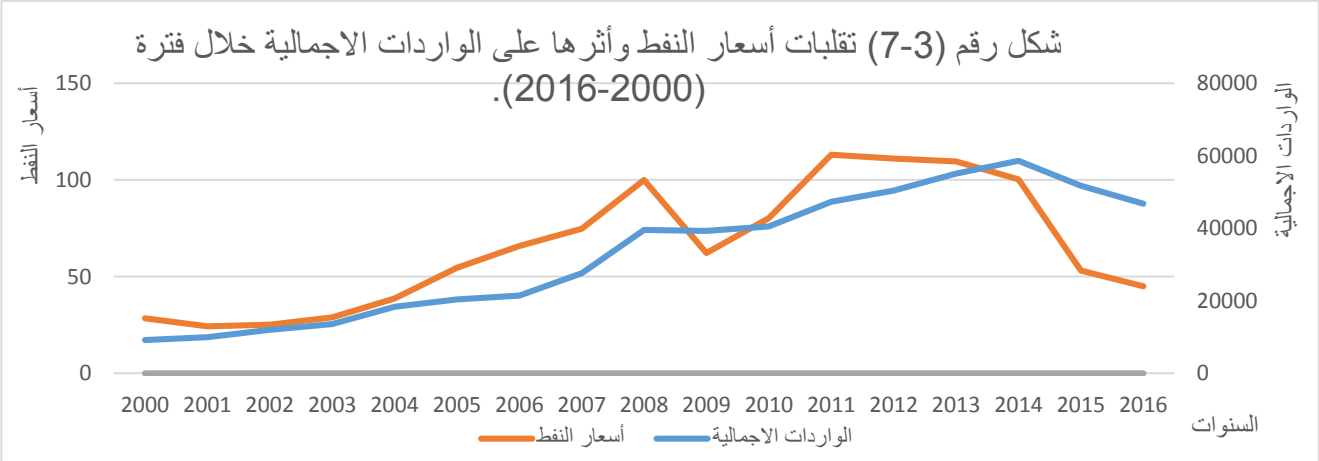

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل الموجود أعلاه أن حصيلة الواردات عرفت تذبذبات خلال فترة الدراسة باعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد على أسعار النفط والتي تتميز بعدم الاستقرار في الأسواق الدولية نلاحظ أن حصيلة الواردات الاجمالية شهدت ارتفاعا مستمر من 9173 مليون دولار سنة 2000 الى 39479 ، وجاء هذا الارتفاع بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط والتي أكدت هي الأخرى منحنى تصاعدي فانتقلت من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، وفي سنة 2009 شهدت حصيلة الواردات تراجع طفيف من 39479 مليون دولار سنة 2008 إلى 39294 مليون دولار سنة 2009 والسبب في ذلك يعود إلى الانخفاض في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 فتراجعت الأسعار من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009.

وفي سنة 2010 عرفت الواردات الاجمالية ارتفاعا مستمر حتى نهاية سنة 2014 فانتقلت حصيلة الواردات الاجمالية من 40473 مليون دولار سنة 2010 إلى 58580 مليون دولار سنة 2014 وهذا الارتفاع جاء تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط التي انتقلت من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 100.2 دولار للبرميل سنة 2014،إلى أن تشهد الواردات الاجمالية انخفاض في السنتين الأخيرتين في فترة الدراسة بحيث أخذت الواردات، منحنى تنازلي فانتقلت حصيلة الواردات من 58580 مليون دولار سنة 2014 إلى 46727 مليون دولار سنة 2016، وهذا بسبب الانخفاض الذي شهدتها أسعار النفط من 100.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات الاجمالية لأن جزء من الواردات الاجمالية تتوقف على حجم الصادرات، والجزء الكبير من حجم صادرات الجزائر تتكون من المحروقات وأن هذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط سواء بالإيجاب أو بالسلب على حجم الواردات في الجزائر.

ثالثا: أثر تقلب أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

يعبر رصيد الميزان التجاري على حصيلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات ومن خلال هذا سوف نقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

الجدول (3-8) تقلبات أسعار النفط وأثرها على رصيد الميزان التجاري خلال 200-2016

الوحدة: أسعار النفط (دولار أمريكي) /رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
رصيد الميزان التجاري	12858	9192	8818	11078	13776	26844	33157	32639	33819
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
رصيد الميزان التجاري	5900	16580	26242	21490	9946	4304	-17034	-17844	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر وتقارير المديرية العامة للجمارك.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-8) تقلبات أسعار النفط وأثرها على رصيد الميزان التجاري خلال فترة (2016-2000)

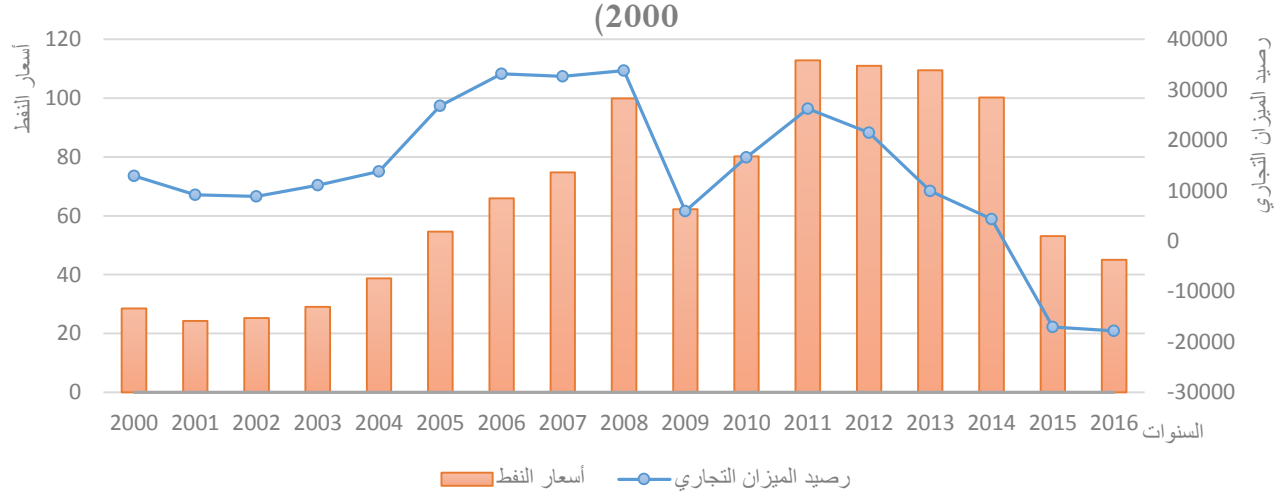

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الشكل الموجود أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا طوال فترة الدراسة ما عدا سنتي 2015-2016 ولكن هذا الفائض في رصيد الميزان التجاري سجل انخفاض وارتفاع في حصيلة رصيد الميزان التجاري.

نلاحظ في سنة 2000 سجل رصيد الميزان التجاري فائضا قدره 12858 مليون دولار رغم تراجع الفائض إلى 9192 و 8818 مليون دولار سنتي 2001-2002 على التوالي وجاء هذا بسبب تراجع في أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.3 و 25.5 دولار للبرميل سنتي 2001-2002 على التوالي، ثم أخذ رصيد الميزان التجاري منحنى تصاعدي سجله فائضا مستمر في رصيد الميزان التجاري من 8818 مليون دولار سنة 2002 إلى 39819 مليون دولار سنة 2008 وجاء هذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط التي انتقلت من 25.2 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى أن يشهد الفائض في رصيد الميزان التجاري تراجع إلى 5900 مليون دولار سنة 2009، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم عرف ارتفاعا مرة أخرى في سنتي 2010-2011 ، وتنقل الفائض من 16580 مليون دولار سنة 2010 ، إلى 26242 مليون دولار سنة 2011، وجاء هذا الارتفاع تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط وبلوغ أعلى مستويات لها في سنة 2011 بحيث بلغت أسعار النفط إلى 112.9 دولار للبرميل.

إلى أن يشهد الفائض انخفاضا مستمر في سنوات 2012—2013-2014 بحيث انخفض فائض رصيد الميزان التجاري من 21490 مليون دولار سنة 2012 إلى 4304 مليون دولار سنة 2014، وجاء هذا بسبب الانخفاض في أسعار النفط من 111 دولار للبرميل سنة 2012، إلى 100.2 دولار للبرميل سنة 2014، أما في سنتي 2015-2016 فقد سجل رصيد الميزان التجاري عجز مالي قدره 14034 – و17844-مليون دولار على التوالي وهذا العجز بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط والتي انخفضت

من 53.10دولار للبرميل سنة 2015 إلى 55 مليون دولار سنة 2016، والتي انخفضت من حصيلة الصادرات مقابل ارتفاع في حصيلة الواردات.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط الخام، بحيث يرتفع رصيد الميزان التجاري بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها، وهذا يعني أن ادا انخفضت أسعار النفط تراجعت حصيلة الصادرات، التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع حصيلة الواردات والتي تؤدي إلى تأثير على الرصيد الميزان التجاري.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يوضح الجدول التالي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة وأسعار النفط خلال فترة 2000-2016.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم (3-9) تقلبات أسعار النفط وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2000-2015)

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل) / تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
الاستثمار الأجنبي المباشر	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1665	2646
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45	
الاستثمار الأجنبي المباشر	2746	2300	2580	3052	1684	1507	-584	1546	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر و(2000-2016) unctaid investoment world report

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

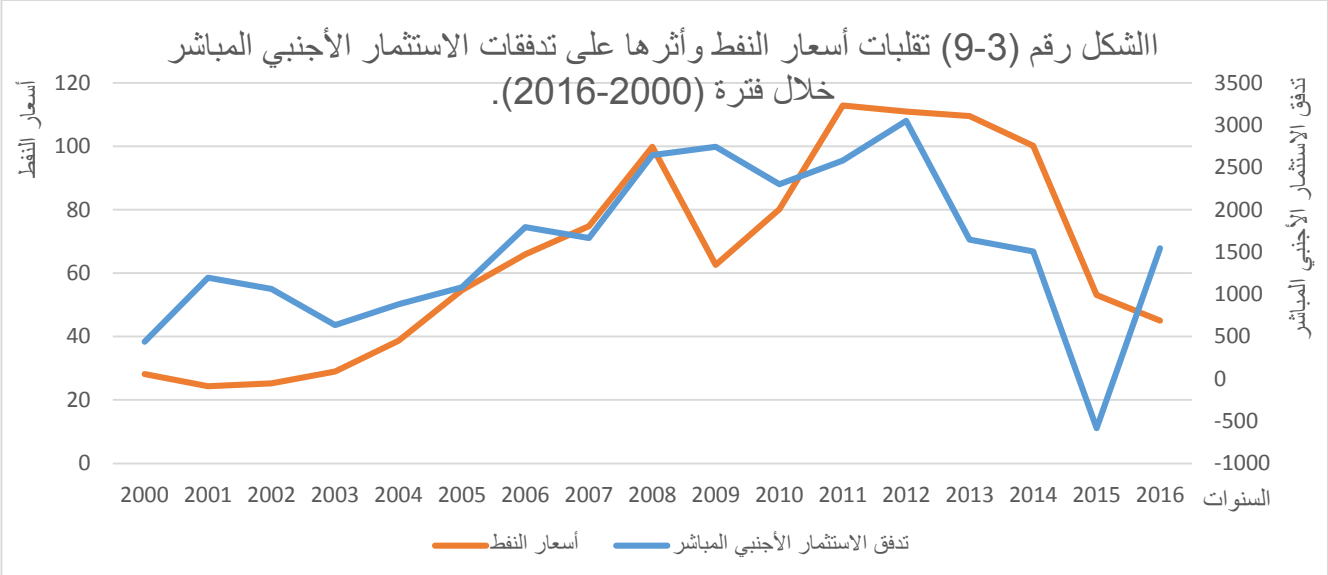

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن أسعار النفط لسنة 2000 كان في حدود 28.5 دولار للبرميل في المقابل كانت قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 438 مليون دولار وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة، وبهذا تزامنا مع أدنى قيمة لسعر النفط، أما في سنة 2001 عرفت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع حيث قدر 1196 مليون دولار في حين انخفض سعر النفط بقيمة 4.2 دولار للبرميل، لكن في السنة الموالية عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بحيث بلغت قيمة تدفقات نحو 1065، وجاء هذا بسبب انخفاض أسعار النفط للسنة الماضية، ليستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2003، حيث سجل مقدار 634 مليون دولار ، أما سعر النفط بلغ في هذه السنة 29.03 دولار ليأخذ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منحنى تصاعدي من سنة 2003 إلى سنة 2006، بحيث قدر تدفق سنة 2006 ب 1795 مليون دولار وجاء هذا نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار النفط بحيث انتقلت الأسعار من 29 دولار للبرميل سنة 2003، إلى 65.9 دولار للبرميل سنة 2006، أما في سنة 2007 عرف

الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض طفيف قدره 130 مليون دولار ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى، في سنوات 2008-2009 ، وجاء هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط في السنتين الماضيتين ، إلى أن تشهد الأسعار انخفاض في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، التي أثرت على تدفقات سنة 2010 وانخفضت إلى 2300 مليون دولار ليعود الارتفاع مرة أخرى في سنتي 2011-2012، وبلوغ أعلى قيمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، خلال فترة الدراسة، وجاء هذا تزامنا مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط والتي بلغت 112.9 دولار للبرميل سنة 2012، إلى أن تشهد الاستثمارات الأجنبية انخفاض مستمر إلى أن وصل إلى 1131.5 مليون دولار سنة 2015، وذلك نتيجة الانخفاض في أسعار النفط ، بحيث قدر سعر البرميل من النفط في سنة 2016 ، فلقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاع طفيف في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال سنة 2016، والتي قدرت ب 45 دولار للبرميل.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وأن هذه التدفقات ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها ولكن هذا التأثير لا يظهر عند الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ للأسعار، وإنما يظهر خلال السنة الموالية أي عند انخفاض أسعار النفط لا يؤدي إلى انخفاض في قيمة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في السنة المقبلة وهذا ما لاحظناه خلال فترات 2000-2001-200l8-2009، كما أن ارتفاع أسعار النفط أيضا لا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستثمار إلا في السنة المقبلة وهذا ما لا حضناه 2001-2002-2009-2010.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار النفط على أسعار صرف الدينار.

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات حادة في الأسواق الدولية وخاصة في الآونة الأخيرة، وفي سياق هذه التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط، واصل بنك الجزائر بصفته

المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، تدخله في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية بهدف الحفاظ على سعر الصرف* الفعلي الحقيقي* للدينار ومن هذا المنطلق سوف نقوم بدراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (3-10) تقلبات أسعار النفط وأثرها على متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة(200-2016). **الوحدة:** أسعار النفط (دولار للبرميل).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
نسبة الصرف المتوسطي مقابل الدولار	77.26	79.69	77.37	72.07	73.37	72.65	69.36	24.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45
نسبة الصرف المتوسطي مقابل الدولار	72.64	74.32	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الجزائر وwww.ons.dz

* هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

* هو السعر الذي يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي، فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي الى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، والعكس صحيح.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

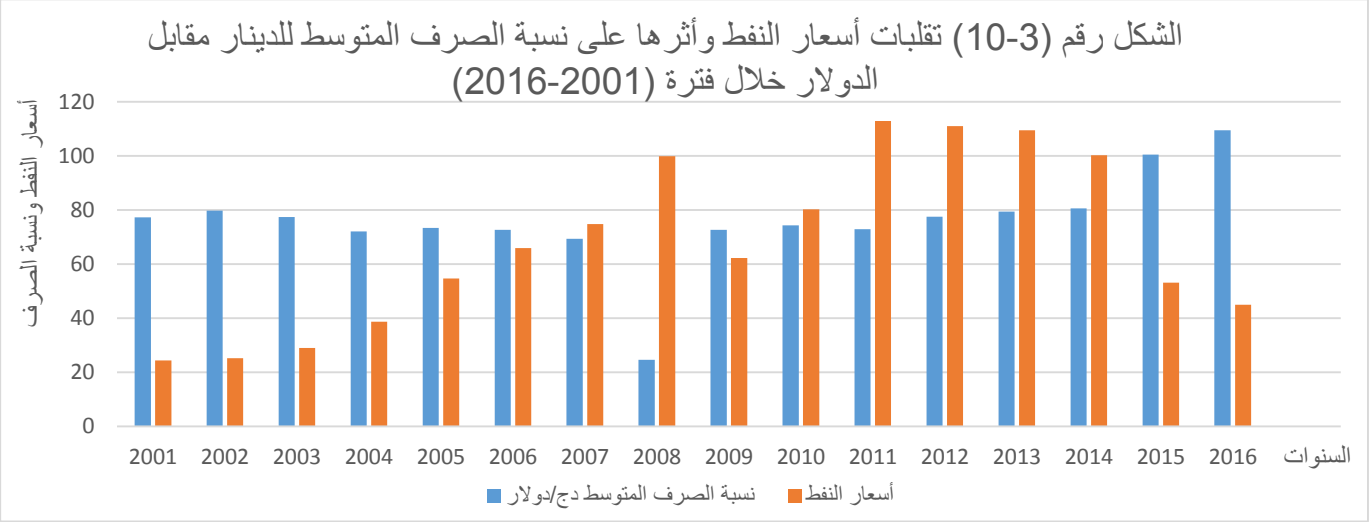

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عرف تذبذبات خلال فترة الدراسة وجاء هذا تزامنا مع التقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

في سنة 2000 عرفت نسبة الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار 77.26 دينار للدولار الواحد إلى أن يشهد الدينار الجزائري تراجع في سنة 2002 إلى 79.69 دينار للدولار الواحد رغم الارتفاع الطفيف الذي شهدته أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 25.2 دولار للبرميل سنة 2001، وهذا الانخفاض في قيمة الدينار وجاء بسبب تراجع في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية ، ليعود الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري سنتي 2003-2004 من 79.69 دينار للدولار الواحد سنة 2002 إلى 77.37 و 72.02 دينار للدولار الواحد على التوالي ، وجاء هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط من 29 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 38.7 دولار للبرميل سنة 2004 ليستمر الارتفاع وصولا إلى أعلى مستوى له 24.32 للدولار الواحد سنة 2008، وجاء هذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط من 65.9 دولار للبرميل سنة 2006 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، ليعود الانخفاض في قيمة الدينار إلى 72.64

و74.64 دينار للدولار الواحد سنتي 2009-2010 على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 80.2 دولار للبرميل سنة 2010.

أما في سنة 2011 عرفت قيمة الدينار الجزائري إلى 72.85 دينار للدولار الواحد، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى 112.9 دولار للبرميل وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ليشهد الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا من 77.55 دينار للدولار الواحد سنة 2012 إلى 109.47 دينار للدولار الواحد سنة 2016.وجاء هذا بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط من 111 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وقيمة الدولار الجزائري بحيث لاحظنا أن كلما ارتفع سعر النفط ارتفع معه قيمة الدينار والمتمثلة في دنانير مقابل 01 دولار.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار مقابل الأورو.

الجدول رقم (3-11) يبين تقلبات أسعار النفط وأثرها على متوسط سعر صرف الدينار مقابل الأورو.

الوحدة: أسعار النفط (دولار للبرميل).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط	31.24	25.2	29	38.7	54.6	65.9	74.8	99.9
نسبة الصرف المتوسطي للدينار /اليورو	69.20	75.36	87.46	89.64	91.32	91.24	95	94.85
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
النفط	62.9	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	45
نسبة الصرف المتوسط للدينار/اليورو	101.29	103.50	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر وwww.ons.dz

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11) تقلبات أسعار النفط و أثرها علي نسبة الصرف المتوسطي مقابل الأورو خلال فترة (2001-2016)

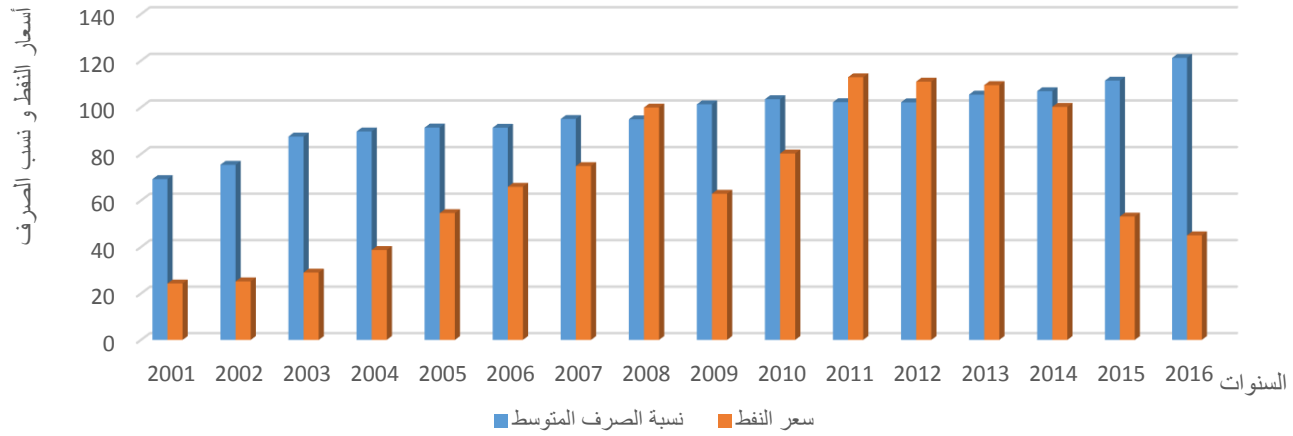

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن سعر صرف الدينار مقابل الأورو عرف تذبذبات ففي سنة 2001 بلغ سعر صرف الدينار مقابل الأورو 69.20 دينار للأورو الواحد عرفت قيمة الدينار الجزائري انخفاض مستمر فوصل سعر صرف الدينار مقابل الأورو إلى 95 دينار للأورو الواحد سنة 2007، رغم الارتفاع في أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 74.8 دولار للبرميل سنة 2007 وجاء هذا الانخفاض في قيمة الدينار بسبب ارتفاع قيمة الأورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

وفي سنة 2008 شهد الدينار الجزائري ارتفاع طفيف إلى 99.85 دينار للأورو الواحد وجاء هذا بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، ليعود الانخفاض في قيمة الدينار إلى 169.69 بسبب تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، ليواصل انخفاض في قيمة الدينار إلى 103.50دينار للأورو الواحد سنة 2010 رغم ارتفاع في أسعار النفط إلى 80.2 دولار للبرميل في نفس السنة وفي سنة 2011 ارتفع الدينار الجزائري إلى 102.22 دينار للدولار الواحد ليستقر الدينار الجزائري في سنة 2012 وهذا بسبب الارتفاع في أسعار النفط وصولا إلى أعلى مستوياتها بحيث وصل

إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 أما في سنة 2013 شهد الدينار الجزائري انخفاض مستمر فانتقلت نسبة الصرف المتوسط للدينار للأورو من 105.44 دينار للأورو الواحد سنة 2013 إلى 121.18 دينار للأورو الواحد سنة 2016 وجاء هذا بسبب انخفاض أسعار النفط من 109.5 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول ان قيمة الدينار الجزائري مرتبطة بأسعار النفط وقيمة الأورو أي أن هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار مقابل الدينار كلما ارتفعت قيمة اليورو وانخفضت قيمة الدينار الجزائري والعكس صحيح وهذا ما لاحظناه في السنوات 2000 إلى 2007 وهناك علاقة طردية بين أسعار النفط وقيمة الدينار الجزائري كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معه قيمة الدينار المتمثلة في دنانير أقل مقابل واحد يورو.

المبحث الثالث: استراتيجية تنويع هيكل الصادرات لمواجهة آثار تذبذبات الايرادات النفطية.

تواجه الدول النفطية ومن بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادها على استغلال الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل ، فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصاديات في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة وتتطلب مواجهة هكذا تحديات من خلال التوجه نحو التنويع بالاقتصاد في تنويع شبكة وتشكيله الايرادات العامة سواء من خلال تنمية وتقبل مصادر ايراداتها أو من خلال إيجاد مصادر دخل جديد وعلى هذا الأساس سارعت أغلبية الدول النامية إلى تبني سياسة الإصلاح ومن خلال هذا المنطلق سوف نقوم بمعرفة أهمية التنويع الاقتصادي في اطار اقتصاديات دول أحادية التصدير وواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومحددات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

المطلب الأول: أهمية تنويع الاقتصاد في إطار اقتصاديات دول أحادية تصدير.

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في أدبيات الاقتصاد منذ منتصف القرن الماضي وتزداد أهميته يوما بعد يوم بالنسبة للدول النفطية، التي تعاني من تشوهات هياكل اقتصادها باعتمادها على مورد وحيد كمصدر رئيسي للدخل، وارتباط هذا بأسعار الأسواق العالمية وما يمكن أن ينجر عن ذلك عند تراجع أسعاره مما يجعل التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه.

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام يفرض تجنب اقتصاد صدمات، كما اختلفت الآراء حول مفهوم التوزيع الاقتصادي، ومن بين هذه المفاهيم نجد:

التعريف الأول: " عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهوية اقتصادية حديثة تتوفر له كل أسباب البقاء خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عالي سببا بعد نهاية عصر النفط".[1]

التعريف الثاني: هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه بالاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة أو جديدة عوض بالاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد أي تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة وتنويع أسواق خارجية"[2].

1- ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر إنجازات والتحديات**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، 05 ماي 2015، ص. 03.

2- المعهد العربي للتخطيط، **سياسة تنويع الاقتصاد**، تجارب دول عربية، كويت http://www.arab.ope.org 2018/05/09

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط والتنويع الاقتصادي بالنسبة لما هو الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومن أجل قطاع المحروقات تطوير اعتماد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات أما البلدان التي تتميز بهوية القطاع العام على النشاط الاقتصادي، فيعني مصطلح التنويع ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص واعطائه الأولوية والزيادة[1].

2-أنواع التنويع الاقتصادي:

أ- **التنويع الأفقي:** يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع والمنتجات في ذات القطاع المنتج.

ب-**التنويع الراسي:** وهو اضافة مراحل انتاجية إلى التدخلات المحلية أو المستوردة.

ثانيا: مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي وأهدافه.

1-مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي[2]:

- تتميز الكثير من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي وهذا الاعتماد على هذا المورد جعل الكثير من الدول تصبح اقتصاداتها ريعية.
- يتصف النفط بأنه مورد طبيعي ناضب ومن ثم كان ولابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة متجددة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- يعد استخراج النفط نوع من استشراف مخزون رأس المال بينما يعتمد توزيع القاعدة الاقتصادية على ايجاد تدفقات داخلية متجددة.

1- قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي، مداخلة ضمن اليوم الدراسي،** " نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر،05 ماي 2015.

2- عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، الكوفة، العراق، العدد 24، 2013، ص. 07.

- يعد عدم الاستقرار في أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه إلى التقلبات المهنية مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والايرادات الحكومية الاتفاق العام ومن ثم مستوى الناتج الاجمالي ومعدلات نموه.

1- أهداف التنويع الاقتصادي[1]

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لتنويع الاقتصاد فيما يلي:

- التقليل من نسبة المخاطرة الرئيسية والمقدرة على التعامل مع لأزمات والصادرات الخارجية.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي وعائدات الميزانية العامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الاستيراد وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، كما يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني [2]
- فعلى المدى القصير يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي أي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي والعائدات التصديرية.
- أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في احداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التوزيع أو التوجه نحو استثمار في قطاع آخر.

1- المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

2- بن قانة اسماعيل، بخلوة باديس، مداخلة بعنوان **سياسة التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوالدي، يومي 02و03 نوفمبر 2016، ص.03.

ثالثا: أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية.

إن التنويع الاقتصادي يخلق العديد من المنافع التي يمكن لها أن تنشأ من اقتصاد أكثر تنوعا، أهم هذه المنافع أن يصبح الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية بالإضافة إلى تحقيق مكاسب تجارية وتحقيق أعلى معدلات الانتاج الرأسمالي التي تساعد أكثر على التكامل الاقليمي وخلق فرص عمل متنوعة التي تمكنها من استوعاب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص وعليه فان أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية تكمن فيما يلي[1]:

- يعمل التنويع الاقتصادي على بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط.
- تنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا [*].
- القيام على تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى.
- يدفع إلى تشجيع وتنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من أدوات محلية وأجنبية ومؤسسات ادارية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

لإدراك واقع التنويع لابد من معرفة أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ثم تحليلها وهذا لمعرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1- بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمن، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، الجزائر، العدد 01، 2018، ص. 332.

* يمكن تحقيق اقتصاد مستدام وتنمية اقتصادية متوازنة اقليميا واجتماعيا من خلال العمل المتواصل في المجالات التالية: بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة، ارساء بيئة فعالة ومرنة للسوق المالية والنقدية، تبني سياسة مالية منضبطة، زيادة كفاءة سوق العمل، تطوير البيئة التحتية، وفرة العمل، تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيسي للمشاريع.

أولا: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي.

هناك عدة مؤشرات نذكر منها ما يلي[1]:

معدل ودرجة التغيير الهيكلي، وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

- درجة عد استقرار للناتج المحلي الاجمالي، وعلاقتها بعدم الاستقرار لسعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع هو الحد من عدم الاستقرار وهذا مع مرور الوقت.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصفة عامة بدأ الارتفاع للصادرات الغير نفطية على ازدياد التنويع.
- تطوير ايرادات النفط كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو التقليل الاعتماد على ايرادات النفط.
- تطور اجمالي العمالة بمجالها القطاعي، ومن الواضح أن هذا المقياس لابد أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تفسير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا المؤشر يعني اسهام القطاع الخاص في القطاع الاقتصادي.

ثانيا: تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها المعلومات وهي:

1- محمد الناصر حميدات، بقاص الصاغية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزء 02، 2017، ص. 77.

مؤشر تركز وتنوع الصادرات: بحيث يعتبر هذين المؤشرين من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد.

1- مؤشر التنوع: diversification index

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة الصادرات أعلى ويحسب وفق الآتي[1]:

$$\text{sj} = \frac{zi = 1(hij - hi)}{2}$$

hij: تمثل حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات الدولة j

hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من اجمالي صادرات العالم.

2- مؤشر التركيز concentration index: [2]

يقيس درجة تركيز الصادرات السلع الرئيسية واجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 190، حيث ترمز قيمته 01 إلى تركيز تام للصادرات الوطنية، ويحسب وفق الآتي:

$$\boldsymbol{hj} = \frac{\sqrt{\boldsymbol{\epsilon(x^i - x)2 - \sqrt{1/n}}}}{\boldsymbol{1 - \sqrt{1/n}}}$$

بحيث xi صادرات السلعة i

1- صندوق النقد العربي، **التعزيز الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، 2009، ص ص. 145-146.

2- بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 338.

x اجمالي صادرات السلع للدولة j

والجدول رقم (3-12) تطور مؤشر تنوع وتركيز الصادرات الجزائرية خلال فترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر التنويع	0.83	0.82	0.83	0.81	0.82	0.81	0.8	0.80
مؤشر التركيز	0.51	0.50	0.51	0.54	0.58	0.58	0.6	0.59
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
مؤشر التنويع	0.76	0.79	0.78	0.71	0.72	0.73	0.74	0.78
مؤشر التركيز	0.58	0.55	0.52	0.53	0.53	0.54	0.48	0.48

المصدر: بن عبد الفتاح دحمان، بلعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص. 347.

ويمكن شرح الجدول من خلال الشكل التالي:

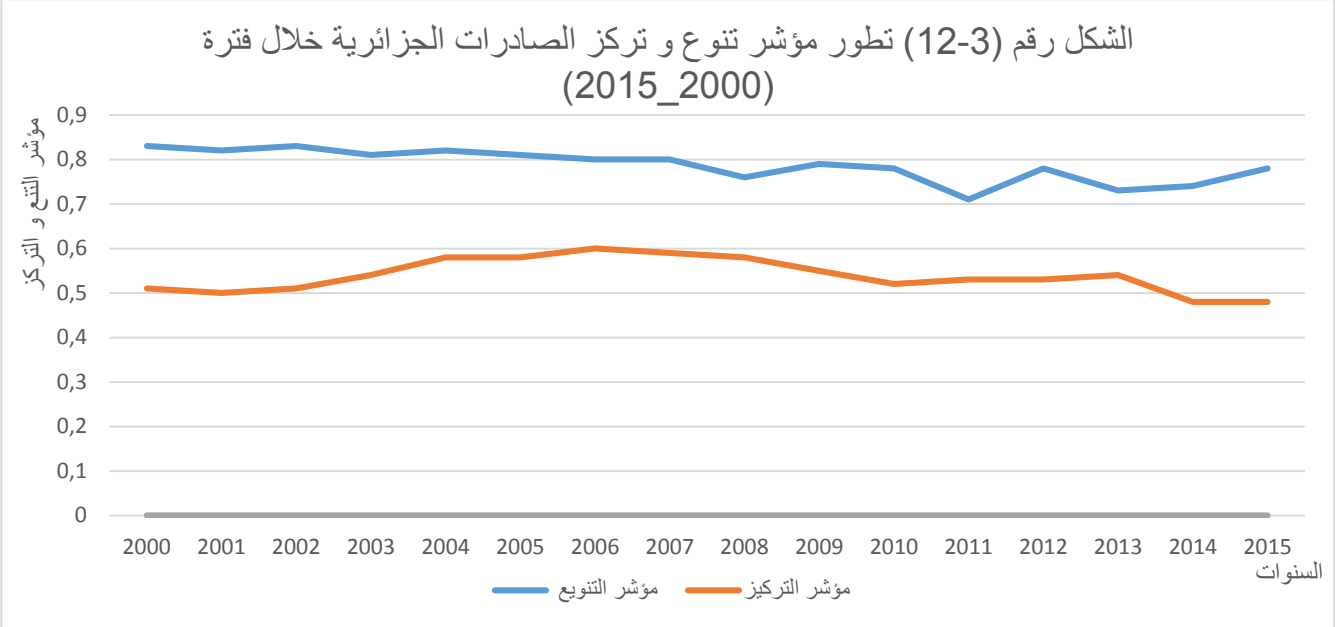

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن تطور مؤشر التنمية خلال فترة 2000و 2015 أن تطور صادرات الجزائر لم يصل بعد إلى درجة التنوع المقبول، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7و

0.8 أما فيما يخص التركيز، فقد تراوحت قيمته خلال هاته الفترة بين 0.5 و0.6، وهي قيمة تدل على تركيز الصادرات بنسبة 56, 97%سنة 2005 مقارنة بنسبة 95.54% سنة 2014

ومما سبق يمكن القول ان الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصاديات الأكثر تركيز والأقل تنوعا.

المطلب الثالث: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوء بعض تجارب الدولة.

من أجل تحقيق نمو أكبر و تفادي الآثار السلبية التي تخلفها تقلبات أسعار النفط ، عملت العديد من البلدان على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية وذلك بالتوجه نحو تنويع مصادر الانتاج والتصدير ، فمعظم الدول عرفت نتائج جيدة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل و من بينها ماليزيا الهند الصين ،كوريا واندونيسيا والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ...إلخ وعلى ضوء هذه التجارب يمكن أن نستخلص عوامل مشتركة والتي ساهمت في انجاح هذه التجارب من خلال هذا المنطلق سوف نتطرق إلى بعض التجارب الدولية وعوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي .

أولا: تجارب دولية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي.

سوف نقوم بتعارض أهمية تجارب الدولية، القارية والعربية، التي يشهد لها بنجاح في مجال التنويع.

- ✓ **تجربة ماليزيا:** تميزت هذه التجربة بتدخل الدول لتعزيز النمو في القطاعات المستحدثة بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية الاحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، فقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال[1]:

1- بللعماء أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 336.

التركيز على التنمية البشرية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشراكات الصناعية، وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار[1].
- تخفيض العملة الوطنية ووضع آليات لتمويل الصادرات.
- انشاء مناطق التجارة الحرة.

✓ **تجربة اندونيسيا:**

كانت تجربة اندونيسيا منذ منتصف السبعينيات وبفضل عائدات الثورة النفطية جمعت اندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية. ولقد لعبت الحكومة دورا مهما في تجربة اندونيسيا وذلك باستخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، وذلك من أجل تصديره واستخدامها كمدخلات الانتاج الأسمدة وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية وهي مكنت من انشاء بنيات تحتية كالمدارس والطرق الخاصة في المناطق الريفية، وقد شكلت النسبة التحتية ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية.

وفي منتصف الثمانينات، بدأت عائدات النفط تتراجع تمكنت اندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، فتحولت اندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه هذا

1- **المعهد العربي للتخطيط**، مرجع سبق ذكره.

بفضل انتهاج الدولة سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وجاء هذا بفضل عدة اجراءات منها:

- تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة.
- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.

✓ **تجربة الامارات العربية المتحدة:**

تميزت تجربة الامارات العربية المتحدة على اعطاء أوليات في الاقتصاد المحلي من بينها:

التعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم الاقتصاد والاستثمار والاستثمارية مع سياسة معينة على الانفتاح على العالم وعلى التنويع الاقتصادي، وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012، و70% من القطاعات غير النفطية في نفس السنة، وجاء هذا التحول الكبير بفضل مجموعة من الاجراءات التي اتخذتها الامارات العربية المتحدة من خلال:

- استثمارها في إطار التنويع الاقتصادي المحلي من خلال انشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية.
- انشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية.
- والاستكمال في نفس المنهج قامت الامارات بأدراج عدة استراتيجيات من بينها العمل على الامارات العربية الموحدة بأن تصبح مصدر تجارة تجزيئية والجملة واحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري من خلال توفير إدارة فعالة.

ثانيا: عوامل نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات اصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح لنا وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في انجاح هذه التجارب نذكر منها ما يلي[1]:

1- حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الانتاج والموارد الطبيعية أي أن عملية التنويع تنطلق من كفاءة استخدام ما أتيح من موارد محلية. حتى إن لم تكن هناك ميزة مسبقة وهو ما أثبتته تجربة كل من ماليزيا، إندونيسيا.

2- تبني سياسة ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الانفاق حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات من الاستثمار في المجالات المنتجة.

3- تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا سببها في نقل التكنولوجيا الحديثة [2].

4- اعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.

5- إن التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تعلنه الدولة لمساعدة القطاع الخاص بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للبيئة المحفزة لنمو وتوسيع قطاع العمال في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية خصوصا التعليم والتدريب.

6- اعتماد الحكومة على إدارات مستقرة قوية ذات مصداقية، تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية كالنفط.

1- مريم زغاشو، محمد دهان، **دور سياسة الافاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي اقتصاد دولة الامارات المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، المجلد أ، العدد48، ديسمبر 2017، ص ص. 78-79.

2- المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري مع اقتراح استراتيجية تنويع هيكل الصادرات كاستراتيجية للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، وهذا باعتمادينا على منهجية محددة من خلال سعينا لتحليل كيف يمكن لتقلبات الحصلة في أسعار النفط أن تخلف لآثار السلبية على متغيرات دراساتنا ومن ثم تحليلها بالاعتماد على مختلف الأدوات الوصفية ولإحصائية وأهم ما توصلنا إليه من خلال هذا الفصل ما يلي:

- ان تحليل منحنيات وجداول متغيرات التوازنات الداخلية المتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي ونصيب الدخل الفردي ، أوضحت أن هناك علاقة قوية بين أسعار النفط، أما فيما يخص الميزانية العامة للدولة فهي الأخرى تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط ، أما فيما يخص الميزانية العامة للدولة فهي الأخرة تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وهذا ما تبين في حصيلة الايرادات العامة للدولة أما الانفاق العام كان لعامل قدرة الدولة الدول الأساسي في تحديد حجم الانفاق وهذا ما تبين خلال الدراسة التحليلية التي أظهرت أن أسعار النفط تأثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام ، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.
- أما متغيرات التوازنات الخارجية فقد بينت هي الأخرى ارتباطها بأسعار النفط في كل من المتغيرات المدروسة.
- استراتيجية التنويع الاقتصادي تقوم بالحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في اقتصاديات الأحادية التصدير وعلى ضوء بعض التجارب الدولية بصفة عامة يمكن القول ان البيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها من مصادر دولية والتي اعتمادا عليها لإجراء الدراسة التحليلية الوصفية وفقت إلى حد كبير لتبيان أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

هدفت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير نسبة الاقتصاد الكلي، وبالرغم من الجهود الاصلاحية المبذولة لتنويع هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري لم تستطع تحريره من التبعية للموارد النفطية، بحيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير نفطية.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل ودراسة كيف يمكن لتقلبات أسعار النفط أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال الآثار التي يمكن أن تخلفها على بعض التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر والتي اخترناها من أجل درستنا : الناتج المحلي الاجمالي ، نصيب الدخل الفردي ،الميزانية العامة للدولة ،الميزان التجاري ،أسعار الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر ،من خلال الاعتماد على المعطيات والبينات وتحليلها ووصفها وذلك انطلاقا من اطلاعنا المسبق على هيكل الإقتصاد الجزائري وأنه مرتبط بقطاع المحروقات بشكل شبه كلي ،وقد حاولنا قدر الإمكان الالمام بكافة حيثيات الموضوع من خلال تقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول.

تناولنا في الفصل الأول عموميات حول النفط بالإضافة إلى عرض مختلف التطورات والمسارات التاريخية التي شهدتها أسعار النفط والعوامل المحددة لها تماشيا مع التطورات الحاصلة في الأسواق النفطية العالمية ومحدداتها مع عجز محددات العرض والطلب في تحقيق التوازن بالنظر إلى أحداث تغيرات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية.

وفي الفصل الثاني حاولنا الوقوف على واقع القطاع النفطي في الجزائر من خلال عرض مختلف تطورات القطاع النفطي بالإضافة إلى أهميته في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في كل من حجم الصادرات والناتج الداخلي الاجمالي و الميزانية العامة للدولة مع تبيان لعنة الموارد

والداء الهولندي والآثار الاقتصادية التي يمكن أن يخلفها ،كما تم تسليط الضوء على الامكانيات النفطية الجزائرية وتبيان دور الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى تقلبات أسعار النفط و كيفية تأثيرها على الاقتصاد الجزائري من خلال القيام باستعراض الاحصائيات والبينات و تحليلها ووصفها لتبيين كيف أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية التي اخترناها من أجل دراستنا، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة قوية تربط بين متغيرات الدراسة ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي وأن أي ارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى تحقيق تحسن مستمر في التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة لما تفرزه التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، مما يجعل تنويع هيكل الصادرات أمر حتمي وضروري لمواجهة تذبذبات الايرادات النفطية خاصة من خلال وجود الامكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر لفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط وبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة .

نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن استخلاصها على الشكل التالي:

➢ النتائج النظرية:

- ✓ من خلال هذه الدراسة استنتجت أن النفط ما يزال يحتفظ بمكانة هامة في ميزان الطاقة العالمي، ضمن مصادر الطاقة الأولية الأخرى، فبرغم من تناقص مكانته في بعض الاستخدامات الأخرى بفعل سياسات منظمة الطاقة الدولية، إلا أنه لا يزال الركيزة الأساسية للصناعة والتجارة الدولية، نظرا للدور الفعال والمؤثر الذي يلعبه في اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة له.

- ✓ يتحدد سعر النفط في السوق النفطية وفق قوى العرض والطلب اللذان يخضعان بدورهما لعدة عوامل اقتصادية، سياسية، طبيعية واجتماعية.
- ✓ يعتبر السوق النفطية مركز صراع دائم بين الدول المنتجة والمستهلكة له، وأنها ستضل تتسم بالتغيير وذلك لصعوبة التحكم فيها وفي العوامل المؤثرة فيها.
- ✓ لقد مرت ستة وخمسون عاما حتى الآن منذ اكتشاف النفط واستغلاله في الجزائر، وما يزال الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا يعتمد على هذا القطاع كمحرك وحيد لانعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الايرادات المالية المتأتية من هذا القطاع تلعب دور هاما في الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في ايرادات الميزانية العامة للدولة جعل الاقتصاد الجزائري يستجيب لمنطق تجربة المرض الهولندي.
- ✓ لقد بينت الامكانيات الجزائرية من النفط وخاصة فيما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة النفط واحتياطاته أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدولة المصدرة الأخرى.
- ✓ إن قيام الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية يدل على حرص السلطات الجزائرية على الخروج من التبعية النفطية إلا أنها لم تتمكن من بناء اقتصاد عصري مستدام وهذا بسبب عجز السلطات تحويل الفوائض البترولية إلى رأس مال عيني ووسائل انتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تمكنها من النهاية إلى تنويع هيكل صادراتها والتقليل من الاعتماد الكلي على النفط.

- **النتائج التطبيقية:**

✓ لقد بينت الدراسة أن هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري والقطاع النفطي وأن سعر النفط هو محرك وقائد التغيير نحو الاستقرار أو الاختلال والتي جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

✓ عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر، بحيث اتضح لنا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الانفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات.

✓ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لاقتصاديات دول أحادية التصدير غير أن انجاحها يتطلب الالتزام بجملة من المبادئ نجد في مقدمتها توفير المناخ المناسب المتسم بالاستقرار.

✓ من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصناعات الاستخراجية بصورة كبيرة.

✓ الجزائر في حاجة إلى تنويع هيكل صادراتها للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط وذلك من خلال ادارة ثرواتها ادارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا اشتراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

- **إختيار الفرضيات**

✓ نقبل الفرضية الأولى حيث تبين لنا فعلا أن الطلب والعرض النفطي من العوامل التقليدية التي تحكم آليات السوق النفطية كما تتأثر هذه الأخيرة بالعديد من العوامل الاقتصادية

مثل النمو السكاني والاقتصادي والعوامل المناخية والجيوسياسية، إلا أن الطلب والعرض يمثلان العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- ✓ نقبل الفرضية الثانية لأن الدراسة بينت أن قطاع المحروقات يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائر، وأن المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في ايرادات الميزانية العامة للدولة جعل الإقتصاد الجزائري يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي.
- ✓ نقبل الفرضية الثالثة بحيث تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركيزا وأقلها تنوعا، وعليه فإن التنويع الاقتصادي يعد من أحد الحلول للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط، وأنه أمر ضروري لمواجهة تذبذبات الايرادات النفطية خاصة من خلال وجود الامكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر لفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط وبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

- ➢ **الاقتراحات والتوصيات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها فإنه يمكننا صياغة جملة من التوصيات أهمها:

- ✓ ضرورة الاستمرار في الاصلاحات واتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي من خلال الابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة وتجسيد الارادة السياسية والوقوف عن الخطابات البيداغوجية التي لا تسمن ولا تغني من جوع.
- ✓ تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية ومؤهلات تأهلها لكي تستغلها أحسن استغلال.

- ✓ العمل على فتح ورشات تقييمية واشراك كافة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص والعام وكذا الشركات الأجنبية من أجل النهوض بالقطاعات الراكدة كالصناعية والسياحية والزراعية باعتبارها منبع لخلق الثورة.
- ✓ التفكير في مستقبل الأجيال القادمة في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصداقة البيئة، مما يجعل آفاق العوائد النفطية مجهولا في الجزائر.

➢ آفاق الدراسة

تناولت الدراسة موضوع تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري، وهذه الدراسة هي جزء بسيط من موضوع شاسع ومهم لأنه يعد مستقبل الجزائر فهو يحمل في طياته الكثير من الغموض والتعقيد، وقبل طي صفحات الدراسة تبادرت إلى أذهاننا جملة من التساؤلات التي يمكنها أن تفتح آفاق من أجل التوسع في دائرة الاهتمام بهذا الموضوع:

- ✓ أثر تذبذبات العائدات النفطية على التنمية البشرية في الجزائر.
- ✓ دراسة تقييمية لمشاريع الانعاش الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- ✓ واقع وآفاق التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الجزائر.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب

➢ باللغة العربية

1-الرميحي محمد، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، عالم المعرفة، الكويت، العدد 58، أبريل 1982.

2-برجاس حافظ، المجدوب محمد، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،2000.

3-بن آشنهو عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق (1999-2000)**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

4-عبد الله حسين، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق، ثروت، القاهرة،2003.

5-رسن سالم عبد الرحمان، **اقتصاد النفط**، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999.

6-زلوم عبد الرحمان وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مراجعة وتقديم خالد الوزني، دار الفارس للنشر والتوزيع مؤسسة عبد الحميد شرمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

7-سليمان عاطف، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطبعة، بيروت، 1995.

8-سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، الطبعة الخامسة ،1997.

9-عبد الله حسين، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دراسة النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق بيروت، القاهرة 2003.

10-عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،2006.

11-عبد الرضا نبيل جعفر، **اقتصاد النفط**، دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

12-قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ،2006.

13-محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

14-محمد صبحي عبد الحكيم، **موارد الثروة الاقتصادية**، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، 1966.

15-محمد عبد الشفيع عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطبعة، بيروت، 1983.

16-هاشم علوان حسين، جاسم عبد الله محمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

➢ **باللغة الاجنبية:**

1-belhimer Ammar, **la dette extérieure de l'Algérie** ,casbah, Alger, 1998.

2-bensiaad Mohamed el Hocine **éléments d'économie pétrolier les hydrocarbures, présent et future**, opu, Algérie.

3-Maurice Joël, **prix du pétrole,** conseil d'analyse économique paris, 2001.

4-mahiont Rabah, **le pétrole algérien**, E.N.AP, Alger 1974.

5-malti Hocine**, histoire secrète du pétrole algérien**, le pécu vert paris, 2010.

❖ **المجلات العلمية (وطنية، دولية)**

➢ **باللغة العربية**

-الأخضر مالك، بعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصادية الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال الاقتصادية، الجزائر، العدد 4، د. سنة.

1-الشمري مايح شبيب، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريفي في العراق**، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، العدد 19، كلية الادارة وجامعة الكوفية، العراق، 2010.

2-العراقي مدحت، **ارتفاع أسعار النفط، أسباب التداعيات**، التوقعات دراسات اقتصادية، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع 05، شارع مسعود محمد القبة القديمة، العدد الثامن ،2006.

3-المزيني عماد الدين محمد، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهار، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد 1، 2013.

4-**النفط، النشأة، والتكوين، الانتاج، التكرير**، مجلة العلوم والتقنية، مدينة الملك عبد العزيز التقنية، الرياض، العدد 27، ديسمبر 1995.

5-اليوسف يوسف خليفة، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 436، ماي 2015.

6-زايري بلقاسم، قريجيح بن علي، **ادارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، الجزائر، العدد 4، 2008.

7-بللعماء أسماء عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، الجزائر، العدد ،01، 2018.

8-بن بوزيان محمد ولخديمي عبد الحميد، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**، دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوث سكيكدة، الجزائر، العدد 01، ماي 2017.

9-حمد بن حمد آل شيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007.

10-حميداتو محمد الناصر، بقاص الصاغية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، جامعة الشهيد حمه، أخضر الوادي، الجزائر، الجزء الثاني ،2017.

11-خضر حسان، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، د. سنة.

12-زادة كريستين إبراهيم، **المرض الهولندي ثورة جد كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 40، العدد 01، مارس 2003.

13-زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، فيفري 2005.

14-زغاشر مريم، دهان محمد، **دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي**، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، الجزائر، العدد 48، ديسمبر 2017.

15-مرزوك عاطف لافي، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي بمقاربة القواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، الكوفة، العراق، العدد 24 ،2013.

- **باللغة الاجنبية**

1-birol faith**, world Energy Outlook, international energy agency,** 9-rue de la federation Paris codex 15, France, 2015.

2-devold havord, **oil and gas proportion had book**, edition 1.30 Oslo, June 2006.

3-**le marche pétrolier**, magazine analyses économique n 53 France, 2004.

- **ملتقيات**

1-بن قانة إسماعيل، بخلو باديس، مداخلة بعنوان **سياسة التنويع الاقتصادي في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي** في الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه، أخضر بالوادي ،02 و03، الجزائر، نوفمبر 2016.

2-ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **سياسة الاصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتذبذبات**، مجلة ضمن اليوم الدراسي، نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، 05 ماي 2015.

3-فدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، مداخلة هذه اليوم الدراسي، نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، 05 ماي 2015.

- **مؤتمرات**

1-زرواط فاطمة الزهراء، برواحة عبد الحميد، **أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري لدراسة قياسية الفترة الممتدة (1980-2014)**، المؤتمر الأول، السياسات الاستخدامية الدولية المؤتمر الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

2-ممدوح عرض الخطيب، **التنويع والنهوض الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول كليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

- **المنشورات، الدوريات والمستندات:**
- **باللغة العربية**

1-مخلفي أمينة، **اقتصاد النفط**، محاضرات حول مدخل الاقتصاد البترولي الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

- **باللغة الاجنبية:**

1-Antoine ayoub, **oil economics and politics**, energy studies review 01,canada, 1994.

2-combridge energy research associates recession shocks: the **impact of the economic and financial crisis the oil market**, 2008.

3- corden**, booming sectorantputch disease economics survey and consolidation**, Rexford economic papers, 1984.

4- ragot Lionel, **les piétinants du prix du pétrole** les jornes de l'économique survivre à un pétrole cher elvolatie2 novembre 2009.

❖ **المذكرات:**

➢ **باللغة العربية:**

1-إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

2-بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية-الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.

3-جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2010) على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

4-حاج قويدر عبد الهادي، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية (1986-2009) دراسة تحليلية**، تخصص اقتصاد تنمية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2011-2012.

5-حمادي نعيمة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008-2009.

6-داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.

7-عبد رندي، **الادارات النفطية وتأثيرها على الآداء الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة القاهرة، مصر، 2013.

8-عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

9-قوشيح بوجمعة قويدري، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخفيض نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008-2009.

10-مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير جامعة النجاح لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

11-وحيد خير الدين، **أهمية الثروات النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 12 الجزائر، 2012-2013.

➢ **باللغة الاجنبية:**

haoua kahina, **l'impact fluctuation du prix du pétrole sur les Indicateurs économiques en Algérie**, mémoire en vue de l'attention de mouloud magister option = mon nuire finance banque, université Mammeri, Tazi Ouzos 2012.

❖ **المراسيم والقوانين**

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الجزائر، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

❖ **الهيئات، (الوطنية والدولية)**

➢ **باللغة العربية:**

1-بنك الجزائر التقرير السنوي 2011، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، سبتمبر 2012.

2-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، نوفمبر 2014.

3-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، نوفمبر 2016.

4-بنك الجزائر، تقرير السنوي 2016، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، الجزائر، سبتمبر 2017.

5-الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام** -نتائج 2013-2015 رقم 46 نشرة 2016.

6-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2009.

7-صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدولة العربية، العدد 31 ،2011.

8-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الاحصاء السنوي، 2012.

9-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الاحصاء السنوي، 2014.

10-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الاحصاء السنوي، 2017.

11-تقرير المديرية العامة للجمارك 2010.

12-تقرير المديرية العامة للجمارك 2014.

13-تقرير المديرية العامة للجمارك 2016.

- **باللغة الأجنبية:**

1-Bp « statistical review of world energy charting tool availableat www.bp.com linframe.do? categorgid= 90241798 couteutid = 7044895 # .

1- Bp statistical review of world energy June 2011.

2- Bp statistical review of world energy June 2014.

3- Bp statistical review of world energy June 2017.

4- ministre des finances, rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2015.

5- office national des statistiques l'Algérie en qu'élones chiffrent, résultats 2005, n=36, Edition 2006.

6- office national des statistiques l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2009-2011=42 édition 2012.

7- opec annual statistical bulletin 2008.

8- opec annual statistical bulletin2014.

9- opec annual statistical bulletin2016.

10- opec annual statistical bulletin 2017.

11- Unctiad inverstoneut world report (2000-2016).

❖ **المواقع الالكترونية:**

1- http://www.ons.dz.
2- http://www.mf.gov.dz.
3- http://www.bank.of.algeria.dz.
4- http://www.opec.org.
5- http://www.opecorg.org.
6- http://data.al Bank al dwali.org/indicator./ny.gdp.pcap.cd? lead 2010-2016
7- http:// www.opec oil pric.com
8- www.alghad.com/articles. لهب . عبد الوهاب التطور التاريخي الأسواق البترول عطارد
9- http://www.arab.api.org. المعهد العربي للتخطيط سياسة التنويع الإقتصادي تجارية الدول العربية.

الملاحق

الجدول 18 : صادرات المحروقات

	2012	2013	2014	2015	2016
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	27 750,4	24 326,5	18 343,2	10 037,7	8 876,4
منها : ترحيل الأرباح	5 608,0	5 170,4	4 315,9	2 560,7	2 144,9
الحجم (مليون برميل)	250,4	222,2	184,5	194,3	198,1
(مليون طن متري)	31,9	28,4	23,6	24,2	25,2
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	111,0	109,5	100,2	53,1	45,0
الكوندونسا					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	4 698,2	4 838,6	3 886,7	2 236,7	1 989,8
منها : ترحيل الأرباح	173,2	198,3	350,7	361,0	296,7
الحجم (مليون برميل)	45,6	48,4	42,9	44,2	46,6
(مليون طن متري)	5,1	5,4	4,8	5,0	5,2
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	103,3	99,9	90,7	49,7	42,7
مواد البترول المكررة					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	11 044,7	10 906,3	13 195,2	6 789,8	5 563,7
الحجم (مليون برميل)	97,7	101,4	132,0	128,8	125,8
(مليون طن متري)	12,4	12,8	16,7	16,8	15,9
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	113,1	107,6	100,0	52,7	44,2
غاز البترول المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	4 775,8	4 389,6	5 203,4	2 687,8	2 221,0
منها : ترحيل الأرباح	251,4	202,8	291,5	275,9	240,8
الحجم (مليون برميل)	59,8	58,0	78,6	82,2	79,4
(مليون طن متري)	5,5	5,3	7,2	7,6	7,3
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	79,9	75,6	68,2	32,7	28,0
الغاز الطبيعي المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	6 500,0	6 041,5	7 396,2	4 700,4	3 101,1
الحجم (مليون م^3)	24,2	23,0	28,5	26,6	25,7
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	565,2	538,7	666,0	620,7	584,2
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	11,5	11,2	11,1	7,6	5,3
الغاز الطبيعي					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	15 814,6	12 823,7	10 336,9	6 628,3	6 165,5
منها : ترحيل الأرباح	309,3	339,6	297,4	523,6	231,1
الحجم (مليار م^3)	37,3	32,7	27,4	27,4	39,1
الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)	1 399,5	1 224,6	1 029,1	1 021,9	1 439,0
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	11,3	10,5	10,0	6,5	4,3
إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)	**70 583,7**	**63 326,2**	**58 361,6**	**33 080,7**	**27 917,5**
منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات	6 341,9	5 911,1	5 255,5	3 721,2	2 913,5
(بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات)					
البترول الخام	39,3	38,4	31,4	30,3	31,8
أخرى	60,7	61,6	68,6	69,7	68,2
الكوندونسا	6,7	7,6	6,7	6,8	7,1
مواد البترول المكررة	15,6	17,2	22,6	20,5	19,9
غاز البترول المميع	6,8	6,9	8,9	8,1	8,0
الغاز الطبيعي المميع	9,2	9,5	12,7	14,2	11,1
الغاز الطبيعي	22,4	20,3	17,7	20,0	22,1

المصدر : وزارة الطاقة

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2012	2013	2014	2015	2016
			(بمليار دينار)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 042,2**
إيرادات المحروقات *	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5	1 781,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5	98,6
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0	-1 387,9
إيرادات خارج المحروقات	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6	3 261,1
إيرادات جبائية	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7	2 422,9
الضريبة على المداخيل و الأرباح	862,3	823,1	881,2	1 034,5	1 103,8
الضريبة على السلع و الخدمات	652,0	741,6	768,5	824,3	857,2
الحقوق الجمركية	338,2	403,8	370,9	411,2	367,6
تسجيلات و طوابع	56,1	62,5	70,8	84,7	94,3
إيرادات غير جبائية	246,4	248,4	258,5	374,9	838,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	77,9	83,7	76,0	247,5	171,3
حصص أرباح بنك الجزائر	115,3	112,1	122,7	88,7	610,5
مؤسسات عمومية أخرى	53,2	52,6	59,8	38,7	56,4
هبات	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 383,6**
النفقات الجارية	4 782,6	4 131,5	4 494,3	4 617,0	4 591,4
نفقات المستخدمين **	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9	2 279,5
منح المجاهدين	185,3	226,5	218,4	223,0	198,0
مواد و لوازم	135,2	149,1	161,9	179,7	137,8
تحويلات جارية	2 431,7	1 856,4	2 069,0	2 000,8	1 929,3
منها : مصالح الإدارة	786,7	709,4	736,0	730,2	708,4
فوائد الدين العام	42,0	44,2	37,8	42,6	46,8
نفقات رأس المال	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 039,3	2 792,2
رصيد الميزانية	**-718,8**	**-66,6**	**-1 257,3**	**-2 553,2**	**-2 341,4**
رصيد الحسابات الخاصة	74,6	53,4	-27,7	60,7	66,1
قروض الخزينة، صافية	66,7	130,5	90,3	129,2	111,9
رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير	**-710,9**	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 387,2**
تخصيص لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الرصيد الأولي 1/	-668,9	-99,5	-1 337,5	-2 579,1	-2 340,4
الرصيدالإجمالي	**-710,9**	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 387,2**
تمويل	**710,9**	**143,7**	**1 375,3**	**2 621,7**	**2 387,2**
بنكي + صندوق ضبط الإيرادات	-200,5	-95,2	1 173,7	2 489,1	1 520,0
غير بنكي	913,8	241,1	204,0	135,9	765,1
خارجي	-2,4	-2,2	-2,4	-3,3	102,1

1/ رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية

** رواتب، معاشات، علاوات، معاشات حوادث العمل والإشتراكات المتعلقة بها

المصدر : المديرية العامة للخزينة

EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE

PERIODE: Années 2000 à 2010

Unite: Millions USDollars

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
IMPORTATIONS (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473
EXPORTATIONS (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053
BALANCE COMMERCIALE	**12 858**	**9 192**	**6 816**	**11 078**	**13 775**	**25 644**	**33 157**	**32 532**	**39 819**	**5 900**	**16 580**
TAUX DE COUVERTURE (%)	**240**	**192**	**157**	**182**	**175**	**226**	**255**	**218**	**201**	**115**	**141**